

ووفيق

الشيخ

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب

الدينوري

الذي توفاه الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة 1186

تأليف

المعلم المجلد عبد القادر البغدادي صاحب نزهة الأديب
الذي توفاه الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة 1186

مطبعة دار الكتب العلمية بيروت

دار النشر دار الكتب العلمية
بيروت

توزيع

دار النشر دار الكتب العلمية

بيروت

تسعة المكرمة

شرح

2040/2

شافية ابن الحاجب

بمطبعة



تأليف

الشيخ رضی الدین محمد بن الحسن الاسترأبازمی النخوی ٦٨٦ھ

مع شرح شواهدہ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانه الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزواف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

سید لیلان باقی



60082

[جميع حق الطبع محفوظ للشراح]

۱۳۹۵ هـ - ۱۹۷۵ م

بيروت - لبنان

١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب

للامام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع	ص الموضوع
ص الموضوع	ص الموضوع
(الفاء) وفعيلة (بضم الفاء)	٤ المنسوب
٢٣ اختلاف العلماء في النسب إلى فعول	— شرح تعريف المنسوب
و فعولة، وتعليل ما ذهب إليه كل منهم	٥ حذف تاء التأنيث من المنسوب
٢٨ شواذ هذه المسألة	إليه ، وبيان السرفى ذلك
٢٩ هـ اختلاف العلماء في النسب إلى فعيل	٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة في
(بفتح الفاء) وإلى فعيل (بضم الفاء)	آخر المنسوب إليه
٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره	— حذف زيادة التثنية والجمع من
ياء مشددة مكسورة	المنسوب إليه
٣٥ النسب لما آخره ألف :	١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم
— أنواع الألف التى فى آخر الاسم	المنسوب
٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية	— الفرق بين الاسم المنسوب وبين
٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة	الصفات
٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة	١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم
٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة	الزمان والمكان واسم الآلة .
٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى	١٧ أنواع التغييرات التى تلحق
آخره ياء	المنسوب إليه
— أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم	— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا
٤٤ حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها	مكسور الوسط أن يفتح ثانياه
٤٦ حكم الياء الواو الساكن ما قبلها	فى النسب
٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة :	١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور
— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة	ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء
	فى الرباعى الساكن ثانياه
	٢٥ النسب إلى فعولة وفعيلة (بفتح

ص الموضوع	٧٥
مذهب المبرد في النسب إلى المركب الاضافي	
٧٦	النسب بالنسب من المركب الاضافي
٧٧	النسب إلى اللفظ الدال على الجمع
٧٨	أنواع الاسم الدال على الجمع وحكم كل نوع
٨١	شواذ النسب
٨٤	النسب بغير الياء المشددة
٨٥	الفرق بين فاعل وفعال الوصفين وفاعل وفعال الدالين على النسب
٨٩	جمع التكسير :
—	الاسم الذي على فعل بفتح فسكون وجموعه
٩٢	الاسم الذي على فعل بكسر فسكون وجموعه
٩٣	الاسم الذي على فعل بضم فسكون وجموعه
٩٥	الاسم الذي على فعل بفتحتين وجموعه
٩٨	الاسم الذي على فعل بفتح فكسر وجموعه
—	الاسم الذي على فعل بفتح فضم وجموعه
—	الاسم الذي على فعل بكسر ففتح وجموعه

ص الموضوع	٥١
الياء الثالثة التي قبلها ألف	
٥٢	الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع
٥٣	الياء الخامسة وأحوالها وحكم كل نوع
٥٤	النسب لما آخره همزة قبلها ألف :
—	أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف وحكم كل نوع منها
٥٩	النسب لما آخره واو أو ياء قبلها ألف
٦٠	النسب إلى ماورد على حرفين
—	الاسم الذي على حرفين نوعان :
—	النسب إلى ما وضع على حرفين
٦٢	حكم النسب إلى المحذوف الفاء
٦٣	النسب إلى المحذوف العين
٦٣	النسب إلى الاسم المحذوف اللام ، وبيان ضابط النجاة الذي وضعوه للنسب إليه ، والاعتراض عليه
٦٦	خلاف سيبويه والأخفش في النسب إلى المحذوف اللام وأصل عينه السكون
٦٧	الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزة الوصل
—	الاسم المحذوف اللام وقد أبدل منها التاء
٧١	النسب إلى المركب :
٧٤	المركب الاضافي ، تقرير مذهب سيبويه فيه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
—	خلاصة تتضمن بيان الأوزان التي جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها	٩٩	الاسم الذي على فعل بكسرتين وجموعه
١٢٤	تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا	—	الاسم الذي على فعل بضميتين وجموعه
١٢٥	جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة	١٠٠	لايجيء أفعال جمعا لوأوى العين ولايجيء فعال جمعا لياي العين ، إلا شذوذا
١٤٩	جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة	—	جمع تكسير الاسم الثلاثي المؤنث
١٥١	جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا	١٠٩	حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التانيث
١٥٥	جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا	١١٦	جمع التكسير للثلاثي الصفة :
١٥٨	جمع ما آخره ألف التانيث مةصورة أو ممدودة ، اسما كان أو صفة	—	الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة
١٦٨	جمع أفعال ، اسما كان أو صفة	١١٧	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١٧٢	جمع الاسم الذي في آخره ألف و نون زائدتان ، اسما كان أو صفة	١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بكسر فسكون
١٧٥	جمع باقي الصفات	١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بضم فسكون
١٨٢	تكسير الاسم الرباعي وما أشبهه ، سواء أ كان ماحقا به أم لم يكن	١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١٨٧	دخول التاء في أقصى الجموع ومواضعها	١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١٩٢	جمع الخماسي	١٢١	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فضم
١٩٣٥	بحث في اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع	١٢٢	جمع الصفة التي على زنة فعل بضميتين

ص الموضوع	ص الموضوع
٣٧٢ مواضع زيادة الهمزة ، والميم ، والواو ، والياء ، والالف ، بحكم الاشتقاق	٣٥٨ الخروج عن الأوزان المشهورة ، من أدلة الزيادة
٣٧٦ مواضع زيادة النون ، والتاء ، والسين	٣٦١ إن خرجت الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير أصالة الحروف وبتقدير زيادته حكمتنا بالزيادة
٣٧٦ هل يشترط في حرف الزيادة ألا تدل على معنى ؟	٣٦٣ الغلبة من أدلة الزيادة
٣٨١ زيادة اللام والخلاف فيه	٣٦٥ بيان اختلاف العلماء في الزائد من حرفي التضعيف ووجه كل واحد منهم
٣٨٢ زيادة الهاء	٣٦٦ بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول
٣٨٦ حكم اجتماع حرفين فأكثر من حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق.	

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب
لرضي الدين الاسترأبادي

فهرس الأعلام

ابن	ابن
ابن الأثير: ٤٠ ١٠٣ ١٢٢ ٢٥٤	ابن الطراوة: ٢٣
ابن أحر: ١١	ابن عصفور: ٣٢٧
ابن إسحق: ٢٢	ابن عامر: ٢٩٥
ابن الأنباري: ٣٤٦	ابن قيس الرقييات: ١٦٤
ابن برهان: ٢٨٤	ابن كيسان: ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧
ابن برّي: ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥	ابن مقبل: ١١
٢٧٧ ٣٣٩ ٣٤٦	ابن مالك: ٢٤ ٣٧٧
ابن جماعة: ٤٤ ٤٥	ابن هرمة: ٣٦٨
ابن جني: ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢	ابن هشام: ٣٢٤
٢٦٤ ٢٩٨ ٣٢٤ ٣٥٩	ابن يعيش: ٢٤ ٢٥ ٢٩ ٦٥٠
٣٦٨	٣٩٢ ٢٨٠
ابن خالويه: ٢٥٣	أبو
ابن دريد: ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣	أبو إسحاق: ٦١
ابن رُمَيْض العنبري: ٢٥٣	أبو البقاء العكبري: ٨٧
ابن سيده: ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣	أبو بكر بن السري: ٣٤٩
١٠٢ ١٢٦ ١٥٦	أبو تمام: ٨٨ ٣٢٩
٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣	أبو جعفر الباذش: ٢٨٠
٣٤٥ ٣٦٥	أبو جعفر النحاس: ٢٧٧
ابن السكيت: ١٠١ ١١٤	أبو الحسن الأشموي: ٢٤٥ ٣٧٧
ابن السيد البطليوسي: ٢٦٤	أبو حنيفة (الدينوري): ٤٤ ٥٣ ٢٥٦
	أبو حيان: ٧٣ ٨١
	أبو حاتم: ٢٠٥

أبو العلاء المعري : ٣٤٢

أبو عمرو بن العلاء : ٤٦ ٢٨٠ ٢٨٤

٣٤٨

أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥

أبو النجم العجلي : ٢٢٣

أبو الهيثم : ٢٥٢

المحلى بأل

الأخطل : ١٢٣ ١٤٩

الأخفش : ٢٣ ٣٧ ٦٧ ١٧٠

١٩٩ ٢٠٣ ٢٣٦ ٢٤٧

٢٥٧ ٢٨٠ ٢٨٥ ٣٢٤

٣٤٨ ٣٥٠ ٣٦٤ ٣٦٥

٣٦٨ ٣٨٣ ٣٨٨

الأزرق العنبري : ١٣٠

الأزهري : ١١

الأصمعي : ٢٢ ٩٧ ١٢٣ ١٤٥

١٩٩ ٣٢٧

الأضبط بن قرَّيع : ٢٣٢

الأعشى : ٩ ١٦٨ ١٧٧

الأعشى ميمون : ٢٧٢

الأعلم الشنتمري : ٢٦٧ ٣٠٩ ٣١٨

٣٣٨

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ

سيبويه) : ١٣٦ ٢٨٩ ٢٩٨

٢٩٩ ٣٠١

أبو ذؤيب الهذلي : ١٠٨ ١٨٢ ٢٩٦

أبو زيد : ٧٩ ١٣٩ ١٩٩ ٢٤٨

٢٤٩ ٢٥٨ ٢٨٧ ٣٤٥

٣٦٩

أبو زياد الكلابي : ١٢

أبو سعيد الأموي : ١٠١ ٣٤٨

أبو سعيد السيرافي : ٢٩ ٤٠ ٦٦

٧٠ ٧٥ ١٠٤ ١٥٣

١٦١ ١٧٥ ١٩٠ ٢٤٢

٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣٢٢

٣٢٣ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٦١

٣٦٢ ٣٦٤ ٣٦٥

أبو شامة : ٢٧٧

أبو صدقة الديبزي : ٥٥

أبو الطيب المتنبى : ٨٧ ٣٠٨ ٣٢٧

أبو عبيدة : ٩٣ ٣٤٤ ٣٤٧ ٣٤٨

أبو علي الفارسي : ٤ ١٠٢ ٢٠٥

٢٨٠ ٢٨٣ ٢٩٢ ٢٩٥

٣٤٥

الزوزنی : ۳۳۸	البغدادی : ۱۵ ، ۲۶۳ ، ۲۷۷ ،
السكری : ۸۸	۳۴۶
الشَّكَّيْكَ بنُ الشَّلَاكَةِ : ۱۰۶	البيضاوی : ۱۹۰
السمين : ۲۷۷	الجرمى : ۲۳ ، ۷۲ ، ۳۸۱ ، ۱۳۵
السيوطى : ۸۱	الجوهري : ۹۲ ، ۱۰۲ ، ۱۱۵ ، ۲۵۳
الشريف الهادي : ۲۴	۲۵۴ ، ۲۵۷ ، ۲۷۴ ، ۲۹۹ ، ۳۰۳
الشَّخَّاح بنِ ضِرَّار : ۲۸۴	۳۲۷ ، ۳۳۹ ، ۳۴۲ ، ۳۶۹
الشهاب الخفاجي : ۱۴۶ ، ۱۹۱ ،	الجار بردي : ۲۴
۲۶۴	الخطيئة : ۸۸ ، ۱۴۵
الشاطبي : ۲۷۶	الحارث بن حِلْزَةَ البَشْكَرِي : ۳۱۷
الشيخ خالد الأزهرى : ۲۳	الحافظ أبو القاسم : ۷
الطَّرِمَّاح بنِ حَكِيم : ۳۶۳	الخنساء : ۱۹۷
العجاج : ۴۷ ، ۳۳۶ ، ۳۳۷ ، ۳۳۹	الخليل : ۱۹ ، ۲۶ ، ۴۸ ، ۸۶ ، ۵۴
الفرزدق : ۶۶ ، ۱۵۳	۱۳۵ ، ۱۳۸ ، ۲۴۷ ، ۲۶۲
الفراء : ۶۷ ، ۸۶ ، ۸۹ ، ۱۵۲ ، ۱۷۶	۲۸۵ ، ۳۰۱ ، ۳۶۴ ، ۳۶۵
۲۷۵ ، ۲۸۰ ، ۲۸۸ ، ۳۴۴	۳۶۶ ، ۳۶۹ ، ۳۸۳
۳۵۰ ، ۳۵۱ ، ۳۵۲ ، ۳۶۲	الخارزنجي : ۱۲
۳۸۰ ، ۳۷۶	الراعي : ۱۷۸
القفال الكلابي : ۱۰۸	الزجاج : ۱۱ ، ۲۴۲ ، ۳۰۹ ، ۳۳۸
الكرماني : ۲۶۴	۳۸۸
الكسائي : ۵۱ ، ۲۳۸ ، ۲۴۶ ، ۲۷۰	الزنجشري : ۳۳ ، ۱۴۶ ، ۲۳۶ ،
۲۸۴ ، ۲۹۳ ، ۳۲۸ ، ۳۴۷	۲۳۹ ، ۲۴۹ ، ۲۹۶ ، ۳۰۸
۴۸	۳۲۴ ، ۳۶۸

امرؤ القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مفرأء : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

الأخشيبي : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٣٦٨

المبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ،

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢ ،

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠ ،

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ،

٣٨٠ ، ٣٨٥

المراذى : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

المفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،

٣٢٤ ، ٣٣١

الميداني : ٢١

النايفة الجعدي : ١٨٣

النايفة الذبياني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤ ،

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩

أعشى همدان : ٣٤٨

ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ۱۲۳
زفر بن الحارث : ۳۵۰
زهير بن أبي سلمى : ۳۰۴ ، ۳۰۲
۳۱۹

زيد الخليل : ۲۸۲

س

سور الذئب : ۲۷۷
سُحَيم بن وَثِيل الرياحي : ۵۰
سعيد بن حسان بن ثابت : ۲۶
سيبويه : ۵ ، ۸ ، ۱۹ ، ۲۳
۲۹ ، ۲۸ ، ۲۵ ، ۲۴
۳۰ ، ۳۳ ، ۳۴ ، ۴۱
۵۰ ، ۶۲ ، ۶۶ ، ۶۷
۶۸ ، ۷۰ ، ۷۵ ، ۷۹
۹۱ ، ۹۲ ، ۹۳ ، ۹۵ ، ۹۶
۹۷ ، ۹۹ ، ۱۰۳ ، ۱۰۴
۱۱۲ ، ۱۱۹ ، ۱۲۴
۱۳۵ ، ۱۳۶ ، ۱۴۴
۱۵۳ ، ۱۶۵ ، ۱۷۰
۱۷۶ ، ۱۸۷ ، ۱۹۷

حفص : ۲۳۹

حكيم الأعور بن عياش : ۱۷۱
حميد بن حرِيث بن بحدل الكلابي :
۲۹۵
حاتم : ۲۹۴

خ

خزَرُ بن لوزان : ۱۸۱
خطام المجاشعي : ۱۶۲
خويلد بن نفيل : ۱۹

د

دُكَيْن (الراجز) : ۱۲۴

ذ

ذو الإصبع العدواني : ۱۷۸ ، ۱۹۸
ذو الرمة : ۲۶۸

ر

رؤبة بن العجاج : ۱۳۲ ، ۱۴۰
۲۰۵ ، ۲۵۰ ، ۳۱۸ ، ۳۱۹
روح بن زنباع : ۱۴

ع

عبد القاهر الجرجاني : ٣١٥
عبد يغوث الحارثي : ١٣٦
عدي بن زيد العبادي : ١٢٧
عروة بن حزام : ٤٣
عروة بن الزبير : ٢٥٤
عقيل بن علقمة المري : ١٤٥
علقمة الفحل : ٣٦٨ ، ٣٤٦
علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ١٣٤
علي بن بدال السلمي : ٦٤
عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩
عمرو بن كلثوم التغلبي : ٣١٨
عمرو بن معدى كرب : ٤٩
عمران بن حطّان السدوسي : ٦٤
عنتر بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤
قصي بن كلاب : ٣٨٢
قطرب : ٢٩٢
قعب بن أم صاحب : ١٤٠
قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥
٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤
٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١
٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣
٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤
٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل الغنوي : ٢٨٢

منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

نضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

هـ

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مفرغ الحميري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٣٠١ ، ٢٦٥ ، ٢٥٤

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٧٣

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مامة : ٢٩٤

ل

لبيد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (الثقب العبدي) : ٢٦٨

مروة بن مَحْكَن : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

حرف الهمزة

أذرعَات ٧	أَجْبِنُ ١٣٣	أَبَّاز ٣٢٤
أَذْلَوَلِي * ٣٩٧	أَجْدَل ٢٠٩	أَبْد * ١٢٢
إِذْن * ٢٥٩ * ٢٧٩	أَجْرِبَة ١٣١	أَبْرِين ١٢
أذْوَاد ١٠٧	أَجْرَد ٣٣٦	أَبْغِثَة ١٢٩
أرَاد ٩٢	إِجْفِيل ١٨٤	أَبْن ٢٥٥
أُرْبِي ١٦٠	أَجْنُن ١٣٣	أَبْنُ ٢٥٥، ٢٣٤
إِرْبِيَان * ٣٤٣	أَحَاجِي ٥٤	أَبْنَة * ٢٥٧
أُرْزَمَت ٣٣٤	إِحَاطَة ٢٠٢	أَبْنَم * ٢٥٢
أُرْسَان ٩٧	أَحَاوِص ١٦٨	أَبْلَه * ٣٢٥
أُرْطَى ٣٦، ١٦١،	أَخْرِجَة ١٢٩	أَبَاء ٣٢٨
* ٣٤٣، ١٩٢	أَخْلَاق ٧٩	أَبَابِيل ١٠٤
أُرْطَاة ٣٢٤	أَخْسَاء ١٣٢	أَبَاهِر ١٧٤
أُرْطَم ١٦٧	أَحَاس ٩٣	أَبِيل ١٣٨
أُرْمَل ١٧٢	أَدْرَأْ كَم ٣٧١	أَثْفِيَّة : ١٦٢
أُرْوَنَان * ٣٩٧	أَدَل ١١٦	أَثْنَان * ٢٥٩
أُرُوم ٩٩	إِدَاوَة ١٦١	أَثَاف ١٦٢

الطَّجَع ٣٢٤	إِضْعَاد ٣٠٦	أَزْوَى ٣٠٥
* الْعُبَان ٣٩٥	* إِضْحِيَان ٣٤٣	أَرَاضٍ ٢٠٦
اللَّات ٦١	أُضَا ١٠٧	أَرِيكَ ١٦
الزَّجَج ٣٥٩	أُضَاة ١٩٧	إِزْمِيل ٢٠
* أَلْوَاكَة ٣٤٧	أَعْطِيَات ٢٠٩	* أَسْتَقَانَ ٣٤٢
إِلْيَاسِينَ ١٩٠	أَعَارِيض ٢٠٨	أَسْرِيَاء ١٣٧
أَمْدَاد ٩٧	أَعْمِيْنَات ٢٠٩	* أَسْحَمَانَ ٣٩٥
* أَمْرُو ٢٥٢	أَعْيَا ٧٤	* إِسْحِمَانَ ٣٤٣
أَمَشَاج ٧٩	أَغْلَاق ٩٧	أَسْحُوَانَ ٣٤٢
أَمْلُود ١٨٤	أَفْدَنَة ١٦٥	أَسْطَاع ٣٨٠
* إِمْعَة ٣٩٧	أَفْنَان ٩٧	أَسْقِيَة ٢٠٩
إِمْوَان ١٠٨	إِفَال ١٣٢	أَسْلَحَب ٣٢٠
أَمِيَّة ٣٠	أَفْحُوَانَ ٣٤٢	اسْم ٢٥٨ *
* أَنْبَجَانَ ٣٩٧	أَقْفَر ٣٠٥	أَسْمَال ٧٩
أَنْدَرِينَ ٣١٩	أَقْفِرَة ١٣١	أَسْوَتِ الْجِرْح ٣٤٨ *
أَنْدِفَاع ٣٠٦	أَقْمَر ٢٨٧	أَسْوَد ١٦٧
أَنْدِيَة ٣٣٠	أَقْوَاع ٩٥	أَسْوَرَة ٢٠٩
* أَنْسِيَانَ ٣٤٩	أَقْوِينَ ٣٠٢	أَسَامَة ٣٠٤
أَنْصِبَاء ١٣٢	أَقَاصِي ٢٢	* أَسْيُود ٣٣
أَنْضَاء ١١٨	أَكَم ١٩٥	أَشْعِي ١٨٥
أَنْعَام ٢٠٩	* أَكِيْلَة ١٤٣	أَشْعُرُونَ ١٩١
* أَنْجَل ٣٤١، ٤٣	أَل ٢٦٠	أَشْعَرِي ١٩١
أَنْقَاض ١١٨	أَلْبَاب ٩٧	أَشْيَاع ٢٦٩

بُرَا كَاء ۱۶۵

بِرَام ۱۰۵

بُرِين ۱۲۷

بُزُل ۱۵۷

بُسْرَة ۱۹۸

بَشَكِي ۳۲۷

بَصْرَة ۸۱ *

بَطْحَاء ۱۵۹

بُطْنَان ۹۱

بَطِيَّة ۴۸

بَغَادِدَة ۱۹۲

بَقَال ۸۵

بَلْبَال ۲۶۷

بَلِز ۱۲۲

بَلْغَن ۳۳۳ *

بَلْهَنْيَة ۳۴۰ *

بَنُو حُوَيْزَة ۲۵

بَنُو زَنِيَة ۴۸

بَرَاء ۵۸ *

بَهْرَانِي ۵۹

بَهْم ۱۹۶

بُهْمِي ۱۹۹

بُوَع ۲۳۳

حرف الباء

بِير ۳۶۷

بَت ۸۵ *

بَحْرِين ۱۱

بَخَاتِي ۱۶۴

بَدْرَة ۱۰۱

بُدْن ۱۰۷

بَذْرُق ۱۸۶

بُرْتَن ۱۸۳

بُرْد ۳۰۸

بَرْدِي ۴

بُرُق ۲۵۰

بُرُقَع ۱۸۳

بُرُقَعِيد ۳۵۱ *

بِرْقَان ۹۷

بُرْمَة ۷۹

بُرْنِج ۲۸۷

بُرْنَسَاء ۳۶۱ *

بُرْنَسَاء ۳۶۱ *

بُرَة ۲۰۰، ۱۰۲

بُرْوَة ۱۰۲

بُرِّي ۲۰۰، ۱۰۲

بِرَاق ۱۰۵

أَنْكَاد ۱۱۸

أَنْمَار ۸۰ *

أَنْفِي ۸۳ *

أَهْدَفَت ۲۷۸

أَوْب ۲۹۹

أَوْسِيَت ۳۴۷ *

أَوْطَب ۲۰۹

أَوْلَق ۳۴۳ *

أَوْل ۳۴۱، ۳۴۰

أَوْن ۳۴۹ *

أَوَارِي ۵۴

أَبْر ۳۸

أَجَام ۱۹۷

أَذِن ۳۱۷

أَض ۳۳۶

أَكْم ۱۰۶

آم ۱۰۶

آيَة ۵۱

أَيْمَن ۲۵۴، ۱۳۰

أَيْنَس ۳۴۹ *

أَيَامِي ۱۴۶، ۱۴۵

أَيْن ۳۵۰ *

أَيْنُق ۱۰۶

حرف الجيم

- جَبَّءُ ۲۰۱
جَبَّأُ ۱۷۹
جَبَّأَةٌ * ۹۱
جَبَّابُ ۱۰۵
جَبَّجَاحُ ۱۸۸
جَبَّحَرَةٌ ۹۴
جَبَّخَنفَلُ * ۳۷۵
جَبَّخَدَبُ * ۳۶۱
جَبَّبًا ۳۱۹
جَبَّوُدُ ۱۳۹
جَبَّذُمُ ۱۱۶
جَبَّزَبَةٌ * ۳۳۶
جَبَّزُبَانُ ۱۳۸
جَبَّزَعُ * ۳۸۵
جَبَّزِضُ * ۳۳۹
جَبَّزَائِضُ * ۳۳۹
جَبَّزِيرُ ۲۳۳
جَبَّزُرَاتُ ۲۱۰
جَبَّعُدُ ۱۲۴
جَبَّعْظَارَةٌ ۴۳

- تَفَّئَةٌ * ۳۹۷
تَقَبَّضُ ۳۲۴
تَلَادُ ۲۶۶
تَمَّعَدَدُ ۳۲۶، ۳۳۵
تَنْبَالَةٌ * ۳۴۵
تَنْضُبُ ۱۸۳
تَنْوُفَةٌ ۱۳۴
تَهٍ * ۳۰۹
تَارِسُ ۸۵
تَيْرٌ ۱۰۷
تَيْهَاءُ ۲۷۸

حرف الشاء

- ثَأْدَاءُ ۱۶۰
ثُبَاتُ ۱۱۵
ثُبَيْنُ ۲۰۸
ثُدَى ۹۰
ثُطُّ ۱۱۷
ثُقُلُ ۳۰۵
ثُنُنُ ۲۳۱
ثَنِيٌّ ۱۳۸
ثَوَاءُ ۳۱۷

- بُؤَانُ ۲۰۸، ۱۲۷
بَازِلُ ۲۱۲، ۲۵۸
بَيْتَ بَيْتَ ۷۲
بَيْضَاتُ ۱۱۲
بَيْنُ ۳۱۷، ۳۰۶
بُيُضُ ۱۲۸
بُيُوضُ ۱۲۸

حرف التاء

- تَفَّئَةٌ * ۳۹۷
تَفَّيَانُ * ۳۹۷
تَوَامُ ۲۰۴، ۱۶۷
تَبْرَاكُ ۳۴۷
تَتَفَّلُ ۳۵۷
تَجَوَّفَتْ ۲۷۸
تَخْلُقُ ۳۰۲
تَذَرِيَّتُ ۲۹۵
تَرَبُّوتُ * ۳۴۶
تَرْتَبُ * ۳۵۸
تَرَّاسُ ۸۵
تَرْدِي ۱۰۶
تَرْمُوتُ ۳۳۴
تَزَبُّرٌ ۲۳۱
تَعَانِيْقُ ۳۰۵

* حَطَائِط ۳۳۳ *	* حَبْنَطَى ۳۹۷، ۳۶ *	جَعَال ۲۶۷
حَقْف ۲۲۴	حُبَارَى ۱۵۹، ۳۶	جِفَار ۱۰۵
حِقَان ۱۰۴	حَبْتَج ۲۸۷	جِفَالَة ۱۳۴
حَلْفَاء ۱۹۸	حَجْر ۳۰۲	جِاف ۱۱۸
حَلَقَة ۱۹۷، ۱۰۱	حُجْرَان ۱۵۲	جَلُولَاء ۵۸ * ۱۶۵
* حَلَقَاتِ الْبَطَان ۲۲۵ *	حُجْرَة ۱۰۵	جَمَزَى ۱۵۹، ۳۹
حَمَل ۹۲	حَجَفَة ۲۷۸	جَمَالَة ۱۲۹
حَمَلَان ۱۱۹	حَجَلَى ۹۷	مُجَمَانَى * ۸۴
حَمَلَان ۹۶	حَدَاث ۱۹۷	جُنْدَب * ۳۶۱
حَمَارِ قَبَان ۲۴۸	حَدِيث ۲۰۵	جَنْدِل ۱۸
* حَنْظَاو ۴۴، ۳۶۱ *	حَدِيم ۷۴	جَنَان ۱۵۲
* ۳۹۷،	حَرْبَاء ۱۶۳، ۲۵	جَنَى النحل ۱۸۲
حَنْظَاو ۴۴	حَرْح * ۸۸	جُوب ۱۰۲
حَوْل ۱۵۷	حَرُورَاء * ۵۸	جَوْرَب ۱۸۵
* حَوْلَايَا ۳۹۷، ۱۶۶، ۳۶ *	حَرُورِيَّة * ۵۸	جَوَاء ۳۰۶
حَوْمَل ۳۱۶	حَرَم * ۱۶۷	جَوَالِيَق ۲۰۷
* حَوْمَان ۳۹۷ *	حَرَمَى * ۱۶۷	جَوْز ۲۷۸
حَوَار ۱۲۶	حُسَان ۱۷۸	جُون ۱۱۸
حَوِيْزَة ۲۵	حُش * ۹۵	جَامِل ۲۰۳
حَوِيْزَة ۲۵	حُشَان ۲۱۰	حرف الحاء
حَوِيل ۱۷۶	حَصَان ۱۷۹	حَبْرَكِي ۳۶۶
* حَان ۱۲۷ *	حُطَم ۱۲۲	حَبِيْط ۱۲۰

حرف الخاء

دَعَا ۳۲۴
دَقَرَى ۱۶۰
دَكَادِيك ۲۵۰
دِلَاث ۱۳۵ ، ۱۳۳ *
دِلَاص ۳۳۴ *
دِلَامِص ۳۳۴ *
دَلِيص ۳۳۴ *
دَمَث ۳۵۰ *
دَمَثْر ۳۵۰
دَمَاء ۱۵۵
دُهْن ۹۱
دُهْرِي ۸۲
دوداة ۲۹۱
دُولَات ۱۱۳
دَوَارِي ۴
دَوِي ۴۷
دَوِي ۱۰۸
دَاج ۱۵۴
دَانِق ۱۵۱
دِيمَات ۱۰۴
حرف الذال
ذَوَابَة ۱۳۰
ذَبَان ۱۲۹

خَنْدَرِيْس ۳۵۵
خَنْشَلِيْل ۳۵۴
خَنْفَقِيْق * ۳۴۳
خَوَزَلِي ۳۲۷
خَوَاتِيْم ۲۰۷
خَوَافِي ۱۷۴
خِوَان ۱۲۷
خَاشِع ۱۶
خِيْل ۱۱۸
خِيْم ۱۰۳
خِيَام ۱۹۶

حرف الدال

دُبْسَة ۸۱
دِيَاب ۱۰۱
دُخْنَة ۱۹۶
دَخُول ۳۱۶
دِرْحَايَة ۴۳
دَرِيْثَة * ۱۴۹
دُسْتُوْر ۵۸
دَسْتُوَاء ۵۸
دَسْتُوَانِي ۵۸

خُبْعَثِن ۳۴۰
خُتَع ۱۲۲
خِدْب ۴۲
خَرِبَة ۱۸
خِرْبَان ۱۱۹ ، ۹۷
خِرْجَة ۹۴
خَرْف * ۸۲
خَرِيْق ۱۳۹
خَزْعَبِيْل ۳۶۳
خُشْب ۱۰۷
خُشْشَاء ۱۴۰
خُشَاء ۳۳۰
خِصِيصِي ۳۲۸
خُضْع ۱۵۴
خُظَاْنَا ۲۳۱
خَلْفَة ۱۰۸
خَلْفَنَة ۳۶۶
خِلَال ۱۲۷ ، ۱۰۵
خَلِيْف ۱۵۰
خُصَّان ۱۷۳
خِنْدِف ۷۶

زَبِينَةَ ۸۴ *
زُرْقُم ۲۵۲ ، ۳۳۴ *
زُمَّل ۱۷۹
زَمِنُ ۱۲۱
زَمْنِي ۱۷۵
زَنَادِقَةَ ۱۸۸
زَنِيَةَ ۴۸
زَوْرَق ۲۰۷
زَوَاوِيرَ ۱۰۷

حرف السين

سَأُ ۲۱۹
سَبَّتَ ۳۴۰ *
سَبَّحَات ۲۰۷
سَبْرُوت ۳۴۵
سَبَّسَب ۳۲۰
سَبْعَان ۱۷۲
سَبَّابِحَةَ ۱۸۶
سَبَل ۲۶
سَت ۲۵۹ *
سَتَه ۲۵۹ *
سَتَه ۸۸ *
سَتْمُوم ۲۵۲

رَحْوِي ۳۸
رِحَال ۳۲۹
رُخَال ۱۶۶ ، ۲۰۶
رِشِي ۱۰۳
رَطْل ۱۱۷ *
رَعَشَن ۳۳۳
رُقِيَةَ ۴۳
رَكَب ۲۶۹ ، ۲۰۲ ، ۷۸
رِكَاء ۱۰۱
رَمِيَّة ۱۴۳ *
رَهْط ۲۰۵ ، ۷۸
رَوْبَان ۱۴۴
رَوْحَاء ۵۸ *
رَوْضَةَ ۲۶۷
رازي ۸۴ *
راعِد ۲۶
رامسات ۱۶
رياض ۱۹۶
ريّض ۱۷۷

حرف الزاي

زَأْمَهَا ۲۴۸ *
زَبْرِج ۱۸۳

ذَرَا ۲۷۸
ذُعْر ۳۰۴
ذِفْرِي ۳۶
ذِكْرِي ۲۹۷
ذُوْحَسِي ۱۶
ذَوْوِي ۳۷
ذَا ۳۶
ذامال ۳۵ و ۳۷ *
ذَيْت ۶۹

حرف الراء

رَاد ۹۱
رِثْلَان ۹۱
رَبَب ۱۲۴
رُبِّي ۱۶۶
رُبَّة ۷۸ *
رَبَّحَات ۲۰۷
رُبْد ۱۰۶
رُبْع ۹۹
رُبْعَة ۱۱۴
رَجَلَة ۹۸ *
رِجَام ۶۶
رَحْبَة ۱۹۷

شقاشق ۳۱۷
شَمَال ۳۳۳
شَمَل ۳۳۳
شَمَل ۱۳۰
شَمَال ۱۳۶ *
شاحج ۲۸۷
شاء ۵۶ ، ۵۷
شاوی ۵۶ ، ۵۷
شاه : ۳۶ ، ۳۷ *
شِیة ۴۲
حرف الصاد
صدع ۳۲۴
صُرَد ۹۹ ، ۱۲۸
صِرْم ۹۳ *
صَعِق ۱۹
صَعوة ۱۹۶
صِنْفِ ۱۴۰ *
صِنْفِ ۱۰۸
صَك ۹۰
صَلَب ۲۶۷
صَلَاْفِ ۱۶۳
صَلایة ۱۳۰
صنعاء ۵۸ *

سُور ۱۲۷
سِوِی ۱۲۳
سَوَافِی ۳۱۹
سَوِیق ۱۷۶
سَابِیَا ۱۵۵ *
ساوِی ۴۷
سِیَبَجِی ۱۷۶
سِیجان ۹۶
سِیراء ۳۳۰
سِیْفِ الْبَحْرِ ۲۲
حرف الشین
شَامَل ۳۳۳
شِبْثَان ۹۶
شَتَا ۸۲
شَجَم ۲۵۲
شَدَقَم ۲۵۲
شَرَبَة ۳۳۶
شُرْف ۱۵۷
شَرَنْبَث ۳۷۸ *
شُعْبِی ۱۶۰
شَقْرَة ۱۷
شَقَائِقِ النعمان ۱۷

سَدِیس ۱۳۷
سِرْحَان ۱۷۳
سُرِی ۲۷۲
سِرَاة ۲۰۴ ، ۳۴۹ *
سِرِی ۳۴۹ *
سُرِیة ۳۴۹ *
سَعَد : ۱۴۲
سِقَط ۳۱۶
سِقَاء ۵۲
سِفَایة ۵۲
سِکِیت ۲۰
سِکِیت ۱۷۹
سَلَق ۹۶ *
سَلْهَب ۳۸۵ *
سِمَه ۲۵۸ *
سَمَاء ۱۲۵
سَابِیة ۳۴۰ *
سِنْدَاو ۳۶۲
سِنُور ۱۸۵
سَه ۲۵۹ *
سَهْل ۸۲ *
سُوح ۱۰۷

حرف العين

- عَبَّ ٢٠٢
عَبْدِي ٤١
عَبْلَةٌ ١٢٤
عَبَلَات * ٨٠
عَبَادِيد ٧٨
عَبْرَسَةٌ * ٣٥١
عَثَوْتُل * ٣٩٣
عُثَانَ ١٢٩
عَثِير ١٨٤ ، ٣٦٦
عَجْرٌ ٢٣١
عَجُوز ١٥١
عَدْبَس ٣٦٥
عَدِي ١٢٣
عَرْد * ٣٧٨
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩
عُرْش ١٠٦
عَرَضْنَةٌ * ٣٤٠
عَرَضْنِي ١٦٦
عَرُوض ٠٦
عَرِيض ٩٣٢

ضَوْضَاة * ٣٧١

ضَاحِي ٢٠٣

ضَيِّع ١٠٣

حرف الطاء

طَيْخ ٢١٦

طَرَب ٢٦٩

طَرَفَاء ١٩٩

طَعِنٌ * ٨٨

طُنْب ١٠٣

طَوَائِيْق ١٥١

طَائِي ٢٢

طَارِق ٢٩٧

طَاعِم ٨٨

طَيْس * ٢٨٢

طَيْسَلٌ * ٢٨٢

طَيَالِسَةٌ ١٨٥

حرف الظاء

ظَوَار ٢٠٣

ظَرَبَانَ ١٧٢

ظُلْمَانَ ١٣٢

صَنَعَانِي ٥٩

صَنَاع ١٧٩

صِنَوَان ٩٣

صَوَانِع ١٦

صِوَار ١٢٨

صَوَالِجَةٌ ١٨٦

صَبَّح ٣١٩

صِيرَأْمُر ٣٠٤

صِيصِيحٌ ٢٨٧

صِيصِييَةٌ ٣٦٧

صِيَاقِلَةٌ ١٩٠

حرف الضاد

ضَائِنٌ * ٢٤٨

ضَبَاب * ٨٠

ضِبْعَان ١٧٣

ضَحِي * ٣٤٣

ضَحِيَّةٌ * ١٤٣

ضَرِير ١٣٢

ضَرِيْس ٩٣

ضَمِنٌ ١٢٠

ضَهِيًّا * ٣٣٩

ضَهِيْد ٣٣٩

* عِيَان ۱۲۷
عَيْهَل ۳۱۸
حرف الغين
عُوور ۹۱
غَبُوق ۳۱۹
غُذَاء ۳۲۸
غُدَات ۱۱۳
غَرْد ۹۱ *
غَرَض ۲۲۶
غَرِي ۳۲۷
غِرَات ۱۲۰ ، ۱۳۷
غَزِي ۱۵۶
غَزَاء ۱۵۷
غَسَلِين ۱۰
غَشَاش ۲۰۰
غَادِي ۲۹۹
حرف الفاء
فُوُوج ۹۱
فَتْن ۱۳۳
فَجَجَل ۳۸۲ *
فَحَلَة ۲۵۸
فَرَتْنِي ۱۶

عَمِي ۳۰۶
عَمَيْثَل ۳۶۵
عَنْتَرِيَس ۳۵۱ *
عُنْتُوْت ۲۳۴
عَنْسَل ۳۳۳
عُنُوْق ۱۲۶
عَنَاق ۱۲۶ ، ۹۵
عِنَان ۱۲۷
عُوَاء ۳۲۷
عُوذ ۱۸۲
عُوذَات ۲۱۰
عُوَسَج ۹۹
عُوَط ۱۵۷
عُوَارِي ۱۶۴
عُوَار ۱۷۸
عُوَان ۱۳۴
عُوِيَل ۱۷۶
عَاجِن ۷۷
عَالِيَة ۸۱ *
عَا ۳۶۸
عَانَات ۸
عَيْضَمُوَز ۷۲
عَيْط ۱۵۷ *

عَرَطَل ۳۵۴ *
عَرَطَلِيل ۳۵۴ *
عُسْب ۱۳۱
عَشَج ۲۸۷
عُشْرَة ۱۹۰
عِشَاش ۹۴
عَصَبُصَب ۳۶۴ *
عُصْر ۱۲۷
عُصْم ۲۷۲
عَضْب ۳۱۷
عَضُوَات ۱۱۵
عَطُوْد ۳۳
عِفْر ۳۷۹ *
عُفْر ۳۲۴
عَفْرَنِي ۳۴۳ *
عَفْرَنَاء ۳۴۳ *
عَلِبَط ۱۸
عَلْبَاء ۵۵
عَلَج ۱۲۵
عَلَجْن ۱۲۳
عَلَجَات ۱۱۳
عَلَطَمِيَس ۳۵۱
عَلْقَاه ۱۹۹

قراء ۵۵
قراقر ۱۶۲
قريشاء ۱۶۵
قشاعة ۱۹۰
قصبًا ۳۲۰
قضب ۱۳۱
قضيم ۱۶
قطر ۳۱۹
قطوطى * ۳۹۷
قطوان * ۳۹۷ * ۳۹۳
قعب ۲۳۱
قعدان ۱۳۱
قعر ۱۹۵
قعرس * ۳۳۴
قعرساء * ۳۳۴
قعرس * ۳۳۴
قعدد ۳۶۵
قفاف ۹۴
قلة ۱۱۶
قلنسوة ۳۷۷
قلوص ۱۰۴
قلال ۱۰۵
قعدوة ۴۶

حرف القاف

قبعثرى ۳۶
قبن * ۳۴۴
قباء ۳۲۸
قباب ۱۰۵
قتوبة ۱۴۴
قدد ۱۰۳
قداح ۹۲
قداام ۱۳۴
قذال ۱۲۵
قذى ۲۰۹
قذاة ۱۹۷
قرء ۹۳
قرب ۳۲۹
قربوس ۳۴۶
قردد * ۳۶۴
قرطة ۹۴
قرطاط ۱۸۴
قرعبلانة ۷۲
قرنبى ۳۳۰
قرنوة ۴۴
قرواح ۱۸۴
قراء ۵۵

فرسين ۳۳۳
فره ۱۵۶
فرهه ۲۰۴ ، ۱۶۷
فروقة ۱۳۹
فرى ۳۰۲
فرازنة ۱۸۹
فراسن ۲۰۷
فسيل ۳۰۷
فصال ۱۳۱
فطن ۱۲۲
فقعة ۲۰۰ ، * ۹۱
فلق ۸۷
فلك ۲۷۳
فلكة ۱۹۷
فلو ۱۲۳
فلاح ۲۳۲
قن * ۳۳۹
فوعة السم ۳۴۲
فازيد ۳۵
فيوج ۱۰۰
فيوخ ۱۰۰
غيمان ۳۳۹

کناز ۱۳۵ *	حرف الکاف	قَمَطْر ۱۸۳ ، ۲۲۸
کَوَّأَل ۳۹۷ *	کتیبه ۱۳۴	قَمَارِص * ۳۳۴
کُوَّةُ ۴۹	کُت ۱۱۷	قَمِین ۲۶۶
کائبة ۱۵۴	کرایس ۱۶۲	قُنْبُرَة ۱۵۵
کاس ۸۸	کُراع ۲۰۷	قِنْدَاو ۳۶۲
کیت ۶۹ *	کَسْکَسَة ۳۸۱	قَنَسْرین ۱۱
کیس ۱۴۵	کَشْکَشَة ۳۸۱	قِنَعَس * ۳۳۴
کیالج ۱۸۶	کَشْفَت ۳۱۷	قُنْفَخْر ۳۵۷
حرف اللام	کَع ۳۰۸	قِنَّه ۲۰۲
لأمة ۳۱۷	کَمُوب ۹۰	قِنَوَان ۹۳
لَبَس ۸۸ *	کَلْتَا ۷۰	قِنَاة ۱۰۷
لَجْبَة ۱۱۴	کَلَاب ۱۷۹	قَنِیة ۴۳
لَذِید ۱۳۸	* کَلَاب ۸۰	قَهْقَرَى ۳۲۷
لَسِن ۸۸ *	* کَلِیب ۹۲	قُوس ۲۱۶
لقاح ۱۰۴	کَمَاة ۲۰۰	قَوَقَاة * ۳۷۱ ، ۲۹۱
لِکَاک ۱۳۵ *	* کَمَش ۱۲۴	قَوَّاس ۸۵
لوب ۱۰۷	* کُنْتَال ۳۵۹	قَوَادِم ۱۷۴
لوی ۳۱۶	کَنْتَاو ۳۶۲	قَوِیم ۱۳۷
* لَاب لَک ۲۶۳	* کُنْتِی ۷۷	قَوِیْمَة ۲۷
حرف المیم	کَنَّة ۲۶۷	قاصیاء ۱۶۵ ، ۱۵۵
مَاتُونَاء ۲۰۴ *	* کَنْهَبُل ۳۵۹	قِیقْبَان ۳۶۷
* مَاجِج * ۳۹۴ * ۳۹۷ *	* کَنْهَوْر ۱۸۵ ، ۳۵۹ *	قِیل ۱۷۶
	* کُنَابِیل ۳۶۱ * ۳۶۳	

مُطْفِل ۸۶	مَذَا كِير ۱۳۸	مُثِير ۱۸۰
مَطَافِل ۱۸۲	مِرْجَل ۳۳۸	مَأْنَة ۱۰۱
مُعْسَف ۱۵	مِرْجَل ۳۳۸	مَثُونَة * ۳۴۹
مُعْطِير ۱۷۹	مِرْحَل ۳۳۸	مَازِق ۲۷۸
مَعْلَى * ۳۹۷	مُرِّيْق * ۳۴۹	مُبْرِقَات ۱۲۷
مَعَاي ۱۴۷ ، ۱۶۵	مِرْزَجُوش ۳۶۳	مُتَل ۱۸۲
مَعَايَا ۱۴۷	مُرْضِع ۸۶	مَتَنَّتَان ۲۳۱
مَعْيُورَاء * ۲۰۴	مِرْط ۳۳۸	مَثْعَب ۲۶
مُغْرُود ۱۸۱	مِرْقَسِي ۷۶	مَجْرَّ ۱۶
مَقَلَات ۱۸۰	مِرْوَزِي ۸۴	مُجْفَل ۲۰۰
مُلْمُول ۱۸۱	مِرْمَرِيْس * ۶۴	مَجْجَب * ۳۹۷
مُلَهْن ۱۳۳	مُسْتَهْظَل ۲۰۳	مُحْضِر ۱۷۹
مُلُول ۱۳۹	مُسْتَهْلِم ۳۱۷	مُحْظَرَبَة ۱۳۰
مُمَحَّن ۱۲۳	مُسْرُول ۱۸۵	مِحَالَل ۲۶۷
مَنْتِي ۶۹	مُسَلْنَقِي ۳۶	مِذْرَع ۳۳۷
مَنْجَنِيْق ۳۵۰	مُسْتَهْنِق ۲۵۰	مِذْرِي ۱۶۱ ، ۴۰
مَنْحُور ۲۳۳	مُشْرَفِي ۲۲	مِذْعَس ۱۷۹
مَنْفَطِر ۸۶	مُشَائِم ۱۸۱	مُدَيْدَة ۲۷
مَنْقَعِر ۱۹۵	مُشَادِن ۱۸۲	مِدَائِنِي ۷۹
مَنَاكَب ۱۷۴	مُشَاهِدَة ۱۸۶	مُذ * ۲۴۱
مَهْدَد * ۳۹۷	مُشْيُوخَاء * ۲۰۴	مِذْكَار * ۱۳۸
مِهْدَاء ۱۷۹	مُضْرَان ۲۱۰	
مِهْدَار ۱۷۹	مُصْعَة ۹۹ *	

نَهْدُ ۲۳۶	نَخْوَرِش ۳۶۴	مَهْوَم ۲۳
* نَهْرٌ ۸۸	نَحْوَص ۱۵۱	مَهَارَى ۱۶۴
نَهَّات ۲۸۷	نَدَسٌ ۱۲۱	مَهَالِبَة ۱۸۶
نُوب ۱۰۱	نُرُشَق ۳۵۰	مَهًا ۲۷۸
نَوَار ۱۳۴	نَزْوَة ۱۰۲	مُهَاء ۱۹۸
نَوَاشِر ۲۲۵	نَزَال ۳۰۴	مُور ۳۲۰
نَوَاكِس ۱۵۴	نَزَى ۲۸۷	مُورِق * ۳۹۷
نَاظ ۳۰۶	نَسْعَة ۱۳۳	مَوْظَب * ۳۹۷
نَيْدَلَان ۳۳۳	نَصَف ۱۱۹	مُؤَائِل ۲۶
حرف الهاء	نَصِيبِين ۱۲	مَوَازِجَة ۱۸۵
هَب ۳۱۹	نَضُو ۱۷۷	مَائِيَة * ۳۷
* هَبْلَع ۳۸۵	نُطْفَة ۷۹	مَاهِيَة * ۳۷
* هَبِي ۳۳۶	نَطَاسِي ۷۴	مَيْس * ۳۴۸
هَجَان ۱۸۰ ، ۲۷۳	نَطِيحَة ۱۴۳ *	مِيَاسِير ۱۸۱
هَدَم ۲۲۵	نُعْمَان ۱۷	مِيَامِين ۱۸۱
هَدُبَة ۱۹۸	نُغَر ۹۹	حرف النون
هَذِه ۳۰۹	نَقْث ۶۶	نَدَل ۳۳۳
* هِرَّ كَوْلَة ۳۸۵	نَقَر ۷۸	نَوَى ۱۶
* هِرَّ كَوْلَة ۳۸۵	نَافِقَاء ۱۵۵	نَث ۲۶۶
هَرْمَاس ۳۳۴	نَقْض ۱۷۷	نَجْد * ۹۲
* هَرَاق ۳۸۵ * ۳۸۴	نُقَايَة ۵۲	نَجْد * ۱۲۱
هَضْبَة ۱۰۱	نَمَق ۱۶	نَحَى ۵۲
* هَقْل ۳۸۱		

حرف الياء

يَأْجِبُ * ٣٩٤
يُبْذِرُ قُونَ ١٨٦
يَتَّقَهُ ٢٣٩
يَتَّقِي ٤٤
يَتَمَامِي ١٤٦
يَدَيَانِ ٦٥
يَسْتَعْوِرُ * ٣٧٥
يَعْضِيذُ ٥٣
يَقْرَمُ ٢٥٨
يَقْطُ ١٢١
يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨
يَمُّ ٢٦٨
يَنْحُو ٢٥٨
يَبِينُ ٣٦٨

وَجَاعُ ١٢٠

وَدَّ ٢٨٧

وَزُدَّ ١١٨

وَرَشَانُ ١٧٢

وَرَنْتَلُ * ٣٧٥

وُشَاةُ ٢٦٦

وَصَاوِصُ ٢٦٨

وُضَاءُ ٥٥

وَطْبُ ٥٢

وَضِيفُ ٢٣١

وُغْدَانُ ١١٧

وَفْرَةٌ ٢٨٧

وَلِيدُ ، ٢٣١ ، ٢٦٧

وَالِيَهُ ٢٦٣

وَالِيَمَهَا ٢٦٣

هَلَمَّ ٢٤٤

هَمَّقِعَ ٣٦٥

هَمْرَشُ * ٣٦٤

هَنَاتُ ١١٦

هَوَمَّ * ٣٣

هَامَةٌ ١٩٨

هَيَّقَ * ٣٨١

هَيَّقَلَ * ٣٨١

هَيَّقَمَ * ٣٨١

هَامًا ٢١٣

هَيِّمَ * ٣٣

هَيَّيَاتُ ٢٩٠

حرف الواو

وَثَّ ٣١٢

وَجَنَاءُ ٣١٨

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثاني

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحواله شاهد

آذَنَّا بَيْنَهَا أَسْمَاءَ رَبِّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ ٣١٧ الخفيف

حرف الباء الموحدة

ولستُ بنحويِّ يَلُوكُ لسانه ولكن سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ ٢٨ الطويل

فغُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا ٢٤٤ الوافر

يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَ ٢٤٨ الرجز

أَسْتَحَدُّ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا؟ ٢٦٨ البسيط

أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ؟

تَعَثَّرَتْ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنَهَا ٣٠٨ البسيط

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَجَبَا أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (١) ٣١٨ الرجز

عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ ٣٢٢ الرجز

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادِي ذَاتِ أُنْدِيَةِ ٣٢٩ البسيط

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الطَّنْبَا

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكِي تَنْزَلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُهُ ٣٤٦ الطويل

(١) أنظره مع أبيات أخرى في ص ٣٩١ و ٣٢٠

حرف التاء المشناة

٢٧٧ الرجز ما ضرَّها أم ما عليها لو شفت مُتَمِّياً بنظرةٍ وأسْمَتُ

بَلْ جَوَزْتِيَهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتُ

٢٨٩ الرجز الله نَجَّكَ بِكَفَى مَسَلَمَتُ من بعدما وبعدهما وبعدمتُ

صارت نفوس القوم عند الغلصمتُ وكادت الحرَّةُ أن تُدعى أمتُ

٣٣٤ الرجز شَرِيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُنُوتِهَا تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنُوتِهَا

تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ من تابوتِهَا

حرف الجيم

٢٨٧ الرجز خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَاجٍ المَطْعَمَانِ اللَّحْمُ بِالْعَشِجِ

وَبِالْغَدَاةِ فَلَاقَ الْبَرَنْجِ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِجِ

٢٨٧ الرجز يَارِبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجِ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِبِجِ

أَقْمَرُنَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرَجِجِ

حرف الدال المهملة

١٥٠ البسيط إِنْ مِنَ القَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفَ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودِ

٢٩٧ الوافر عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي أَيْمِ كَخَنْزِيرٍ تَمْرَغُ فِي رَمَادِ

٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ

٣٣٦ الرجز رَبِّيَّتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَانِ أَجْلَدَا

٣٤٨ الطويل فَإِنَّ تَكُنَ الْمُوسَى جَرَّتْ فَوْقَ بَطْرَهَا

فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص	بحر الشاهد
٦٥	الكامل يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَامٍ
٨٧	الطويل وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله
١٢٧	السريع عَن مَبْرِقَاتِ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ
١٥٣	الكامل وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٢٣٠	المتقارب لها متناتف خظانا كما
٢٣٣	الرجز مِنْ لَدُ لَحْيِيهِ إِلَى مُنْحُورِهِ
٢٩٧	الرمز يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي
٣٠٢	الكامل ولأنت تفرى ما خلقت وبع
٣٠٣	الكامل ولأنت أشجع من أسامة إذ
٣٠٧	الطويل وَأَيُّقَنَ أَنْ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ
٣١٩	الكامل لعب الرياح به ————— وغيرها

حرف السين المهملة

٨٨	البيسط دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِيهَا
٢٧٠	الرجز فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

حرف الضاد المعجمة

٣٠٥	الرجز دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تَقْضَى فَمَطَّاتٌ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا
-----	-----------------------------------------------------------------------------------

حرف الطاء المهملة

٢٠٥	الرجز وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهَطِهِ
-----	-------------------------------------------

حرف العين المهملة

٤٥	الطويل	كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذُيُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتَهُ الصَّوَابِنُ
٢٣٢	المنسرح	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ	تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦	البيسط	لَا يَبْعُدُ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكَتَهُمْ	لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦	الطويل		خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا
٣٢٤	الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَاهُ وَلَا شَبَعَهُ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حَتْفٍ فَالطَّجَعُ
٣٨٣	السريع	قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ	عَقَّارٍ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاعِ

حرف الفاء

٢٢٣	الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ	تَخَطُّ رَجَالِي بِخَطِّ مَخْتَلِفِ
			تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمِّ أَلْفِ

حرف القاف

٧٢	الطويل	تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً	بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ
١٤٠	الرجز		دَعَاهَا فَمَا النَحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢	الرجز	يَامِيَّ ذَاتِ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بغيرِ حَقِّ
٢٥٠	الرجز	يَادَارَمِيَّ بَدَا كَادِيكَ الْبُرْقِ	صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
٢٩٨	الرجز	قَالَتْ سُلَيْمِي أَشْتَرُ لَنَا دَقِيقًا	وَهَاتِ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقًا

حرف الكاف

٣٤٧	الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ	دَارُ إِسْعُدِي إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ
-----	-------	----------------------------------------	-------------------------------------

٣٨٣ المتقارب إذا الأمهات قبجن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا

حرف اللام

١٣٠ البسيط	طرُن انقطاع أوتارٍ مُحْظَرَبَةٍ	في أقوسٍ نازعتها أيمنٌ شمالاً
١٥٣ الوافر	أحامي عن دمار بني أبيكم	ومثلي في غوائبكم قليلٌ
١٨٢ الطويل	وإن حديثاً منك لو تبدلني	جنى النحل في ألبانِ عوذٍ مطافِلٍ
٢٠٢ الطويل	فعبت غشاشاً ثم مرت كأنها	مع الصبح ركب من أحاطة مجفلٍ
٢٦٢ الطويل	وقال أضرب الساقين إمك هابلٍ
٢٦٦ الكامل	ولا تبادر في الشتاء وليدنا	ألقدر تنزلها بغير جعالٍ
٢٧٦ الطويل	وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل	وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
	وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما	ومن قبله ضم أو الكسر مثلاً
	أو أمهما واو وياء ، وبعضهم	يرى لهما في كل حال محلاً
٢٨٥ الرمل	وقبيل من لكيز شاهد	رهطابن مرجوم ورهطابن المعلى ^(١)
٣٠٤ الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	على صير أمرٍ مايمر ومايحل
٣٠٤ الطويل	صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسأو	وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل
٣١٦ الطويل	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٣١٧ الطويل	ومستلثم كسفت بالرمح ذيله	أقت بعضب ذي شقاشق ميه
٣١٨ الرجز	ببازل وجنأ أو عيهل
٣٣٧ الرجز	بشيية كشيية المرجل
٣٣٨ الطويل	خرجت بها أمشي تجر وراءنا	على إثرنا أذبال مرطٍ مرجل

(١) انظره أيضا في ٣٠٣ و ص ٣٠٨

حرف الميم

ص بحر الشاهد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النابج العاوى أشدُّ رجام
٧٣ الطويل فهل لكم فيها إلى فإني طيب بما أعيا النطاسى حذيمًا
٨٤ الكامل ينباع من ذفرى غضوب جَسْرَةَ زِيَّافَةَ مثل الفنيق المكدِم
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقْرَمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ
* باسم الذى فى كل سورةٍ سمه * *

- ٢٧٢ المتقارب إلى المرء قيس أطيل السرى وأخذ من كلِّ حىٍّ عَصْمٌ (١)
٢٩٥ الوافر أنا سيف العشيِّرة فاعرفونى حميدًا قد تذرَّيتُ السناما
٣٠٦ الكامل يادار عبلة بالجواء تكلم وعمى صباحا دار عبلة واسلم

حرف النون

- ١٤ البسيط يوماً يمان إذا لاقيتُ ذا يَمَنٍ وإن لقيتُ معدِّياً فعدنانى
٦٤ الوافر فلو أنا على جُحْرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَّانِ بالخبر اليقين
٧٧ الطويل وما أنا كُنْتِيَّ وما أنا عَاجِنُ وَشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتُنِيَّ وَعَاجِنُ
١٣٢ الرجز حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنِ
١٧١ الوافر فما وَجَدَتْ بناتُ بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا
١٧٦ الرجز ما بالُ عيني كالشَّعيب العيين
٢٦٥ الطويل إذا جاوز الإثنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنْتٌ وتكثير الوُشَاةِ قمينُ
٢٦٨ الوافر الخَيْرُ الذى أنا أَبْتغِيهِ أم الشرِّ الذى هو يَبْتغِيَنِى

(١) انظره أيضاً فى ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص بحر الشاهد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تَبْقَى خَمُور الأندرينا

حرف الهاء

* في كُلِّ يَوْمٍ ما وكل لَيْلَاة * ٢٠٦ السريع

حرف الألف اللينة

* بأَعْيُنَاتٍ لَمْ يخالطها القَدَى * ٢٠٩ الرجز

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَى سُرَى صَادَفَ زاداً وحَدِيثاً ما اشْتَهَى

إنَّ الحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ القَرَى

٣٢٣ الرجز بالخير خيراتٍ وإن شَرًّا فا ولا أريدُ الشَّرَّ إلاَّ أنْ تَأ

حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعَلِّمًا أَنَّ الملامة نَفْعُهَا قليلٌ، وما لَوَمِي أُخِي من شِمَالِيَا

١٦٢ الهزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ ر يفتال الصحراريا

٢٠٢ الرجز أَخشى رَكِيباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيًا (١)

٢٣٤ الرجز حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى وحاتم الطائي وهابُ المي

(١) أنظره أيضا في ص ٢٠٣

فہرست الامثال التي وردت في الشرح والتعليقات

	ص
ذَكَرْتُ نَبِيَّ الطَّعْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا	ش ٢١
كَالسَّاعِي إِلَى مَشْعَبٍ مُوَائِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ	» ٢٦
غَدَّةٌ كَغَدَّةِ البَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلْوَالِيَّةٍ	ت ١١٣
شَرُّ الرَّعَاءِ الحُطْمَةُ	» ١٢٢
هذه العنوق بعد النوق	١٢٦
حَرَكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحِنًّا	» ١٢٦
إِنَّ القَرِيمَ مِنَ الأَفِيلِ	» ١٣٢
قَرَبِ الحِمَارِ مِنَ الرَّدْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأُ	» ٢١٩
التَّقَّتْ حَلَقَتَا البِطَانِ	ش ٢٢٤
أَيْنَا أَوْجَهَ أَلْقَ سَعْدًا	ت ٢٣٢
بِكَلِّ وَادِ بنو سَعْدِ	» »
هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ	ش ٢٩٤
القَرَنَبِيُّ فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ	ت ٣٣٠
مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عَشِيرُهُ	» ٣٩٢

شرح
شافية ابن الحاجب

نألف

الشيخ رضی الدین محمد بن الحسن الاسترأبازی النخوی ٦٨٦هـ

مع شرح شواهدہ

للعالم الجلیل عبد القادر البغدادی صاحب خزانة الأدب
المتوفی فی عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غریبهما، وشرح مبهمهما، الاساتذة

محمد محی الدین عبد الحمید

المدرس فی تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزرقاف

المدرس فی كلية
اللغة العربية

محمد نور حسن

المدرس فی تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

دست

سید جان بابا

تاریخ
محل

تاریخ

محل

محل

محل

محل

محل

محل

محل

محل

محل

محل

محل

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ،

سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَأْتِي مُشَدَّدَةً لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَّاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا ، وَزِيَادَةُ التَّنْيِيزِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عِلْمًا قَدْ أُعْرِبَ بِأَحْرَ كَاتٍ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنْسَرِيُّ وَقِنْسَرِيٌّ »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء متسدة للوحدة كرومي ورومي ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمرى ودوّارى^(١) ، وما لحقته لالمعنى كبردي^(٢) وكرسی^(٣) ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا لياؤها : إنها ياء النسبة^(٣) ، كما يقال لتمرّة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال في اللسان : « والدهر دوار بالإنسان ودواري : أي دائره على إضافة الشيء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بختي وكرسی » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَعَسَرِيٌّ

أي : أنه يدور ويتقلب بالإنسان حالا بعد حال وأنه يفنى قرونًا كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القعسري الجمل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثاني نبت معروف واحده برديّة . (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء ، فهو أحيانًا يذكر أنها ياء النسبة كما في قوله (ج ١ ص ٢٠٣) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضًا نحو بردي في بردي » وأحيانًا يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو

والعلامة وهي فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتأها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث ما أسند إليها ، وكصيروتها غير منصرفة في نحو طلحة ، وانقلاب تأها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أي : سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإنهما قد لا يحذفان في العلم كما يجيء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أولاً كعزة وحمة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت و بنت فإن التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت و بنت إذا سمى بهما ^(١) ، وذلك لما في مثل هذه التاء من راحة

هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شان ياء الوحدة كرومي : « ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ؛ إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينبغي عنها ذلك ، وما قاله في ياء الوحدة يجري مثله تماماً في ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسى والبردى ، وهي المزيدة لا لغرض ، لا يجري فيها مثل ذلك ، ولا عذر له في تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٠ ص ١٣) : « وإن سميت رجلاً يئنت أو أخت صرفته ؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبته بالأربعة ، ولو كانت كالهاملما سكووا الحرف الذي قبلها ، فأما هذه التاء فيها كتمام عفريت ، ولو كانت كالألف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاملما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بنى عليها وانصرف في المعرفة ، ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة « اه وكتب أبو سعيد السيرافي في شرح كلامه هذا فقال : « التاء في بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في

التأنيث (١)

وإنما حذف تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ،
والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢)
إذ كنت تقول : امرأة كوفتية ، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر ، نحو رجل
كوفى قبل : إنما حذف لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ،
في إفادة الوحدة والمبالغة ، وفي كونها لا معنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع
ياءان أوتان ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ،
إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنتة وعفريت ، فهي فيهما زائدة لللاحق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما
رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل
سمينه بفر وعين ، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف
عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصاً . والمراد في كلام سيديويه
والسيرافي من التاء المزيدة لللاحق في سنبته التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٣) : « ويريد بتاء التأنيث تاء
زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء في الوقف ، فتحو أخت و بنت
ليس مؤنثاً بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الأبدال بالمؤنث
دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً
لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الأبدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله
هنا « لما في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدل ذلك على أن هذا مراده بقوله في
هذا الباب كما يأتي قريباً : « فان أبدال من اللام في الثلاثي التاء وذلك في الأسماء
المعدودة المذكورة في باب التصغير نحو أخت و بنت وهنت و ثنتان و كيت و ذيت
فعند سيديويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام
الا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء » اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء في جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات^(١) لإفادتهما معاً للتأنيث كما فادتهما للجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين في نحو عرفاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لكونهما كعلامة واحدة ، تقول في أذرعَات وعَانَاتٍ : أذْرَعِي^(٢)

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزينب فانك كنت تقول في نسبها إلى البصرة : بصرتية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفتهما علامة الجمع : أي الألف والتاء في جمع المؤنث والواو والنون والياء والنون في جمع المذكور ، مع أن الذي يقتضيه كلام الرضي عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلاً إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذي كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات في جمع تمر : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - اسكان الميم - أي : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أي الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثني والجمع مطلقاً : أي سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففي المثني وجمع المذكور السالم التفصيل الذي ذكره الرضي هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أي الألف والتاء للعللة التي ذكرها المحقق الرضي

(٢) أذرعَات - بفتح فسكون فراء مكسورة - وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعَات مدينة باللقاء ، وقال النحويون : بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتتكسر وتجرى مجرى النكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعَات وعرفَات فتسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلاً بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاماً لأنها

لا تفترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات
 الصريف ، ومنع الصريف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا)
 ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر
 منونا) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم
 لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحداً وكأن اسم كل واحد منهما عرفة
 وأذرعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتذكر ، وقيل : إن
 التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وثبات ، وأما
 من منعها الصريف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابلة أي يقابل النون التي في جمع
 المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى « اه
 وفي اللسان : » وقال سيبويه : أذرعات بالصريف وغير الصريف ، شبهوا التاء
 بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن
 سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء
 الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب
 أن التنوين مع التشكيك واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات
 إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا
 حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فنصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندي مسلمات
 ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب
 أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل « اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى
 بالفتح « اه ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ،
 نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة ، فانها لا تعدو
 حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلا ،
 وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهي
 الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقي على حاله لاجتمع
 كسرتان بعدهما ياءان تخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبي بفتح اللام
 وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع
 (١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر^(١)، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى^(٢)؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكبرى: بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْمَرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ؛ كراهة لاجتماعهما قوله: «زيادة التثنية والجمع» أى: جمع السلامة، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون، فى نحو مسلمون ومسلمين، والألف والتاء فى نحو مسلمات.

الجزيرة، وربما قالوا فى الشعر: عانات، كأنهم جمعوها بما حولها. قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا وَرَجَى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانة أيضا: بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً سيأتى تفصيله، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص اليائى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا، فيقال: مكنى أو مكنوى، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى، وسيأتى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى، وعرب وعربى، وفرس وفرسى، وعجم وعجمى، وترك وتركى، ونبط ونبطى، وياها المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحمرى، ودوار ودواري، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملاً فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه. وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كبرى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالاتها على تمام الكلمة ، وبقاء النسبة كجزء
من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون
في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو
مسلمانين ومسلمونين ، وعلامة التثنية والجمع في نحو مسلمونين ومسلمانيون ،
فيكون للكلمة إعرابان ، فإن جعلت المثني والجمع بالواو والنون علمين فلا يخلو
من أن تبقى الإعراب في حال العمية كما كان ، أولاً^(١) ؛ فإن أبقيته وجب الحذف
أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يجز
أن تقول عِشْرُونَ وعشرون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتَهما
بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثني والنون بعد الياء في الجمع مُعْتَقَبَ
الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد
النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين^(٢) فيجب أن

(١) للعلماء في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما
المثني فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون
ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه
كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلية ،
ومنهم من يجريه مجرى غسلين : أي يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ،
ومنهم من يجريه مجرى هرون : أي يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلية
وشبهه العجمة ، ومنهم من يجريه مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو
بفتحهما — أي : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح
النون ويعربه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه
التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين في
القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين :
شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيٍّ وَقَنْسَرِيٍّ^(١) وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : «إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كائنان وعشرون ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعبان ومستعتبون معتقب الأعراب ، فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال (ابن الأحمر وقيل ابن مقبل)

* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحة) . قال الأزهري : ومنهم من يقول البحران على القياس ، لكن النسبة إلى البحران الذي هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسررون ، ونصيدين ونصييون ، ويبرين ويبررون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلنا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اهـ

قال ياقوت : «البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران وانتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هي قصبه هجر ، وقيل : هجر قصبه البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قصبه برأسها » اهـ ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين^(١) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهملة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصيبين - بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قرأها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، ويبرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بجذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين ، وقال الخارزنجي رمل أبرين ويبرين بلد قيل هي في بلاد العماليق (اليمامة) . ويبرين أيضا : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد الكلبي

أراكِ إلى كُشْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعْتَ كَثِيبُ

وَإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى

إِلَى وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَبِيبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَيْرِينَ أَرَّقَنِي

صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بَعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولاكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي

من وجوب رد الجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقَبَ الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قنسرِي » يعني في المنسوب إلى مالم يجعل نونه معتقَبَ الإعراب « وقنسريني » [يعني] في المنسوب إلى المجمعول نونه معتقَبَ الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، ورجل مصري حماره ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أي مُنتَسِبٍ أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمه المدلول عليها إما ظاهراً كما في « رجل مصري حماره » أو ضمراً كما في « رجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قرشيٌّ أبداً » أو في الحال ^(١) المشبه له ، كما

حذفت لامه و عوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف » وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعرب بالحركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحد في كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولاً : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معنهما

مضى في بابه ، قال عمران بن حطان :

٤٤ — يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَقَيْتُ ذَا يَمَنٍ
وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدِيًّا فَعَدْنَا نِي (١)

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد را كبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شيء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل في الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوي إذا كان ظرفا أو جاراً أو مجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب في الحال أنت قرشي خطيبا وهو تميمي متفاخرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسي الخارجي وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علماء ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسباً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامي وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَثْوَى نَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنَّاكَ مِنْ لَحْمٍ وَغَسَّانِ

حَتَّى إِذَا خِفْتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانَ بْنِ حَطَّانِ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانِ

حَتَّى أَرَدْتُ بِي الْعُظْمَى فَأَدْرَكْنِي

مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فمما يشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدى في العمل إلى غير
مخصّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ وَالْمَقْتَلِ واسم الآلة
يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِبِ مكان أو
زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِبِ آلة يضرب بها ، فهلاً رفعا ما يخصّص تينك
الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً معطشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً معطشاً نصفه ،
وسرت فرسخاً معسفاً : (١) أى معسفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصّص الذات المهمة التي
يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن
تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما
لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زَيْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطُوبًا ذَاتَ الْوَأْنِ
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدِّيًّا فَعَدَّنَانِي
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لَطَاغِيَةَ

كُنْتُ الْمَقْدَمَ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي
لَكِنَّ أَبْتَ لِي آيَاتٍ مُطَهَّرَةً عِنْدَ الْوَلَايَةِ فِي طِهِ وَعِمْرَانِ

ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران
وأبياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢: ٤٣٥—٤٤١) وكامل المبرد > ٢ ص ١٠٨ وما بعدها.

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله

السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فمن ثم
أولوا قوله :

٥٤- كَأَنَّ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ^(١)

(١) هذا البيت للنابغة الندياني من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرَّتْنِي فَالْفَوَارِعُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُجْلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبَيِّنُهُ

وَنُؤَى كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتني ، وأريك : مواضع . ويروي * عفا حسم من فرتني *
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله
«لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،
وتبينه : تظهره ، والنؤى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الخباء لئلا
يدخله المطر ، والجذم - بكسر فسكون - : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،
والضمير في عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب وهي
مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمي القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثار
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التي تكون ضعيفة ،
والقضيم — بفتح فكسر — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من
سيور . و نمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير
مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف، وعلى أن مجر بمعنى
جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ،
فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام
في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ،
والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامة التثنية والجمعين
وياء فعيلة وفعيلة وفعيل وفعيل المعتلى اللام وواو فعولة ، وإما قلب الحرف كما
في رَحَوِي وَعَصَوِي وَعَمَوِي في عم ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِي ،
وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِي وشَقَرِي ^(١) ، وإما زيادة الحرف
كما في كَمِي ولأَي ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِي وحيَوِي ، وإما نقل بنية
إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدي ، وإما حذف كلمة كمرئي في امرئ
القيس ، هذا هو القياسي من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .
قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمَرٍ وَالذُّلِّ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ »
عَلَى الْأَفْصَحِ «

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم الميكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما
لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ،
لأنك لو لم تقدره لكانت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضم ، وإنما
يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح
فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت
إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم
لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور^١
 وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نمر ، ودُّئِل ، وإِبِل ، تقول : نَمَرِي
 ودُّوَالِي وإِبِلِي ، وذلك لأنك لو لم تفتحها لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة :
 أي الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ، بتتابع الأمثال :
 من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إِبِلِي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نَمَرِي
 ودُّئِلِي^(١) وخَرَبِي^(١) لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَضُدِي وَعُنُقِي فإنه
 وإن استولت الثقل أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقل هون
 الأمر ، لأن الطبع لا ينفرد من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفرد
 من توالي المتماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات
 أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على
 الثلاثة فلا يستنكر توالي الثقل الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية
 على الخفة ، فمن ثمَّ تقول تَغَلْبِي ومَغْرَبِي وَجَنْدَلِي^(٢) وَعَلْبَطِي^(٣) ومستخرجي
 ومدحرجي وجحمرشي .

(١) خربي : منسوب إلى خربة - كنيقة - وهي موضع الخراب الذي هو
 ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل
 بيلادقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة
 بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلي : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذي فيه الحجارة ، قال
 ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ،
 إذا كان ضخماً عظيماً ، وصدر علبط ، إذا كان غليظاً عريضاً ، ولبن علبط ، إذا
 كان رائباً خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى
 أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني
نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،
وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ فلحق بالثلاثي .
والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلبى^(١) .
ومن كسر الفاء إتياعاً للعين الحلقي المكسور في نحو الصعق قال في المنسوب
صعقي - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيبويه : سمعناهم^(٢) يقولون صعقي -
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله
أعني كسر العين .

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا في تغلبى غير صحيحة فقد قال
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء
وكسرها فيهما) . فتحوا الراء استئقلا لتوالي الكسرات » ، اه وفي حواشي ابن
جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،
(٢) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع
الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا -
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل . قال في القاموس :
« ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقي محركة ، وصعقي كعني على غير قياس ،
لقب به لأن تيمما أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتا صعق ، أو لأنه اتخذ
طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه ساعة » اه وقال سيبويه (٧٣ : ٢)
« وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صعقي (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله
وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقي (بفتحين)
وصعقي (بكسر ففتح) جيد » اه

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيرا من ذلك أن يقال في المنسوب إليه صعق -
بفتح وكسر - وينسب إليه صعقي - بفتحين -

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فِعُولَةٍ وَفَعِيلَةٍ بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ
وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَدْيٍ ، وَمِنْ فَعِيلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجُهْنِيٍّ
بِخِلَافِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيقِيٍّ وَسَلِيمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٍّ فِي
كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعُبْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَدُّ ،
وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌ ، وَثَقْفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَقُقْمِيٌّ فِي كِنَانَةَ ، وَمُلْحِيٌّ فِي
خُرَاعَةَ ؛ شَاذٌ

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ،
وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَاوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأَمَوِيٍّ ، وَجَاءَ
أُمِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَوِيٌّ شَاذٌ ، وَأَجْرِيٌّ تَحْوِيٌّ فِي تَحِيَّةِ
مُجْرِيٍّ غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي نَحْوِ
عَدْوَةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سَيْبَوَيْهٌ عَدَوِيٌّ »

أقول : اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فَعِيلًا وَفَعِيلًا
قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت
فَعِيلِيٌّ وَفَعِيلِيٌّ ، وهو في الثاني أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع
الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيٍّ ^(١) وَسِكِّيَّتِيٍّ وَسُكِّيَّتِيٍّ ^(٢) بتشديد الكاف فيهما

(١) إِزْمِيلِيٌّ منسوب إلى إِزْمِيلٍ — بكسر أوله وثالته وسكون ثانيه — وهو
شفرة الحذاء ، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازمِيل من
الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

(٢) سِكِّيَّتِيٌّ بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — منسوب إلى
سكيت ، وهو كثير السكوت ، وسكيتي — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء
مشددة — منسوب إلى سكيت ، وهو الذي يجيء في آخر الحلبه آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعني وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فعيل وفعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جرم لم يفرق في الثلاثي بين فعل وفعله نحو نمر ونمرة ، وفتح العين في النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يسوّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الاتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذَكَرْتُ نِيَّ الطَّعْنِ وَ كُنْتُ نَاسِيًا * (١)

(١) قال الميداني في مجمع الأمثال (١: ٥٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقتله وكان في يد المحمول عليه ریح فأنساه الدهش والجزع ما في يده ، فقال له الحامل : ألق الریح ، فقال الآخر : إن معي ریحاً لا أشعر به ! ذكرتني الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب في تذكرة الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهم بن حزن الهلالي — رهم ككعبت ، وحزن كفلس — وكان انتقل بأهله وماله من بلدة يريد بلداً آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ ياءٌ نحو عَلِيٌّ وَقُصِيٌّ ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلِيٌّ وَقُصِيٌّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى علي وعليّة عَلَوِيٌّ ، وكذا قصي وأمية ، كما استوى في نَمِرٍ وَنَمْرَةٍ ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لثلاثا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فآلق رحلك ، فقال : وإن معي لرحمًا ؟ ! فشدد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَيَّ أَقْرَبَهَا الْأَقْاصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمُشْرِفِيِّ حَادِيَا
ذَكَرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا « اه

والضمير في « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ، والأقاصي : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصي كدعا ورضي : أي بعد والمشرفي - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهي قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعي : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هي قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحده ، فيقال : مشرفي ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد في المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفي ، فقولهم مشرفي على هذا الوجه شاذ

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبِيٍّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستثقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظي ، وليس الثقل في نحو أُمِّيٍّ لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين ؛ فلماذا كان استعمال نحو أُمِّي بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عَدِي كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّي وعَدِي بياءين مشددتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسبويه ^(١) يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكور قياساً مطرداً ، تشبيهاً لو او المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل أعني كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رَدْفًا في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنِيٌّ في شنوأة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِي بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرِي سَمَرِي اتفاقاً ،

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضممة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجزمى والمبرد إلى وجوب بقاءهما معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها » اهـ ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجزمى ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَى عَدَوِي وفي عدو عَدُوِّي اتفاقاً ، فكيف وافق فعولة فعيلة ولم يوافق فعل فعلاً ولا فعول المعتل اللام فعيلاً ، وكذا فعولة المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فعُولِيٌّ ، وعند سيبريه فعَلِيٌّ كما كان في الصحيح .

فالمبرد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَةٌ حَلُوبِيٌّ ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّةٌ عَدُوِّيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح اللام ولا في المعتل ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبي وعدوي ، وفي حلوبة وعدوة : حلبي وعدوي ، قياساً على فعيل وفعيلة ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَيْتِي ، ولولا قياسها على نحو حَنَيْفَةٌ لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فعلياً كعضدي وعجزي موجود في كلامهم ، وسيبويه يشبه فعولة مطلقاً قياساً بفعيلة في شئيين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف (١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢) .

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردي : « زعم الشارح تبعاً للشريف والبدري ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضي أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما رقع في نسخته ، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلنحذر » اهـ ومنه تعلم أن التخليط الذي نسبته المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشريف الجرجاني (٣) قد قوى مذهب أبي العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والأخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفي التضعيف » يعني إن كان فعولة معتلة العين نحو قهولة وبيوعه في مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحويزة وبيعة من البيع ، أو مضاعفة كشديدة ، لم تحذف حرف المد في شيء منها ، إذ لو حذفته لقلت قولي وبيعي وكدي وحوزي^(١) وبيعي وشددي ، فلولم تدغم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفاً

شنتي وهذا نصر في محل النزاع » اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال في هذه المسألة : «والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح ، للسمع ، فان العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا : شنتي ، فان قيل : شنتي شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع في فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة في مذهب سيبويه وجهه كما لا يخفى

(١) الذي في القاموس : الحويزة كدويرة : قصبة بخوزستان ، وكجينة ممن قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث » اه والذي في اللسان : «وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظناً » اه وليس فيها حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذي في ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال في (٥ : ١٤٦) : «وكذلك لو نسبت إلى بني طويلة وبني حويزة وهم في التيم قلت : طويل وحويزي ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله » اه وفي كلام سيبويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال في (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول في بني طويلة ، فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل (بفتحتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والآف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم في بني حويزة حويزي »

لكنت كالساعى إلى مَثْعَبٍ مُوَائِلًا من سَبَلٍ^(١) الراعد ، إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف في الجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين في كلمة^(٢) وتحرك الواو والياء عينين مع انفتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الزَيْدِيِّ أَبِي وَاقِدٍ

وَكَنتُ كَالسَّاعِيِّ إِلَى مَثْعَبٍ مُوَائِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ومعنى المذكور هنا هو معنى بن زائدة الشيباني الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالبا ، والمراد باليزيدى أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون التاء المثناة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من وامل إلى المكان مواملة وموائلا : أى بادر . والسبل — بفتحيتين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعاليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شدا كلب ومثل هذا الوزن يمتنع الأدغام فيه لخفته ولثلا يلتبس بفعل سا كن العين . قال المؤلف فى باب الأدغام : « وإن كان (يريد اجتماع المثلين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى الجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صببت صبابة فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالأدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل ، لكنه لما كان الأدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لكونه مفتوح

ما قبلها قليلا ن متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو
أصلها لا لموجب قوى .

قَانِ قلت : لم تقلب الواو والياء ألفاً في قَوُولٍ و بَيُوعٍ و بَيِّعٍ مع تحركهما
وانفتاح ما قبلها ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد ؟
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التي هي شرط في القلب
كما يجيء في باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .
قوله : « ومن فُعَيْلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من
مُدَيْدِي في مُدَيْدَةٍ ^(١) لجاء المحذور المذكور في شديدة ، ولم يشترط ههنا
صحّة العين لأن [نحو] قَوَيْمَةٌ ^(٢) إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفتحاً
ما قبلها كما كان يكون في طَوَيْلَةٍ وقَوُولَةٍ لو حذف المد .

الفاء والعين - ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل - تركوا الأدغام
فيه ، وأيضاً لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين
فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا ن في المضعف ،
فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطرّد قلب العين في فعل (بفتحيتين) نحو دار
وباب ونار وناب ولم يجز فيه الأدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة
قبل الأدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحيتين) بفعل (بفتح فسكون) ،
إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاسا كنها بخلاف الأدغام » اهـ

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه
الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذي هو الزيادة
في أى شيء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع في الجرح من القيح

(٢) قويمَةٌ : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فصدر بمعنى القيام ،
أو هي جمع قائم كقادة في جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة
الناس . وأما القومة فصدر بمعنى القيام أيضاً ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة
فمن الشيء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكوتها إثر كسرة

قوله « وسليقي شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ
وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ^(١)

قوله « وسليمي في الأزد وعميري في كلب » ، يعني إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعميرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمي وعمري على القياس ، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد ، وإلى عميرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين .

قوله « وعبدى وجدمي » قال سيبويه : تقول في حي من بني عدى يقال : لهم بنو عبيدة : عبدى ، وقال : وحدثنا من ثقب به أن بعضهم يقول : في بني جذيمة جدمي فيضم الجيم ويجريه مجرى عبدى ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيدة وجذيمة ، وحذف المضاف : أعني « بنو » في الموضعين ؛ لما يجيء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيدة وجذيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا في عميرة وسليمة .

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ،

(١) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالاً فيأتي بالفصيح العجيب . و « يلوك لسانه » : يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .
 قوله « وخرُيبِي شاد » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء
 وكسر العين — وخرُيبِي شاذ في فَعِيلَة — بضم الفاء وفتح العين — وخرُيبَة
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خرُيبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك
 شذ رماح رُدَيْبِيَة ، ورُدَيْبِيَة زوجة سَمَهَرِ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقفي » هذا شاذ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء
 قوله « وقرشِي وفُقَمِي ومُلحِي » هي شاذة في فَعِيل بضم الفاء ، والقياس
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كنانة » لأن النسب إلى فُقَمِي بن جرير بن
 دارم من بني تميم فُقَمِي على القياس ، وقال « ملحي في خزاعة » لأن النسب
 إلى مُلَيْح بن الهون بن خزيمة مُلَيْحِي على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عمرو بن
 ربيعة في السكون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي (١) : أما ما ذكره سيديويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ
 فهذا الباب عندي لكثيرته كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين
 بتهمته وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٌّ ومُلحِيٌّ وهُذَلِيٌّ وفُقَمِيٌّ ، وكذا قالوا في

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيديويه
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فَعِيل كأمير ، وفَعِيل كهُذَيْل ، بقاء الياء فيهما ،
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كثقفِيٌّ في الأول وهذَلِيٌّ في الثاني فهو شاذ ، الثاني ، وهو
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياساً
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل : شريفِيٌّ وجعيلِيٌّ ، وأن
 تقول : شرفِيٌّ وجعيلِيٌّ ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ،
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك مخير في
 فَعِيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فَعِيل — بفتح الفاء —

سُلَيْمٍ وَخُشَيْمٍ وَقُرَيْمٍ وَحُرَيْثٍ وَهُمْ مِنْ هَذِيلٍ : سُلَيْمٍ وَخُشَيْمٍ وَقُرَيْمٍ وَحُرَيْثٍ ،
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهمامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث يآآت مع كسرة
في الوسط

قوله « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فانه لا يحذف المد فيه إلا من ذى التاء
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لئلا يجتمع اليآآت مع تحرك ما قبلها
لما ذكرنا

قوله « وجاء أمي » ، يعني جاء في فُعَيْلٍ من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيٍّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل
أنه قد يقال غَنِيٍّ ، على ما حكى يونس ، وقال السيرافي : إن بعضهم يقول عَدِيٍّ
إلأنه أثقل من أمي ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيبويه : بعض العرب يقول
في النسب إلى أمية أمويُّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا
للخفة (١)

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في
حين أنه لم يرد من الثاني بالحذف إلا ثقفى هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما
معتل اللام نحو على وغنى ففيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهي الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء
فأما تاء عوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تَحْوِي فِي تَحِيَّةٍ مَجْرِي غَنَوِي » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان في فَعِيلَةٍ ، وَتَحِيَّةٍ فِي الْأَصْلِ تَفْعِلَةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِالْإِدْغَامِ كَفَعِيلَةٍ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، فَشَارَكَ بِذَلِكَ نَحْوَ عَدِي وَغَنِي فِي عِلَّةِ حَذْفِ الْيَاءِ فِي النَّسْبِ وَقَلْبِ الْيَاءِ وَآوَا^(١) فَحَذَفَتْ يَأُوهُ الْأُولَى وَقَلَبَتِ الثَّانِيَةَ وَآوَا لِمَشَارَكَتِهِ لَه فِي الْعِلَّةِ ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي الْوِزْنِ وَفِي كَوْنِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ فِي تَحِيَّةٍ عَيْنًا وَفِي أَمِيَّةٍ^(٢) لِلتَّصْغِيرِ وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى قِسِيٍّ وَعَصِيٍّ عَلَمِينَ^(٣) قُلْتَ : قُسْوِيٌّ وَعُصْوِيٌّ

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموي برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت في جمع التصحيح (١) وقع في أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدى وغنى في علة حذف الياء في التصغير وقلب الياء واوا » والذي يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهواً وأن الصواب « في علة حذف الياء في النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا في النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف » على معنى اللام ، وعلة الحذف هي استئصال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وغنيا يشتركان في باب التصغير في حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسياً ، وعند ابن مالك تحذف الياء التي تلي ياء التصغير كما نص عليه في التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفي أمية للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن رجه الشبه أهمما سواء في الحركات والممكنات والأصل في ذلك أن يكونا سواء في نوع الحركة لا في جنسها فكان الأوفق أن يقول وفي « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جميعين فإن النسب إليهما حينئذ برد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول عصوي وقوسي

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرتة إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيِّمٍ ، وَطَائِيٍّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَوِّمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أي بنية كان الاسم : على فَيَعْلٍ كَمَيِّتٍ ، أو على مُفَعَّلٍ كَمُبَيِّنٍ ، أو على أَفْيَعْلٍ كَأَسَيْدٍ ، أو على فُعَيْلٍ كَحُمَيْرٍ أو على غير ذلك ، لسكراهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التخفيفا كتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياء النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير ، وذلك ظاهر في الحسن ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف علة كما في الْمُحَيِّئِ فسيجىء حكمه ، فان كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة كَمُبَيِّنٍ وَمُهَيِّمٍ اسمي مفعول لم يحذف في النسبة شيء لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٍّ شَاذٌ » أصله طَائِيٌّ كَمَيِّتِيٍّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَائِيٌّ بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيْمَةٌ الحُب : أي صيره هائمًا متحيرًا .

قوله « فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أي نام نومًا خفيفًا ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف في تصغير مقدم إحدى الدالين ، وتجيء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيمًا ، وإن لم تدغمه كما تقول في تصغير أسود : أسويد^(١) قلت : مهيوم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهيم ومهيويم ، كما تقول : مقيديم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مهيمي لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هيم فإن لم تحذف منه شيئًا حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التباس المنسوب إلى هذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم ، فالزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفًا ، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيم ، أعني بياء العوض ، وهذا الذي ذكرنا في تصغير مهيم ومهيويم أعني حذف أحد المثليين مذهب سيديويه في تصغير عطاود^(٢) على ما ذكرنا في التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئًا ، لأن الثاني وإن كان متحركًا بصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٣) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسْرَوَل (١) مُسَيَّرِيل ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّمٍ ومُهَيِّمٍ إلا مُهَيِّمٍ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْد : عطيد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّمِي ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا أنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهيم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التي قبل الميم بقي مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمِي ، كما يقال في حُمَيْرٍ : حُمَيْرِي ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعني يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئ ، يعني إبقاء الياء التي هي مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئقال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء في مُهَيِّمِي للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه في عَطَوْد ، أعني حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيِّمِي ، كما تقول في المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّمٍ وفي المنسوب إلى حُمَيْرٍ إذ لا إجحاف

(١) انظر (١ : ٢٥٠) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبالي باللبس ، وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح ؛ ائلا يخالف قوله في عَطَوْد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

قال : « وَتَقَلَّبُ الْأَلْفُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ وَأَوَّاءٌ كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحْذَفُ غَيْرُهُمَا كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبَعَثَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حُبْلَوِيٍّ وَحُبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَمَزِيٍّ »

النسب
لما آخره
ألف

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ، فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفُهُما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

الذي آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمي بفَازَيْدٍ وذَامَلٍ وشَاةٍ^(١) ، ولا رابع لها أولاً لام له وضعاً ، كما إذا سمي

(١) أصل فازيد قبل الأضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباراً ففكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثاني ميماً فصار فم ، فإذا أضيف زال المقتضى لابداله ميماً ، لأن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب في الرفع ثم جعلوا الواو ألفاً في النصب وياء في الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو في الرفع وفتحوا ما قبل الألف في النصب وكسروا ما قبل الياء في الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ما قبل الأضافة ذوى — بفتح أوله وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباراً ثم جعلت عينه التي هي الواو قائمة مقام حركة الأعراب في الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة في حالتها في النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بذا (١) وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعصى
والفتى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فإما
أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى (٢)
والذفرى (٣) ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصلية نحو كلاً وحتّى ، والخامسة
قد تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحبنطى (٤)
والحبارى (٥) ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمستسقى ؛ وللإلحاق
كالمسلقى (٦) والمسلقى علماً ، وقد تكون للتأنيث كحوّلاً يا (٧) ، وقد تكون
لتكثير البناء فقط كقبعثرى (٨) .

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شوهة
فحذفت لام الكلمة اعتباطاً ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلنت
العين بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا
أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتدبها في الأعلال بخلاف حركة نحو شى في شىء
وضو في ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولا تنسوا الفضل بينكم

(١) مراده بـ «ذا» الأشارية ، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في
شرح المفصل . انظر (٢٨٥ : ١) من هذا الكتاب

(٢) انظر (٥٧ : ١)

(٣) انظر (٧٠ : ١) - و (١٩٥ : ١) من هذا الكتاب

(٤) انظر (٥٤ : ١) - و (٢٥٥ : ١) من هذا الكتاب

(٥) انظر (٢٤٤ : ١) - و (٢٥٧ . ١) من هذا الكتاب

(٦) مسلقى : اسم مفعول من اسلقى ، وهو مطاوع سلقاه ، إذا صرعه
وألغاه على ظهره

(٧) حولاً يا : اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس ، وقد ذكر
المؤلف في باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (٢٤٦ : ١) من هذا الكتاب

(٨) انظر (٩ : ١) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيحٌ على وجه الأبدال قلب الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فوزيدٍ علماً : فَمِيٌّ ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب مياً فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسماً إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فوزيدٍ وفي زيدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الأبدال رد اللام كما تقول في المسمى بذا مال وفي شاة : ذَوَوِيٌّ وَشَاهِيٌّ ، ^(١) وكذا تقول في المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلها . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسماً معرباً من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحي : رَحَوِيٌّ على ما يجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفاً بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذَائِيٌّ في ذا للإشارة ، وَلَايِيٌّ وَمَائِيٌّ ، فقولهم : مَائِيَّةُ الشئ منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشئ كما مر في الموصولات ومن قال مَائِيَّةً فقد قلب

(١) ذَوَوِيٌّ على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واواً دفعاً لاستثقال الياءات والكسرة كما في عم وشج وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيديويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شرهي لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فاذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتتقار بهما ، وحال الواو والياء ثابنتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ،
فتقول في المنسوب إلى لو : لَوِيٌّ وفي المنسوب إلى في : فَيَوِيٌّ ، وأصله فَيِيٌّ
فعمل به ما عمل بالمنسوب إلى حي كما يجيء

وإن كانت الألف ثلاثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين
كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على
فتحته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذفت لعله لانسيا تبقى حركة ما قبل
المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصاٌ فكنت تقول في النسبة إلى عصاٌ وفتيٌ :
عَصِيٌّ وَفَتِيٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لأمه نسيا كيديٌّ
ودميٌّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا
مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا
كسُلَيْمَى وَفَتَايَ وَمُسْلِمَى ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء
النسبة ، فأنها أوغلٌ منها في الجزئية وان لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم
تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما
يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعي ، وإنما
لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو رَحْوِيٌّ ألفا مع تحركها
وانفتاح ما قبلها لعروض حركتها^(١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام
بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يُصَارَ إلى
ما فرَّ منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رَحْوِيٌّ ألفا على التعليل الثاني ؛
إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما
كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون
وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للحاق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرق بين الزائدة الصرفية والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجَمْزَى^(١) ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ، فصارت الحركة - لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة - كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قَدْماً يتحتم منع صرفه علماً كعقْرَبٍ دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ،^(٢) وإن

(١) يقال : جز الانسان والبعير والدابة يجمز ، كيضرب ، جمزا وجمزى ، إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (١ : ٤٤) : « فالمؤنث بالتاء المقدره حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا وهذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدره وحرفا سادا مسده : فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدره ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبل : حبل وحبلى ، ولا تقول في جمزى إلا جمزى ، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند في جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته يسقر وكتاب سميته بقدم » اهـ

كان ثانی الكلمة سا كنا جاز تشبيه ألف التانیث بالألف المنقلبة ، والأصلية
والتي للالحاق ، فتقول : حبلى ، وبألف التانیث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ،
وتقلب ألف التانیث واوا فتقول : حُبَلَاوِيٌّ وُدُنِيَاوِيٌّ كَصَحْرَاوِيٍّ ، وكما
جاز تشبيه ألف التانیث بالمنقلبة والأصلية والتي للالحاق جاز تشبيه المنقلبة
والأصلية والتي للالحاق بألف التانیث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهَىٌّ وَحَتَّىٌّ
وَأَرْطَىٌّ ، وبألف التانیث الممدودة ، تقول : مَلْهَأَوِيٌّ وَحَتَّأَوِيٌّ وَأَرْطَأَوِيٌّ ، وقد
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التانیث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارِيٌّ
في جمع مِدْرِيٍّ ^(١) ، كَحَبَالِيٍّ في جمع حُبَلَىٍّ كما يجيء في بابهِ ^(٢)

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،
بلا خلاف بينهم ؛ للاستئصال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدراة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما)
والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف
بدل من الياء ، ودري رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدراة :
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به
الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أنى : أن جارية له
كانت تدري رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : ادريت المرأة تدري ادراء ،
إذا سرحت شعرها به ، وأصلها تدرى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت
التاء في الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره
ألف منقلبة ما جاء في ألف التانیث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدرى ،
ومدار ، ومدارى - بالألف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافى : هو مطرد ،
سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للالحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول
على هذا في مَلْهَىٌّ : ملاه وملاهى ، وفي أَرْطَىٌّ : أراط وأراطى ، وقال : إته لا يقع
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، فعملَى عنده كأعلى وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عبيدى (١) كما أجاز في الرابعة للتأنيث كحبلى ، ولا يجيزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لأن أصل الرابعة التى للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فان أصل الرابعة المنقلبة القلب (٢) ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) انظر (١ : ٢٤٥ ٢٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثانى الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كملهى والتى للتأنيث كحبلى ، تقول : ملهى وملهوى وحبلى وحبلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب فى المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف فى ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها فى النسب مطلقا تقول فى حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فان كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فان كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول فى عبيدى وكفرى وزمكى : عبيدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف فى هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز فى ألف التأنيث فى هذه الحال الوجهان لوجود العلة التى اقتضت الجواز فيها كوجودها فى المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا فى التى للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التى لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل فى ألف التأنيث الحذف والأصل فى التى لغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التى قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التى للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ وَخِدْبٍ^(١) ونحو ذلك فسمى به مذكر بصرف ؛
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر^(٢) ولا قائل به

قوله : « كحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ
متحرك الثاني بخلاف حُبْلَى ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبَعَثَرِيٍّ سادسة
لتكثير البنية فقط

النسب لما
آخره يا.

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَآوًا
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَعَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ
كَقَاضِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحْيٍ جَاءَ عَلَى
مُحَوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَأُمِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية
محدوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها وضعا كنى وكى ،
وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذف فؤها كَشِيَّةً^(٣) ، ويجيء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل في الذى حمل عليه وهو
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو
الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر (١ : ٦٥٥٩) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويوه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به
مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا الحرف المشدد
بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف
والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه
وشيارشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهي إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعَمِي والشَّجِي ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كظَبِي ورُقِيَّة (١) وقِنِيَّة (٢) أو ألف كراي وراية ، أو ياء مدغم فيها كطَيّ وحيّ ، أو تكون رابعة ، وهي إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضي والغازي ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسِقَاية أو ياء مدغم فيها كعَلِيّ وقُصَيّ ، أو غير ذلك كقِرَأِي (٣) ، وكذا الخامسة : إما أن ينكسر ما قبلها كالرَّامِي ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدِرْحَاية (٤) وحوَلَايَا ، أو ياء مدغم فيها ككِرْسِي ومَرْمِيّ ، أو غير ذلك كإِنْقَضِي عَلَى وزن إِنْقَجَل (٥) من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفو زِيدِ وذُو مالٍ ، أو ثانية لا لام لها وضعاً ككَلَوُ وَأَوُ ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون ثالثة ساكناً ما قبلها كغَزَوٍ وَغَزَوَةٍ وَرِشْوَةٍ وَغُرْوَةٍ ، أو متحركاً ما قبلها بالضم نحو سَرْوَةٍ من سَرَوٍ على مثال سَمْرَةٍ من غير طَرَيَانِ التاء ، وكذا الرابعة يكون

(١) الرقية : العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمي والصرع وغير ذلك من الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَآ مِنْ عُوذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي

(٢) القنية (بكسر فسكون ، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذه الانسان من الغنم وغيرها لنفسه للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قنطر ، وأصله بهمزتين أو لهما ساكنة فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدر حاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللثيم الخلق ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعلاية كجعظارة ، والجعظارة : القصير الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقجل - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها سا كنًا كَشَقَاوَةٌ ، أو مضمومًا كعرقوَةٌ وقرنوَةٌ^(١) ، وكذا الخامسة ما قبلها إما سا كن كحِنطَاوٍ^(٢) ومغزُوٍ ، أو مضموم كقَلْدَسُوَةٍ .
ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانقلابتا ألفًا ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانقلابت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفًا في الأسم لانقلابت الضمة كسرة كما يجيء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .
فنقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واوًا لاستئصال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتعمل الكسرة فتحة ، وإذا فتحو العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لثلاثا تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كيتقى مخفف يتقى^(٣) فلا يبدن حذف الياء ، وكذا إن كان الثاني سا كنًا عند سيبويه والخليل كقاضى ويرمى لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعةً جاز

المهملة - الذى يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ١٥٦١)
(١) القرنوَةٌ - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوَةٌ وعنصوَةٌ وترقوَةٌ وشدوَةٌ . وهى نوع من العشب وقال فى اللسان : «القرنوَةٌ نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل ودكادكه . ورقها أغبر يشبه ورق الخندقوق» اهـ ، وفيه عن أبي حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوَةٌ ، وهى خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة وهى ثمرة كالسنبلة ، وهى مرة يدبغ بها الأَساقى ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للحاق ، ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل فرزدقة » اهـ

(٢) الحنطَاوٍ - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء

مشالة - وهو القصير (انظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب
الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افعل به ما فعلت بالثلاثي نحو العسي من قام الكسرة فتحة
والياء واوا ، ^(١) وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ،
قلت : ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أي الحذف ، أدعى منه إلى
مادون ذلك ^(٢) ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه
لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تغليبي مجرى نمرى -
وهو المبرد - لكون الساكن كالميت الممدوم ؛ يجرى أيضاً في المنقوص نحو قاض
مجري عم ، فيقول : قاضوي ويرموي ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً فلا كلام في حذفها ،
نحو مستقي ومستقي ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما مر
قوله « وباب محي » الياء الأخيرة في محي خامسة يجب حذفها ، كما في
مستق ، فيبقى محي بعد حذفها كقصي ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملة ،
كما قلنا في تحية ، وليس محي مثل مهيم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتمني
الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مهيم ، قال أبو عمرو : محوي أجود ، وقال
المبرد : بل محي بالتشديد أجود ^(٣) ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقيل محتاج إلى التخفيف
أكثر من الثلاثي فلم يكتب فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف
الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو
قلب الياء واوا ، فقوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه »
وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

ماقبلها كَسْرُوَّةَ وَقَرْنُوَّةَ فالواجب في النسب قلب الواو ياءً والضممة كسرةً حتى
يَصِيرَ كَعَمٍ وَقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ،
وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة
أن المنسوب إليه قبلها يذغى أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء
يتطرف الواو المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما في الأدلي ، وتقول فيما واوه
رابعة أو فوقها نحو عَرَقُوَّةٍ وَقَمَحْدُوَّةٍ ^(١) : عَرَقِيٌّ وَقَمَحْدِيٌّ كما تقول قَاضِيٌّ وَمُشْتَرِيٌّ
و بعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء
جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول : قَرْنُويٌّ
وَقَمَحْدُويٌّ ، ويقول أيضا : سَرُويٌّ في سَرُوَّةَ ، وبعض العرب يقول في الرابعة :
عَرَقُويٌّ بفتح القاف كَقَاضِويٍّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس
إلا الحذف كَقَمَحْدِيٍّ ، كما في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ

قال : (ونحو ظَبِيَّةٍ وَقِنِيَّةٍ وَرُقِيَّةٍ وَغَزُوَّةٍ وَعَرُوَّةٍ وَرِشُوَّةٍ

الياء
والواو
الساكن
ما قبلها

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محيا (الذي هو
اسم فاعل حي بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال :
والاختيار عندي محي (أي بأربع ياءات) لأنني لا أجمع حذفاً بعد حذف « إه
كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم
فاعل تعل محذوفاً لأنها تعتل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألفاً في الماضي ،
فالأعلال في الفعل سبب الأعلال في المشتق وإن اختلف نوع الأعلال ، وقوله
« لأنني لا أجمع حذفاً بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف
الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو علي فقالوا محوي لكانوا قد جمعوا على الكلمة
- ا ف ، ، و جحاف بها ، فأما قول أبي عمرو « محوي

أجود » فوجه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأمل الثقلاء. وهي الياءات

(١) القمحدوة : العظم النائي فوق القفا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ٣٥)

عَلَى الْقِيَّاسِ عِنْدَ سَيْبَوِيَّةٍ، وَزِنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ شَاذٌّ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُونُسُ
ظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزْوٍ وَظَبِيٍّ، وَبَدَوِيٌّ شَاذٌّ»

أقول: الذي ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلهما،
وهذا حكمهما ساكنا ما قبلهما، فنقول: إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان
أولاً لم يُغَيَّرِ الواو في النسب اتفاقاً: ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ (١) وساوِيٍّ (٢)
في سَاوَةٍ وَقَصِيدَةٍ وَآوِيَةٍ، أو رابعة ككَشَقَاوِيٍّ، أو خامسة ككِحِنَطَاوِيٍّ
وَمَغَزَوِيٍّ، إذ الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن (٣) ما قبلها، إذ تغاير حرفي
العله وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك
ما قبلها في نحو عَمَوِيٍّ وَقَاضَوِيٍّ عند بعضهم فما ظنك بتركها على حالها مع
سكون ما قبلها؟ فعلى هذا لا بحث في ذى الواو الساكن ما قبلها إلا في نحو عُرْوَةٍ فأن
في فتح عينه وإسكانها خلافاً كما يجيء؛ وإنما البحث في ذى الياء الساكن ما قبلها

(١) دوى: منسوب إلى الدر (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو
الفلاة الواسعة، وقيل: الأرض المستوية، وقال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُصْبِيٍّ أُرْوَعِ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِيِّ
* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ *

وقال العجاج:

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرَّيْحِ فِي أَقْرَابِهَا هُوِيٌّ

وفي القاموس أنه أيضاً اسم بلد، وفي المعجم أنه اسم أرض بعينها
(٢) ساوى: منسوب لساوة، وهي مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل
منهما ثلاثون فرسخاً

(٣) ليس لقوله «إذا سكن ما قبلها» مفهوم، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء
النسب سكن ما قبلها أو تحرك، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أو لا كظبي ؛ فالجرد لا تغيير فيه اتفاقاً لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيدويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبِيٌّ وَ قَنْبِيٌّ وَ رُقَيْبِيٌّ ، وكذا فى الواوى غَزَوِيٌّ وَ عَرَوِيٌّ وَ رَشَوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إنْقَضِيَّةَ ^(١) إلاَّ إنْقَضِيٌّ ، وأما ذوات التاء فلأن التغيير بحذف التاء جرّاً على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فعيل وفعيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى الْقَرْبَةِ قَرَوِيٌّ وفى بنى زِنِيَّةَ وَ بنى الْبِطِيَّةِ - وهما قبيلتان ^(٢) - زِنَوِيٌّ وَ بَطَوِيٌّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحرك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئاً ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحرك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِيٌّ وَ زِنَوِيٌّ وَ بَطَوِيٌّ ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولاً

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريباً (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زنية حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيدويه قد حكاها ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطات ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وبدووى شاذ » لأنه منسوب إلى البدو ، وهو مجرد عن التاء فهو

عند الجميع شاذ

قال : « وَبَابُ طَىِّ وَحَىِّ تَرْدُ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتَفْتَحُ نَحْوُ

طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكُوَوِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ^{النسب لما} آخِرُهُ يَاءٌ

بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ ^{من قبلها} حَرْفَ عِلَّةٍ

زَائِدَةً حُذِفَتْ كَكُرْمِيٍّ وَبِخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيٍّ اسْمَ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوَوِيٍّ وَكُوَوِيٍّ » ^(١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى

التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم ،

والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها

حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما في طَىِّ لما

يجيء في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت

الواو ياء

فنقول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة ^(٢)

فيها ، فإذا نسب إلى مثله وجب فك الإدغام ، لثلاثا يجتمع أربع ياءات في البناء

الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع العين

(١) الكوى : المنسوب إلى الكوة ، وهي بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد

الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء — وهي الثقب غير النافذ في البيت أو الحائط

(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة

عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة

منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة

انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رنى مخفف رنى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

(ج ٢ - ٤)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طي: طَوَوِيَّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيَّ لأنه من حَيَّ وتنقلب الياء الثانية في صورتين واوا: إما بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واوا كما في عَصَوِيَّ وِرْحَوِيَّ ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة (١) ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على مامر ، ولم يقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِيَّ أو لم تنقلب كما في طَوِيَّ على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أميُّ قال حيُّ وطبيُّ لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أميًّا أولى من حيِّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّب ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نمرى بالفتح دون جندليِّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طووي وحيوي عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الإعرابية حال الإدغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفاً ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفاً أصالة تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب ، استقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلامن الواو والياء قد انقلب ألفاً مع طرو حركة ما قبلهما ، ثم هم يقولون: تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفاً - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التعاميل الصحيح لعدم قلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفاً لزمك أن تقلبها واوا ثانية لزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ،^(١) فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبِيّ ، ومن فتح هناك فى ظَبِيّة وقال ظَبَوِي لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألفاً ثم همزة كما فى رِداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجىء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجيء بباء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقليل : رأى ، فى راى وراية .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلها ووزنها ، فقال الجمهور أصل آية آية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال آية ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغيير ، وقال قوم : أصل آية آية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آية مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فلعة (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها آية بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل : أصلها أوية أو أوية (كتمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها آية كحبة ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طانى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستثناة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكنة ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة ، ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قِرَائِيَّ في تخفيف قِرَائِيَّ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوِيَّ وَطَوِيَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حالها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةَ^(١) ونَقَايَةَ^(٢) — قلبت الياء همزةً في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالتطرفة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالتطرفة كما في رِداء وسِقَاء^(٣) لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستئصال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شَقَاوَةَ في شَقَاوِيَّ إذ لا استئصال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه) وهي أيضاً البيت الذي يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضاً مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج) الآية .

(٢) نقاية الشيء (بضم النون) خياره ، ونقاية الطعام (بفتح النون) وتضم أيضاً رديئه

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السنخلة إذا أجذع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجْبِنُ بِنَا عَرَضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سِقَاءَ

كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سِقَايَةَ في النسب واوا لأن الياء المستثناة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ إذا لم تحذف كما في قَاضِيٍّ . وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَةَ (١) قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ فقد تقدم حكمه

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَسِيٍّ وَبَرَدِيٍّ وَكُوفِيٍّ فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرْمِيٍّ وكذا يَرْمِيٍّ في النسب إلى يَرْمِيٍّ على وزن يَعْضِيدٍ (٢) من رمى ، فالأولى حذفهما أيضاً للاستتقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واوا احتراماً للحرف الأصلي فتقول : مَرْمَوِيٍّ وَيَرْمَوِيٍّ ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كقَاضَوِيٍّ عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَضَوِيٍّ (٣) على وزن حَمَصِيصَةٍ من قَضَى :

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة (انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) اليعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : اليعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الأبل والغنم والخيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا صُفْرًا مَنَاحِرُهَا مِنَ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قضوية قضية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَصَوِيٌّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء في باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلاً كما فى الأحاجي^(١) والأواري^(٢) ، أو كانا زائدين كما فى بخاتى اسم رجل فهو غير منصرف لكونه فى الأصل أقصى الجموع ، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تعد فى بنية أقصى الجموع كما تقدم فى باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف جمالي وكمالي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّائِيَةِ قُلِبَتْ وَآوًا ، وَصَنَعَانِيٌّ وَبَهْرَانِيٌّ وَرَوْحَانِيٌّ وَجَلُولِيٌّ وَحَرُورِيٌّ شَاذٌ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَّتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقُرَّائِيٍّ ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ » .

النسب لما
آخره همزة
قبلها ألف

أقول : اعلم أن همزة المتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي : جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْمَأُ يَدَيْهَا

وَالنُّؤْيِ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

كقراء^(١) ووضاء^(٢) ، والأكثر بقاءها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةٌ وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستقل قبل الياء استتقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمزة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشدوذ الهمزة الأصلية بالتى للتأنيث فتقلب واوا نحو قراوى ووضاوى ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداد ، وإما ملحقة بحرف أصلى كعلباء^(٣) ، وحرباء^(٤) ، ويجوز فىهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى ملحقة بحرف أصلى ،

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية
(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضىء الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديبرى

والمراء يُلحِقُهُ بِفَتِيانِ النَّدى خُلِقَ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالوُضاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغايظ منه خاصة . وقال اللحيانى : العلباء مذكر لاغير ، وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دويبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك لبقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابى ، والآثى الحرباء ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاءٍ وِوُضَاءٍ ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أولى منه في الملحقه ، فنقول : كل ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب في الملحقه أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحقه أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة بالعكس ، وهو في الأصلية شاذ .

وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير^(١) ، فالنسب إلى ماء مائي بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداد ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسائى ورداوى أو رداى ، وأوجبوا في همزة شاء ومااء بقاء الهمزة فلم يجزوا إلا أن تقول شائى ومائى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعلة اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما فى ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة - وهو الهاء - لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية فى نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهَمٍ
وَأَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ لِمَبْشَرِ بْنِ هَذِيلِ الشَّمْخِيِّ :

وَرُبَّ خَرَقٍ نَازِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فِيهَا شَاتُهُ
وَلَا حِمَارَاهُ وَلَا عِلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَفَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شأوى^١ على غير القياس ؛ فإن سمي بشاء فالأجود شأى على القياس لأنه وَضَع ثَانٍ ، ويجوز شأوى كما كان قبل العلمية .

(٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر :
فلست بشأوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول :
شأى ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زينة وثقيف إذا
سميت به رجلاً بالقياس » اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل
همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة
عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت
بشاء يجوز لك أن تقول شأى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا
يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشموني وحواشى الصبان نقلاً عن ابن هشام
يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء
فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله * لا ينفع الشأوى فيها
شاته * (البيت) فلو سمي بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقليل مائى
وماوى وشأى وشأوى » اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه
ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثانى
أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز
فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى
ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية
ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله
موه اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل
التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اه . وهذا
يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره
مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب
والإبدال ، سواء أ كنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته ما ذكره الأشموني فقد
ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنعاء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضاعة ، ورَوْحَاء : موضع قرب المدينة ، وجَلُولَاء : موضع بالعراق ، وكذا حَرُورَاء ، وقالوا في دَسْتُوَاء : دَسْتُوَانِي^(١) ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهة ألفي التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف^(٢) ، وحذف في جَلُولَاء وحَرُورَاء لطول الاسم ، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة بمدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستواني ودستوائي » اه ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستفائي ، ويعرب على الدستوائي ، وقال السمعاني : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوائية » وقد ضبطت التاء المثناة في مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضاً .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه آخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمد كركا أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكور ، كما أن المذكور في نحو حمراء كذلك ، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلي غير حاصل في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دين الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً : فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (١)

الْحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الأسم أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه لما نزلوا بجروراء حين قارقوه .

النسب لما
آخره
واو أو
ياء قبلهما
ألف

قال : « وِبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِيَّ بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِيَّ بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَائِيَّ وَرَائِيَّ وَرَاوِيَّ » .

أقول : يعني بباب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ مَا فِي آخِرِهِ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، لَمْ تَقْلِبْ يَأُوهُ وَوَاوَهُ أَلْفًا ثُمَّ هَمْزَةً لِعَدَمِ تَطَرُّفِهِمَا بِسَبَبِ التَّاءِ غَيْرِ الطَّارِئَةِ ، وَيَعْنِي بِبَابِ

فِي صِنْعَانِي وَبِهْرَانِي فِي النِّسْبِ إِلَى صِنْعَاءَ وَبِهْرَاءَ ، وَلَيْسَ بِوَجْهِ ، إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ حَتَّى يُقَالَ إِنَّ النُّونَ أُبْدِلَ مِنْهَا ، وَأَمَّا صِنْعَانِي وَبِهْرَانِي فَالْقِيَاسُ صِنْعَاوِيٌّ وَبِهْرَاوِيٌّ كَصِحْرَاوِيٌّ ، فَأَبْدَلُوا النُّونَ مِنَ الْوَاوِ شَاذًا ، وَذَلِكَ لِلْمَنَاسِبَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى إِلَى إِدْغَامِ النُّونِ فِي الْوَاوِ ، وَجَرَأَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِبْدَالِ قَوْلُهُمْ فِي النِّسْبِ إِلَى اللَّحِيَةِ وَالرَّقِيبَةِ : لِحْيَانِي وَرَقِبَانِي ، بِزِيَادَةِ النُّونِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَبْدَلَ مِنْ حَرْفٍ ، فزِيَادَتُهَا مَعَ كَوْنِهَا مُبَدَّلَةٌ مِنْ حَرْفٍ يَنَاسِبُهَا أُولَى « اهـ ، وَقَالَ ابْنُ بَعِيثٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ (ج ١٠ ص ٣٦) : « الْقِيَاسُ فِي صِنْعَاءَ وَبِهْرَاءَ أَنْ يُقَالَ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِمَا صِنْعَاوِيٌّ وَبِهْرَاوِيٌّ ، كَمَا تَقُولُ فِي صِحْرَاءَ صِحْرَاوِيٌّ ، وَفِي خَنْفَسَاءَ خَنْفَسَاوِيٌّ ، تَبْدُلُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا أَوْ يَاءً بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي النِّسْبِ ، وَقَدْ قَالُوا صِنْعَانِي وَبِهْرَانِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَاخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي ذَلِكَ ، فَفِيهِمْ مَنْ قَالَ : النُّونُ بَدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي صِنْعَاءَ وَبِهْرَاءَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : النُّونُ بَدَلُ مِنَ الْوَاوِ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا صِنْعَاوِيٌّ كَصِحْرَاوِيٌّ ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ نُونًا ، وَهُوَ رَأْيُ صَاحِبِ هَذَا الْكِتَابِ (الزَّخْمَشَرِيُّ) وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، لِأَنَّهُ لَا مَقَارَبَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ ، لِأَنَّ النُّونَ مِنَ الْفَمِّ وَالْهَمْزَةُ مِنَ الْأَقْصَى الْحَلْقِ ، وَإِنَّمَا النُّونُ تَقَارِبُ الْوَاوِ فَتَبْدَلُ مِنْهَا » اهـ

(١) بقي أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث - التي هي الهمزة في اللفظ - أولاً ثم حذفت الألف التي قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف في النسب؟ أم حذفت الهمزة والألف التي قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما في الكلمة معاً على ما تقدم بيانه في الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثاني له وجه .

رَأَى وَرَايَةَ مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ غَيْرِ زَائِدَةٍ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحَ جَمِيعِ ذَلِكَ
قَالَ : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ أَصْلًا
وَالْمَحذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يُعْوَضْ هَمْزَةً الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحذُوفُ
فَاءً وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ ، وَسَتَيْيَّ فِي سَتٍ
وَوَشَوِيَّ فِي شِيَةٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ
لَامُهُ صَحِيحَةً وَالْمَحذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيَّ وَزِنِيَّ وَسَهِيَّ فِي سَهٍ
وَجَاءَ عِدَوِيٌّ وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سِوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيَّ
وَوَدَوِيَّ وَابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ وَحَرِيَّ وَحَرَجِيَّ ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ
مَا أَصْلُهُ الشُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِيَّ وَحَرَجِيَّ ، وَأُخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ
وَإِبْنٍ عِنْدَ سَيْبَوِيَّةٍ وَعَلَيْهِ كَلَوِيَّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ
وَعَلَيْهِ كِلْتَيْيَّ وَكِلْتَاوِيَّ »

النسب إلى
ما جاء على
حرفين

أقول : اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث
أصلاً ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً ؛ لأن المعرب لا يكون على
أقل من ثلاثة في أصل الوضع ، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علماً
للفظه ، أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه ، كما تسمى شخصاً بمن أو كم
ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه ، سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أولاً ، كما
تبين في باب الأعلام ، فتقول في الصحيح : الكَمِيَّةُ وَاللَّامِيَّةُ بتشديد الميمين ،
وفي غيره : المائِيَّةُ ، وهو منسوب إلى ما ، ولوئِيَّ ولوئِيَّ ، (١) فيمن يكثر لفظه لو ،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة «ولوئِيَّ» والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول في لا : لائي ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى ، كما في صحراء وكساء ، وكذا تقول في اللات (١) : لائي ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللآه ، وتقول في كئي وفي : كيوي و فيوي ، لأنك تجعلهما كياء و فياء كحى ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حى و طى ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني : أى المجهول علما لغير لفظه ، لاتضعف ثانى حرفيه الصحيح (٢) ، نحو جاءنى منى و كمي ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين في باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر في باب الأعلام والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه رد إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجيء بالأجنبي

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الاشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المحتملة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق ، فيقول : لائي ، و كئي ، ولوئى ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اه بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرِد منه المصدر الذى كان فاءه واوا ومضارعه محذوف
الفاء ، نحو عِدَّةٍ وَمِقَّةٍ وَدَعَّةٍ وَسَعَّةٍ وَزِنَةٌ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى
النسب فاءه نحو عِدِيَّ وَسَعِيَّ ، لأن الحذف قياسى لعلته ، وهى إتباع المصدر
للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه ، وأيضا فالفاء
ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما
كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شِيَّةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء
النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ،
ألا ترى أنك تقول : ذومال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين
فوميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِيَّ وَفَمِيَّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك
تقول : عَرَقُوهُ وَقَلْدَسُوهُ وَعَرَقِيَّ وَقَلْنَسِيَّ وَسِقَايَةَ بَالِيَاءٍ لا غير وَسِقَائِيَّ بالهمزة
عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن
يقال فى شقاوة شَقَائِيَّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم
يكن فى الكلمات العربية الثنائية ما ثانیه حرف علة لأن التاء صارت كلام
الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت
التاء فى شية وخلفها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة العربية
على حرفين ثانيهما حرف لين كالمطرف ؛ إذ الياء كالعدم ، ولا يجوز فى العرب
تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو
غيره ، فيبقى الاسم العرب على حرف ؛ فلما لم يجر ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى
الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كعَصَا وَعَمِّ ، فلما رد الفاء لم
تزل كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن
الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة
عارضة فى النسب غير لازمة فلم يمتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار وشي كإبلي ، ففتح العين كما في إبلي ونمري ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوي ، وأما الأخفش فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشي كظبي ولا تستثقل الياء مع سكون ما قبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير : أي الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عدوي وزنوي وشيوي ، في عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عدوي في عدة فمأس عليه غيره وإن كان المحذوف عينا ، وهو في اسمين فقط^(١) : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده في النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فإن كان الحذف للساكنين كما في عصا وعم فلا كلام في رده في النسبة ؛ لزال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسياً لا لعله مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في شاة وذو مال ، تقول : شاهي ، وذووي ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمي في « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثني ، أو في المجموع بالألف والتاء ، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولأني ، فكيف

(١) أورد على هذا الحصررب المخففة ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتي له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف؟ وقد ذكرنا في باب
 المثني ضابط ما يرد لامه في التثنية من هذا النوع، وهو أب وأخ وحم وهن،
 وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامه فيه من هذا النوع ضابط، بلي
 قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظُبة لا يرد لامه نحو ظُبات، ويرد
 من المكسورة الفاء قليل نحو عَصَوَات، والمفتوح الفاء يرد كثير منه^(١) نحو
 سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه
 بالمكسر، نحو شفة وأمة، قالوا: فإن لم يثبت رد اللام في موضع فانت في
 النسب مخير بين الرد وتركه نحو غَدِيّ وغَدَوِيّ وحرِيّ وحرِحِيّ وابنِيّ وبنَوِيّ
 ودَمِيّ ودَمَوِيّ، ولا اعتبار بقوله:

٤٨ — * جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ^(٢) *

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)
 و (ج ٢ ص ١٧٥)

(٢) هذا عجز بيت لعلي بن بدال السلي، وقد نسبته قوم إلى الفرزدق،
 وآخرون إلى المنقب العبدى، ونسبه جماعة إلى الأخطل، وليس ذلك بشيء.
 وصدر البيت قوله:

* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُحْرِ ذُبْحَنَا *

والجحر: الشق في الأرض، وقوله «جرى الدميان الخ» قال ابن الأعرابي:
 معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة، اه
 وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج،
 وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ، والقياس دمان،
 ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناء على لغة من قال «دماً»
 مثل الفتى، فقال دميان كما يقال فتيان

و بقوله :

٤٩ - * يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ^(١) *

لشذوذها ، قالوا : فمن قال هَنُكٍ وَهَنَانٍ وَهَنَاتٍ جُوزَ هَنِيًّا وَهَنَوِيًّا ، ومن قال هَنُوكٍ وَهَنَوَانٍ وَهَنَوَاتٍ أَوْجِبَ هَنَوِيًّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها نثلاً يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يجز إلا أبوي وأخوي ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِي وَغَدَوِي وَحَرِي وَحَرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابني وبنوي واستي وستهي .

قلت : الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تَدِلَّ وَتَقْهَرَا *

ولم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ومحل : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و « عند » في قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان بيضاوان لمحلّم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التثنية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناء على لغة من قال « يدى » مثل الفتي مقصوراً ، فكما تقول في تثنية الفتي فتیان تقول في تثنية الیدی بديان ، فاعرف ذلك

(ج ٢ - ٥)

هو فَعَلٌ بالسكون أو فَعَلَ كَيْدٍ وَدَمٍ ، وأكثر ما على نحو ظُبَّةٍ وَمِائَةٍ وَسَنَةٍ (١)
مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسنة لقولهم
سانهت وسنوات ، وكذا عِضَّةٌ لقولهم عِضِيَّةٌ وَعِضَوَاتٌ ، قال السيرافي : من
قال سانهت قال سَنَهِيٌّ وَسَنِيٌّ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَاتٌ (٢) ، ومن
قال سَنَوَاتٌ يجب أن يقول سَنَوِيٌّ ، وكذا من قال عِضِيَّةٌ قال عِضِيٌّ وَعِضِيٌّ
إذ لم يأت عِضَهَاتٌ ، ومن قال عِضَوَاتٌ قال عِضَوِيٌّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة
إلى فم فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ لقولهم في المثني فَمَانٌ ، قال : ومن قال فَمَوَانٌ كقوله :

٥٠ — * هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِّنْ فَمَوِيَّهِمَا * (٣)

قال : فَمَوِيٌّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِيٌّ فالحق أن ترده إلى أصله
وتقول فَمَوِيٌّ .

وعلى أي ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِيٌّ
وَيَدَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ وَحَرَحِيٌّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

(١) المراد بنحو ظُبَّةٍ ومائة وسنة كل ثلاثي حذفت لامه وعوض منها تاء
التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو
الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض منها شيئاً
(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه في
اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

* عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامٍ *

ونفساً : ألقيا على لساني ، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد
بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوي ، والرجام :
المرامة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في تثنية فَمَوَانٌ

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شِيعةٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيهها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شية ، فيقول : يَدِيَّ وَدَمِيَّ وَغَدْوِيَّ وَحِرْحِيَّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخففة فانك تقول : رَبِّي باسكان العين للادغام اتفاقاً ، تفاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرّة وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرّة نخفف فقالوا قُرِّي مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزة ، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام ، نجوابني وبنوي ، واسمى وسموي بكسر السين أو ضمه لقولهم سِمٌ وَسِمٌ وجاء سموي بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئِي قال وأما مرَّئِي في «امرئ القيس» فشاذ ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئِي في امرئ القيس ، لا امرئِي ؛ واعلم أن الراء في مرَّئِي المنسوب إلى امرئ مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مرئِي كَنَمِرِي ، ثم فتحت كما في نَمَرِي ، وحكى الفراء في امرئ فتحت الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكان الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمي ؛ قال سيبويه : ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المعدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت^(١) و بنت وهنت و ثنتان و كيت و ذيت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بُنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فاذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكراً في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرهما من بنت و ثنتان ، وإسكان العين في الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوى كما قلت في أخ ، وفي بنت و ثنتان بنوى و ثنوى ، والدليل على أن مذكر بنت فعل في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير^(٢) وكذا قالوا في جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه^(٣) : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجيء تكسيره على أبناء ، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعال مثل فلس وأفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغى له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » اهـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلت أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى ، إنما قالوا بنوى أو ابني ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بِنِي وَبَنَوِيّ لما أصلتم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المثني والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصاريف الكلمة ، وكان يونس يجيز في بنت وأخت مع بَنَوِيّ وَأَخَوِيّ بِنْتِيّ وَأُخْتِيّ أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهي بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنْتِيّ (١) وَهَمْتِيّ أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول في كَيْتَ رَذَيْتَ : كَيْوِيّ وَذَيْوِيّ ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيْةً وَذِيَّةً كَحِيَّةً ، فتقول : كِيوِيّ كَحِيوِيّ

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافة قوية « اه ، وقرل سيويه » فان قلت بنى جائز كما قلت بنات « معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقرله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد في الجمع أو التثنية لكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابني ، علمنا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والتثنية ، وهو ما ذكره سيويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل منى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفاً في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم في هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لاني منت الثنائي الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائي الوضع الصحيح الثاني الذي قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لاني الوقف

والتاء في «كلتا»^(١) عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها راحة منه ، فكالتا عنده كحُبْلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لامعرفة ولا نكرة ، فاذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكور ، كما في أخت و بنت ، فيصير كَلَوَى بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكرة ظاهر ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتِّ وأصله سِدْسٌ وكما في تَكَلَّة و تَرَات قال كَلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كَلْتَوَى و كَلْتَاوَى أيضا كحبلوى وحبلوى ، وعند الجرمي أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كَلْتَوَى كأَعْلَوَى ، وقوله مردود لعدم فَعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت و بنت ، وليس ماجوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كَلْتَى و كَلْتَوَى و كَلْتَاوَى كحُبْلَى و حُبْلَوَى و حبلوى ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنَتَى و هَنَتَى أيضا ولم يلزمه الخليل ما ألزمه ، فقول المصنف « وعايه كلتوى و كلتى و كلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس ما نسب يونس إلى أخت و بنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى في أصل الوضع

قوله « والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لو جوب الرد

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِي و غَدَوِي ،
وكون اللام هو المحذوف، إذ لو كان المحذوف هو العين نحو سه لم يجز رده،
وعدم تعويض همزة الوصل، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني و بنوي
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط
بشرطين : كون المحذوف فاء؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم
رده كما في غدي، وكونه معتل اللام؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عدي
قوله « أبوي وأخوي وستهي » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى، وإنما قال في
سيت لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف،
وفي است لغتان أخريان : ست بحذف اللام من غير همزة الوصل، وسه بحذف
العين .

قوله « ووشوي في شية » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لامة » أي : لام الاسم الذي على حرفين

قوله « غيرها » أي : غير اللام، وهو إما عين كما في سه، أو فاء كعدة وزنة

قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لكان في موضعه، بل هذا قلب

قوله « وما سواهما » أي : ماسوي الواجب الرد، وهو الصورتان الأوليان،

والممتنع الرد، وهو الصورة الثالثة، يجوز فيه الأمران : أي الرد، وتركه

قال : « وَالْمُرْكَبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِيٍّ وَتَابِطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فِي
خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا ، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا
أَصْلًا كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرٍو قَيْلٍ : زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ كَعَبْدِ مَنْافٍ
وَأَمْرِيٍّ الْقَيْسِ قَيْلٍ : عَبْدِيٌّ وَمَرْنِيٌّ »

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها، سواء كانت
جملة محكية كتأبط شرا، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمنا

للحرف كخَمْسَةَ عَشْرَ وَبَيْتَ بَيْتٍ^(١) ، أو لا كبعلبك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة ، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استئصال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قرَعَبِلَانَةَ^(٢) واشهيباب وعِيَضَمُوز^(٣) مع ثقلها

قلت : لا مفصل في الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له

مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك فتى حزب حازب
وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ،
والمصدر محترم

وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ،

فتقول في بعلبك : بَعْلِي أو بَكِّي ، وفي تأبط شرا : تَابَطِي أو شَرِي

وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ^(٤)

(١) تقول العرب : هو جاري بيت بيت ، فيبنونه على فتح الجزين ، ويقولون :

هو جاري بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جاري بيت لبيت - رفع الأول - ، وعلى أي حال هو في موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » (١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة « عيضموز » (١ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا

له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لاتنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الاتباس ، كما يجى ، باقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر عاماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحدى عشرى نحو قوله «رامية هرمزية» وفى المؤنث إحدى - أو إحدوى - عشرى - بسكون شين عشرة - - أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحدى عشرى - بفتح الشين كنعمرى - وكذا تقول فى اثني عشر : اثني عشرى ، أو ثنوى عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستتقال ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى و بصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التباس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصرى ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدي القيس تؤمهم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والنطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحديما : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعزاي إلى فاتى حاذق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس : عَبْدِي ، وفي امرئ القيس : مَرَّتِي ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافي قبل العلمية فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فان كثرة الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى : أبوزيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرِي في ابن الزبير ، وبكْرِي في أبي بكر ، إذا الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت في الجميع : أبوي ، وأمي ، وابني ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عَبْدِي في عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضا نحو منافي في عبد مناف

وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيديويه ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافي : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنهم يَكْنُون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرافي نيابة عن المبرد، وقال :
الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود، وذلك أن هذه الكنى على
سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك، فالثاني وإن لم يكن
مقصودا الآن ولا معرّف للأول إلا أنه مقصود في الأصل : أي الأصل أن لا يقال
أبوزيد مثلا إلا ابن له ولد اسمه زيد، وللسيرافي أن يقول : إن الأصل أن
لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس، فقول المصنف « وإن
لم يكن الثاني مقصودا في الأصل كما في عبد القيس وامرئ القيس فالنسبة
إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا، وقد جاء شاذًا مسموعًا في «عَبْدٍ» مضافًا إلى اسم آخر أن يركب من
حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء
والعين، نحو عَبْشَمِي في عبد شمس، وإن كان عين الثاني معتلا كمل البناء
بلامه نحو عَبْقَسِي وَعَبْدَرِي في عبد القيس وعبد الدار، وجاء مَرْقَسِي في امرئ
القيس ^(١) من كِنْدَةَ وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه
مَرَّئِي، والعدر في هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون
المضاف إليه التمس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق
اسمه عليه مجازًا، بخلاف ابن الزبير فإن اطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير،
نحو قریش وهاشم وخنْدِف ^(٢) وكذا اطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرئ القيس الكندي الذي قالوا في النسب إليه : مرقسي، وقد
عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر، وقد ذكر الشارح المرتضى :
أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسي هو امرؤ القيس بن الحرث بن
معاوية، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى، وهي بنت عمران بن الحاف
ابن قضاة، وإنما لقبته كذلك لأن لبس إلياس انتشرت ليلا فخرج مدركة في طلبها

قال سيبويه : وسمعتنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ، وذلك لأنه أضاف إلى المصدّر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كاني ، لأنا قد بينا قبل في شرح قوله «وأما باب سُدَّتْهُ فَالصَّحِيحُ أَنْ الضَّمُّ كَذَا» أن الضمائر في نحو قُلْتُ وَقُلْنَا تَتَّصِلُ بِقَالَ فَتُحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء في كوني على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيهها على المنسوب إليه ، قال الجريمي : يقال رجل كُنْتِي لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُنِي بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِيُّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتُنِيُّ وَعَاجِنٌ (١)

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن : الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ الْوَفَرَائِضَ : كِتَابِيٌّ وَصَحْفِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عُلَمَاءَ فَمَسَاجِدِيٌّ كَكِلَابِيٌّ وَأَنْصَارِيٌّ »

فردها فسمى مدركية ، وخندفت الأمام في أثره : أي أسرعت ، فلقبت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروى صدره :

* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا *

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وفي قوله الكنتني حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية في الأول ومعها في الثاني

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كتمرّ
وضرب أو اسم جمع كنفير ورهط^(١) وإبل نسبت إلى لفظه نحو تمرى وإبلى ،
سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب^(٢) في ركب
أو لم يجيء كغنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم
يستعمل واحده لقياسيا ولا غير قياسي كعباديد^(٣) ، تقول : عباد يدي ، قال
سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم
به العرب وإن كان قياسي نحو عبودى أو عبدي أو عبداى ، وكذا قولهم
أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحد الآن ،
لأن الأعراب ساكنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن
الأعراب في أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي ، قال أبو زيد : ينسب إلى
لفظه كعجاسني ومشابهي ومذاكيري وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير
قياسي نحو حسني وشبهي وذكري

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب
وأما قولهم ربي وربائي في رباب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا
واحدة : ضبة وثور وعكل وتيمم وعدي ، واحدهم ربة كقبة وقباب ، والرُّبَّةُ

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ،
والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة
إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الإبل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من
لفظه وهو ركب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (ح ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعني رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائني^(١) وأما أبناوى في النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى في النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد أكثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أَعْشَار^(٢) ، وثوب أسمال^(٣) ونُظْفَة أَمْشَاج^(٤) ورجع ضمير المفرد المذكور إليه في نحو قوله تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء في أنصارى وأبناوى وربابى للوحدة بالنسبة كما في رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعد مثلاً : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناوى كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طراً عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر في لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

(١) مدائنى : منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لـكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعمار و قدر أعمار و قدح أعمار، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع
(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقاً. قال الراجز

* جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيصِي أَخْلَاقٌ *

(٤) النظفة — بالضم — الماء الصافي قل أو كثير ، وأمشاج : مختلطة بماء المرأة ودمها

ذى يزن إلى اليمن : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا في النسبة إلى العَبَلَات : عَبَلَى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سمي باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبَلَةٌ بنت عَبِيدٍ ، من بنى تميم ، وإنما قالوا في المهالبة والمسامعة مُهَلَّبِيٍّ وَمِسَمِيٍّ ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التي كانت في الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمي كل واحد منهم مُهَلَّبًا وَمِسَمًا أى باسم الأب ثم جمع كما سمي كل واحد في العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذي هو مهلب ، لا إلى مهلبى

وإن كان اللفظ جمعاً واحداً اسم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول في النسبة إلى نساء : نِسْوِيٍّ ، لأن واحده نِسْوَةٌ ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول في أنفار وأنباط : نَفَرِيٍّ وَنَبَاطِيٍّ

وإن كان جمعاً واحداً جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول في النسبة إلى أ كلاب : كَلَابِيٍّ

وإنما يرد الجمع في النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المواد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شياً ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائني و كلابي ، كما يجيء

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائني وأتماري و كلابي وضبابي ، وأتمار : أسم رجل ، وكذا ضباب و كلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالالف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول في رجل اسمه ضربات : ضَرَبِيٍّ ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عَبَلِيٍّ في المنسوب إلى

العَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فهذا قيل في المسمى بأَرْضَيْن : أَرْضِيٌّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب (١)

شواذ
النسب

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَاذُ كَرٍ فَشَاذٌ »

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُدَمِيٍّ وقرشي وحروري ، ولندكر الباقي ؛ قالوا في العالوية — وهو موضع بقرب المدينة — علويٌّ ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالی ضد السفلى ؛ لأن العالوية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِيٌّ أو عالويٌّ ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بصريٌّ ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبصر بكسر الياء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العالوية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كسر الباء في النسب إتياعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذي عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطي في همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض : فرضي ، وفي الحمس : أحمسي ، وفي الفرع : أفرعي ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي ، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسي منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمر ، وهي البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بنى على البياض التي تشبه بياض النسب » اهـ والدبسة لون بين السواد والحمرة (٦ - ٢٥)

ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِي ، والقياس إسكان العين
لسكرته منسوباً إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالحضري لأنه قرينه ، وقالوا :
دُهْرِي بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهْرِي الذي هو من أهل الاحاد ،
وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِي ، بضم السين فرقا بينه وبين
المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل في بني الحُبْلِي حى من الأنصار : حُبْلِي ، بفتح
الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلِي لعظم بطنه ،
وقالوا في الشَّاء : شَتْوِي ، بسكون التاء ، قال المبرد : شِئَاء جمع شَتْوَة
كصحاف جمع صَحْفَة فعلى هذا شَتْوِي قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده ،
وإطلاق الشَّاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف ^(١) قوله ، وقالوا في الخريف :
خَرْفِي بفتح العين كما قالوا في ثَقِيف : ثَقْفِي ، وقالوا : خَرْفِي أيضا بسكون العين
بالنسبة إلى المصدر ، والخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : بَحْرَانِي ، في النسبة إلى
البحرين الجمول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَانِي ووجهه أن نون
البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المَثْنِي الجمول نونه معتقب الإعراب
أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : « الشتاء
معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن
بري : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على
ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة
فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان
صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوي على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة
إليها شتوي (بفتح فسكون) وشتوي (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خرفي وخرفي
قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب
إلى الشَّاء » اهـ

وإذا جعل نون المثني معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف
فقليل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجمعول نونه معتقب الإعراب لكونه
هو القياس في المثني المجمعول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،
وقيل : أفقي بفتحيتين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أفق بضم المهمزة
وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعُنُق وعُنُق ، ثم جوزوا فيه الأفقي لاشتراك
الفعل والفعل في كثير من الأسماء كالعُجَم والعَجَم والعُرَب والعَرَب والسُقَم
والسَقَم ، وقالوا : خرّاسي ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه بتاء
التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلولي وحروري ، ومن قال خرّسي
يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طلاحية ، بضم الطاء ، اللابل التي
ترعى الطلح ، وإنما بنى على فعال لأنه بناء المبالغة في النسب كأنافي للعظيم
الأنف كما يجيء ، ويروى طلاحية بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عضاهي
منسوب إلى عضاه جمع عضه ، وقيل : هو منسوب إلى عضاهة بمعنى عضه وهو
قليل الاستعمال ، أعني عضاهة ، والجنس عضاه كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل حمضية
بفتح الميم ، قال المبرد يقال حمض وحمض ، فعلى هذا ليس بشاذ ، وقالوا : يمان
وشام وتهايم ، ولأربع لها ، والأصل يمني وشامي وتهمي ، والتهم تهمامة ؛ فحذف
في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يمني وشامي على الأصل
وجاء تهايمي بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تهمامة ، وجاء يمانى وشامى
وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسوبين محذف ياء النسبة دون ألفها إذ
لاستثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد بيمان
وشام في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان
المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشامى جمعاً بين العوض والمبعوض منه ، وأن

يكون الألف في يمانى للشباع كما في قوله :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةَ * (١)

وشامى محمول عليه، وقيل في طَهِيَّة: طَهْوَى، بسكون الهاء على الشذوذ، وطَهْوَى
على القياس، وقيل: طَهْوَى، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد، وقالوا في زَبِينَةَ
قبيلة من باهلة: زَبَانِي، والقياس زَبْنِي كحنفي في حنيفة، وقالوا في مَرَو:
مَرَوَزِي وفي الرِّي رَازِي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجملها أعلاما إن لم تكن
كدهر وطلح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بزبينة
ابنك؛ فانك تجرى جميعها على القياس نحو دَهْرِي وطلحِي وزَبْنِي؛ لأن هذه
الأسماء شذت في المواضع المذكورة، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها،
فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أعضاء الجسد للدلالة على عظمها: إما مبنية
على فعال كأنافى للعظيم الأنف، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كَلِحِيَّانِي وِرَقَبَانِي
وَجَمَانِي للطويل الجُمَّة، وليس البناءان بالقياس، بل هما مسموعان، وإذا سميت
بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس، إذ لا تقصد المبالغة إذن، فتقول
مُجَمِّي وِلِحِيَّيُّ عَلَى قول الخليل وِلِحَوِيُّ عَلَى قول يونس

قال: « وَكَثُرَ مَجِيٌّ فَعَالٌ فِي الْحَرْفِ كَبَتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَالٍ،
وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلَا بِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عَيْشَةٌ
رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَأَسٍ » .

أقول: اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفاعل بمعنى ذى كذا، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد، فارجع إليه في الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّارٌ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَمَّالًا لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَمَّالٌ الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاوُل ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالبَقَّال (١) ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسيِّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن لصاحب اللبن ، ولبنان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسيِّاف وسائِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس (٢) وترَّاس (٣) وفَعَمَّالٌ فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : برَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فاكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَمَّالٌ والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبتتات لبائع البت ، وهو الكساء ، ويمرّف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إمّا بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنبال وبغَّال ، ومكان أهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إمّا بمعنى المفعول : كماء دافق وعيشة راضية ، وإمامؤنث مجرد عن التاء : كحائض

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع الماء كولات عامية ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يبرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً

(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى ما يتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالق ، وقالوا في نحو مُرَضِعٍ ^(١) ومُطْفِلٍ ^(٢) والسماء مُنْفَطِرٍ ^(٣) به : إنه على

(١) المرضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضعة - بالتاء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء » اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلاف النحويون في دخول الهاء في المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كزوجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء في المرضعة لأنه أراد والله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع وثديها في فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تذهل كل مرضعة) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء ، لأنك تصفها بفعل منها وأقع أو لازم ، فاذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء في نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فمئلك حبلي قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذي تمائم مغيب

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس ، معه درع وتارس ، ولا يقال منه درع ولا تارس ، فذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجيء مرضع على معنى ذات إرضاع أي لهالبن وإن لم يكن لها رضيع » اه .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قريبة

عهد بالنتاج ، ويقال : ليلة مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فعّال أو فاعل فقط ، وإما جار^(١) على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عزٌّ عزيزٌ ، وذُلٌّ ذليلٌ ، وشعرٌ شاعرٌ ، وموتٌ مائتٌ ، وهمٌ ناصبٌ ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهائم^(٢) صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صومٍ وعدلٍ وماء غورٍ : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحَدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلَّهُ

وَلَكِنْ لِشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ^(٣)

تعالى : (منقطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلماذا جاء الخبر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منقطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كما مؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذي تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول ههنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقاً مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكان أنه قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقاً ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان الهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لابي الطيب المتنبى يمدح بها علي بن أحمد بن عامر

الأنطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَحِيدًا ، وَمَا قَوْلِي كَذَا وَمَعِيَ الصَّبْرُ
ومعنى هذا البيت - كما قال الدكتور - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهم همماً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جدَّ جدُّه ، ونمَّ تمامه ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر اعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو عمِلٍ للكثير العمل ، وطمِنَ ولبسَ ولسنَ في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نهرٍ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرِحَ وسَتِهَ بمعنى حَرِيٍّ واسْتِيٍّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفعَّال ، بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مُرْضِعٍ ومُنْفَطِرٍ ، ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فعَّال وفعِلٍ ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

واقعدُ فإنك أنت الطاعم الكاسي (١)

شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَغَايَرَ الشَّعْرُ فِيهِ إِذْ أَرَقْتُ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَتِلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلَامَ كَلَّفْتَنِي مَجْدَ ابْنِ عَمَّكُمْ وَالْجَيْسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسِ

وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب .

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسي من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

*قال : «الجمع ؛ الثلاثي ؛ الغائب في نحو فأس على أفلس وفلوس ،
وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ
وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَنْجِدَةٌ شَاذٌ .»

جمع
التكسير
للاثني
الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ .

قوله : «الجمع» لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثي» ؛ لأنهما أسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتقا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسي على ماتراه . وتقول : لا وجه لا نكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب «عيشة راضية» و«ماء دافق» كما قاله في الكاسي . وكانه رأى الفراء قد ذكر هذا في الكاسي وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال الفراء : «الكاسي بمعنى المكسو ، كما أن العاصم في قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم ، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق ، و(عيشة راضية) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اهـ

المبتدأ . أى : هــذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتداءً وقال :
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفعل ،
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كَثُوبٌ واثواب
وسوط وأسواط وبيدت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أفعل
نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛
لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلاً
نحو أقوس واثوب وآير وأعين ؛ وقد يجىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضاً
قليلاً كفرخ وأفراخ وفرزد وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه
أولاً ، والغالب فى كثرة فعل أن يكون على فعول وفعال ككعوب^(١) وكعاب
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطون وبعل وبعال ، وكذا المضاعف نحو
صك وصكوك^(٢) وصكاك ، والناقص : كدلو ودلي ودلاء ، وثدى وثدى^(٣)
وظبي وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففعول فيه قليل ، والأكثر
الفعال لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع وبعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

(١) الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل
للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (بفتح
الهمزة وضم الصاد) ، وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت صمة أول المثلىن إلى
الساكن قبله وأدغم المثلىن) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) الثدى : بفتح فسكون ، أو بزنة العصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،
ويجمع على أئد ، مثل أدل ، وعلى فعول فيقال ثدى - بكسر الدال ، وثأؤه
مضمومة أو مكسورة .

كالغُور^(١) والسُّور^(٢) ، وقد يجيء في الجمع كالغُورُوج في جمع الفَوْج ، فأما إذا جمعته على فِعَال فإن الكامة تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبد الوأوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليأى بالآخر ، أعنى فُعولاً ، فلم يجيء فيه فِعَال ، وأيضاً لو قيل فيه بِيَات كحِيَاض لا تبس الواوى باليأى [وشذَّ ضِيَاْفٌ في جمع ضِيْفٍ] وقد يزداد التاء على فُعُول و فِعَال لتأكيد معنى الجمعية كعمومة وخُولة وخُيُوطَة وعُيُورَة وفِحَالَة .

فالوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب في قلة فَعْل أفْعَل في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعُول ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، و فِعَالٌ ، في غير باب سَيْل ، فانه على سِيُول قال سيديويه : القياس في فَعْل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرناه أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعْل في غير الأجوف أفعال كأَنْف و آَنْفٍ ، وفي كثرته فِعْلَان كحِجْحِشَان و رِثْلَان^(٣) و فِعْلَان كظَهْرَان و بَطْنَان^(٤) . قال سيديويه : و فِعْلَان — بالكسر — أقلهما ، و فِعْلَانَة كغِرْدَة في غِرْد ، وهو الكمأة ، وكذا جِبَاءَة و فِقْعَة في جَبْء و فِقْع للكمأة أيضاً ، و فَعْلٌ بضم تين كسُقْفٍ و دُهْنٍ^(٥)

- (١) الغُور : مصدر غار يغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول في الشيء ، وذهاب الماء في الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس .
(٢) السُّور : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسُّور ، إذا دار وارتفع
(٣) الرِثْلَان (بكسر فسكون) جمع رَأل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام
(٤) انظر (١ : ١١ و ١٦) من هذا الكتاب
(٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بني تميم كما في عنق ، وهو في الجمع لثقله أولى ، وأفعلة في جمع
فعل شاذ لأنحدة في نجد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نجود جمع
نجد ، جمع فُعُول على أفعلة تشبيها له بفُعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعمود
وأعمدة ، وأما نحو الكليب والميز فهو عند سيبويه جمع ؛ وعند غيره اسم الجمع ،
ففعيل في فعل أقل من فعلة . وفعلة أقل من فعلان ، بالكسر ، وهو أقل من
فعلان بالضم

وربما اقتصر في فعل على أفعال وأفعال في القلة والكثرة . كالأكف
والأزاد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان
القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان
حسن الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من
الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنبلُ الفتيان ، ولا تقل
أنبلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحو حمل^(٢) على أحمالٍ وحمول ، وجاء على قِداح^(٣) وأرجلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب
اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس
كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضميتين
كعنق كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عسر ويسر .

(١) الأراد : جمع راد ، والرأد : الشابة الحسنة ، وهو أيضا روتق الضحى ،
ويقال : هو ارتفاعه ، والرأد أيضا : أصل اللحي الناتيء تحت الأذن .
(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فإذا فتحت أوله فهو
ما حملته الأنثى في بطنها .

(٣) القداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن
يراش وينصل .

وَصِنُونِ وَأُذْوُؤَانٍ وَقِرْدَةٌ »

أقول : اعلم أن ما كان على فِعْلٍ فإنه يجمع في القلة على أفعَالٍ ، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرها ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخماس^(١) وأشبار ، قال سيبويه : وفي الكثرة على فُعُولٍ وفِعَالٍ ، والفُعُولُ أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فإن كان أجوف يائماً لزمه الفُعُولُ كالْفُيُولِ وَالْجُيُودِ ، ولا يجوز الفِعَالُ كما مر في فَعَلٍ ، وإن كان واوياً لزمه الفِعَالُ ولا يجوز الفُعُولُ كَرِيحٍ وَرِيحٍ ، كما ذكرنا في فَعَلٍ ، هذا الذي ذكرناه في فِعْلٍ هو الغالب ، وقد يجيء على أَفْعُلٍ كأَرْجُلٍ ، وعلى فِعْلَانٍ كَصِنُونِ^(٢) وَقِنُونِ^(٣) وبعضهم يضم فاءهما ، وعلى فُعْلَانٍ كذُوْبَانٍ وَصُرْمَانٍ في صُرْمٍ وهو القليل من الابل ، وعلى فِعْلَةٍ كَقِرْدَةٍ ، وجاء فيه فَعِيلٌ كَضْرِيْسٍ^(٤)

قال : « ونحو قُرءٍ عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ^(٥) ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وَفُلْكِ ؛

وَبَابُ عُوْدٍ عَلَى عِيْدَانٍ »

(١) الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظهاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخماس .

(٢) صنون : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشيء يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكلب ، والضرس من الأسنان .

(٥) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقرء ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فعول ، وأقرؤ والأخيرة عن اللحياني ، ولم يعرف سيبويه أقرء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفعول

أقول : اعلم أن فُعْلاً يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أر كان وأجزاء ، وقد شذ في قلته أفعال كأر كُن ، ويكسر في الكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، وفُعُولٌ أكثر كهبوط وورود وحنود ، وفِعَالٌ في المضاعف كثير كتِفَافٍ^(١) وخِفَافٍ وعِشَاشٍ^(٢) ؛ هذا هو الغالب في فُعْلٍ .

وقد يجيء فيه فعلة كقِرَاطَةٍ^(٣) وجِجْرَةٍ^(٤) وخِرَاجَةٍ^(٥) ؛ وفُعْلٌ كفُفْلِكٍ في فُفْلِكٍ ، قال تعالى في الواحد : (في الفلك المشحون) وفي الجمع : (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) وذلك لأن فُعْلاً وفِعْلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصَابٍ وأصْلَابٍ وجَمَلٍ وأَجْمَالٍ ، وفِعْلٌ يجمع على فُعْلٍ كَأَسَدٍ وَأَسْدٍ ، ففُعْلٌ جمع عليه أيضاً ، وفُعْلٌ وفِعْلٌ يشتركان في كثير من المصادر ، كالتَّقْمِ والتَّقْمِ والبُخْلِ والبَخْلِ ،

وفِعْلٌ وفِعْلٌ بفتح الفاء وكسرهما وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفِعْلٌ بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعْلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلَانٍ كعيدان وحيتان ، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارتها ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الجحرة : جمع جحر ، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذو جانبيين

الباب كأَ كَوَازٍ وَأَ كَوَابٍ ، ويشارك الأَجُوفَ فِي فِعْلَانِ غَيْرُهُ أَيضاً كَحُشٍّ — وهو البستان — وَحِشَّانٍ ؛ وَيَجْمَعُ حِشَّانٌ ^(١) بِالضَّمِّ عَلَى حِشَّاشِينَ كَمَا جَمَعَ مُصْرَانٍ وَهُوَ جَمْعٌ مَصِيرٌ عَلَى مَصَارِينَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حِشَّانٌ جَمْعَ حَشٍّ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَغَةٌ فِي الْحَشِّ بِالضَّمِّ كَثُورٌ وَثِيرَانٌ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيْبَوِيهِ .

قال : « وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجَمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمَلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلِي »

أقول : اعلم أن ما كان على فعل فإنك تقول في قلته أفعال ، في الأَجُوفِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ أَجْمَالٍ ^(٢) وَأَتَوَاجٍ وَأَقْوَاعٍ ^(٣) وَأَنْيَابٍ ، وَجَاءَ قَلْتَهُ عَلَى أَفْعَلٍ نَادِراً كَأَزْمُنٍ وَأَجْبُلٍ وَأَعْصٍ فِي عَصَاً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَزْمُنٌ جَمْعُ زَمَانٍ كَأَمْكُنٍ فِي مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لِحُلِّ فِعَالٍ الْمَذْكُورِ عَلَى فِعَالٍ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنْ أَفْعَلٌ فِيهِ قِيَاسٌ ، عَلَى مَا يَجِيءُ ، نَحْوُ عَنَاقٍ ^(٤) وَأَعْنُقٍ ، وَجَاءَ فِي الْأَجُوفِ الْيَائِي أَنْيُبٌ ، وَفِي الْوَاوِيِّ أَدْوُورٌ وَأَنْوُورٌ [وَأَسْوُوقٌ ، قَالَ يُونُسُ : إِذَا كَانَ فَعْلٌ مُؤَنَّثاً بِغَيْرِ تَاءٍ جُمِعَ عَلَى أَفْعَلٍ هُوَ الْقِيَاسُ] ^(٥) كَمَا أَنَّ فِعَالاً وَفِعَالاً إِنْ كَانَتْ مُؤَنَّثَةً

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقده أن في الكلام سقطاً ، وأن أصل العبارة هكذا : « كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران - الخ »

(٢) في نسخة « أجبال » بالباء الموحدة ، وهي صحيحة أيضاً

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية

فقياسها أفعال كما يجيء ، قال سيديويه : بل أفعال فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياساً لما قيل رَحَى وأَرْحَاءَ وَقَدَمَ وَأَقْدَامَ وَغَنَمَ وَأَغْنَامَ ، وتقول في كثرته فِعَالٌ وَفُعُولٌ في غير الأجوف ، وَالْفِعَالُ أَكْثَرُ ، وقد تزداد التاء كالحجارة والذِّكَاةُ والذِّكُورَةُ لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعَالَانِ كالسَّيْجَانِ والجَيْرَانِ والقِيَعَانِ والسَّيْجَانِ ^(١) وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالشَّبَثَانِ ^(٢) وقد جاء في الأجوف فُعَلٌ أيضاً كالذُّورِ والسُّوقِ والنَّيْبِ ، كأنهم أرادوا أن يُكسَّرُوا على فُعُولٍ فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فبنَّوهُ على فُعَلٍ ، وجاء سُوقٌ أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت ههنا للاستثقال ، وكذا جاء نِيُوبٌ ، وليس فُعُولٌ فيه مستمرا ، بل بابه فُعَلٌ كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعَلٌ أيضاً كَأَسَدٌ ووُثْنٌ ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُودٌ ثم أُسُدٌ ثم أُسْدٌ فخفف ، والحق أن لا يمنع من كونه أخف من الواحد كَأَحْمَرٌ وَحُمْرٌ ، وَحِمَارٌ [وَحْمُرٌ] وغير ذلك ، وأصل نَيْبٍ فُعَلٌ كالسُّوقِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فِعَلٌ من أبنية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فِعَالٌ ، كأنه جعل فِعَالَانِ عوض فِعَالٍ وَفُعَلٍ عوض فُعُولٍ ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فِعَالَانِ أيضاً كحَمَلَانِ ^(٣) وَسُلُقَانِ في سَلَقٍ وهو المظمن من الأرض

(١) السيجان : جمع ساح ، وهو شجر ، والساج أيضاً : الطيلسان الأخضر

أو الأسود

(٢) الشبثان : جمع شبت - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست

قوائم طوال ؛ صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحملان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وَفِعْلَانٌ كَخِرْبَانٍ^(١) وَبِرْقَانٍ^(٢) وَشِبْثَانٍ ، وَفِعْلَةٌ كَجَبْرَةَ وَقِيْعَةَ وَإِخْوَةَ ،
وَفِعْلَى كَحِجْلَى^(٣) ، وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا^(٤) ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ .
بَلْ هُوَ لُغَةٌ فِي الْحَجَلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةِ الْمُضَاعَفِ وَلَا كَثْرَتِهِ
إِلَّا أَعْمَالٌ كَأَمْدَادٍ^(٥) وَأَفْنَانٍ^(٦) ، وَالْبَابُ^(٧) ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ^(٨) وَالْأَغْلَاقِ^(٩) ، قَالَ سَيْبَوِيهِ : فَإِنْ
بَنَى الْمُضَاعَفُ عَلَى فِعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فِعْلَانٍ [أَوْ فِعْلَانٍ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلِزُومِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ لِأَعْمَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

(١) الخربان : جمع خرب - بفتحتين - وهو ذكر الحبارى ، ويطلق على
الشعر يكون في الخاصرة ووسط المرفق

(٢) البرقان : جمع برق - بفتحتين - وهو الحمل وزنا ومعنى

(٣) الحجل - بفتح الحاء المهملة والجيم - : طائر على قدر الحمام كالتقطا
أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا . (انظر ج ١ ص ١٩٩)
(٤) قول المؤلف « وهو شادٌّ لم يأت منه إلا هذا » إن أراد به أن هذا
الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمة فغير مسلم ؛ لأنه قد
ورد عليها ظرْبِي فِي جَمْعِ ظَرْبَانٍ ، وَهُوَ دَوِيْبَةٌ مَمْتَنَّةُ الرِّيحِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ
مِنْ فَعَلٍ - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلى فهو كلام
مستقيم لا غبار عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلى اسم للجمع

(٥) الأمداد : جمع مدد ، وهو العسكّر تلحق بالغزاة

(٦) الأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن

(٧) الألباب : جمع لبيب ، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد في
صدر الدابة ليمنع تأخر الرحل

(٨) الأرسان : جمع رسن ، وهو الزمام إذا كان على الأنف ، ويطلق
على الحبل

(٩) الأغلاق : جمع غلق ، وهو مفتاح الباب

لزوم فَعَلٍ سا كن العين لأفْعُل ، وذلك لخفة فَعَلٍ وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم في فَعَلٍ ؛ ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَلٍ مفتوح العين أقل من الشاذ في جمع فَعَلٍ سا كنه

قال : « وَنَحْوُ فَنَحْدِ عَلَى أَفْنَاذٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »

أقول : يعني أن فَعَلًا المكسور العين يكسر في الكثرة والقلّة على أفعال ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَلٍ مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فَعَلًا مفتوح العين أقل من فَعَلٍ سا كنه ، والبناء إذا كثر توسع في جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعَلٍ سا كن العين بناء قلّة وكثرة نحو صَكَّ وَأَصَكَّ وَصَكَّكَ وَصُكَّكَ ، ولم يأت لمضاعف فَعَلٍ مفتوح العين إلا أفعال في القلّة والكثرة كأمداد وأفنان وفَعَلٍ بكسر العين أقل من فَعَلٍ بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه أفعال في قلّة الصحيح وغيره وكثرتهم ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمُرٌ مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ »

بتكسير

أقول : اعلم أن فَعَلًا بضم العين أقل من فَعَلٍ بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَلٍ مفتوح العين .

قوله « رَجُلَةٌ » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعَلَةٌ ليس من أوزان الجموع وقياسه أَرْجَالٌ كأعجاز ، رَجُلَةٌ للقليل ، ورجال للكثير .

قال : « وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلَعٌ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، و باب كبد أكثر من باب عنب ، و باب جبل أكثر من باب كبد ، و باب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقديجيء في القلة على أفعال كأضلع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقديجيء في الكثرة الفعول كالضلوع والأروم^(١)

قال : « وَنَحْوِ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فِعْلٍ ، وهو لغات معدودة كما ذكرنا .
قال : « وَنَحْوِ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنغر والضررد^(٢) ، خصوه بجمع ، وأيضاً كأنه منقوص من فعال كغراب وغربان . أو مشبه به ، وشذمنه رُبْع [وأرباع] ورباع^(٣) تشبيهاً بجمَل وأجمال وجمال ، لأنه منه ، وأمارُطَب وأرطاب ورطاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لرطوبة ، وكأنه جمعها ، ومثله مُصَع ومُصَعَة لجنى العوسج^(٤)

قال : « وَنَحْوِ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعناب - والأرم : حجارة تنصب علماً في المفازة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخرابها فيه الخمس »
(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ١٥٢ و ٢) من هذا الكتاب
(٣) الربيع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التاج
(٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عُنق كباب عَضُدٌ في القلة ؛ وجمعه أفعال في القلة
والكثرة

قال : « وَاَمْتَنَعُوا مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَأَقْوَسٌ وَأَثُوبٌ
وَأَعِينٌ وَأَنْيَبٌ شَاذٌ ، وَاَمْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ،
كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفُؤُوجٌ وَسُوُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعني أن أفعل لا يجيء في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة
واو يا كان أو يائيا ، وفعالا لا يجيء في الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛
وقد يجيء في الواوى كجَيَّاضٍ وَثِيَابٍ ، وَفُؤُولًا يَجِيءُ فِي الْيَائِي دُونَ الْوَاوِي ،
كفَيُوحٍ^(١) وَسَيُوقٍ ، وقد ذكرنا ذلك في شرح جمع فَعَلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثى المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جموعها
إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

« الْمُؤَنَّثُ : نَحْوُ قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ وَبِدَرٍ وَنُوبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى
لِقْحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْعَمَ ، وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرْقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ
عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ »

جمع
تكسير
الثلاثى
المؤنث

أقول : أعلم أن فعلة تكسر على فِعَالٍ غالبا في الصحيح وغيره ، كَقِصَاعٍ

(١) الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة -
وهو خصب الربيع في سعة البلاد . وفي نسخة « فيوج » - بالجيم مكان الحاء -
وهى صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى
على رجله ، أو هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل :
هو فارسى معرب .

وركاء^(١) وِدَبَابٍ^(٢) ، وجاء على فَعَلٍ وكأنه مقصور فَعَالٍ نحو هَضْبَةٍ^(٣)
وَهَضَبٍ وَحَلَقَةٍ^(٤) وَحَلَقٍ ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضا لأن فُعُولًا وِفَعَالًا أخوان
في جمع فَعَلٍ مذكر فَعْلَةٌ إلا أن فُعُولًا ههنا قليل كما أنه^(٥) وَمُؤُونٌ وَبَدْرَةٌ^(٦)
وَبُدُورٌ ، وفي جمع فَعَلٍ كثير ؛ لأن فَعَالًا أخف من فَعْلَةٌ وأكثر استعمالًا ؛
فكان أكثر تصرفًا ، وإنما غلب في فَعْلَةٌ فَعَالٌ دون فُعُولٍ لأنه أخف
البناءين .

وإذا كان فَعْلَةٌ أجوف واويا فقد يجمع على فَعَلٍ كَدُؤَلٍ وَنُؤَبٍ^(٧)

(١) الركاء : جمع ركوة - مثلثة الراء - وهي إناء صغير من جلد يشرب فيه
الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة - وهي
الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط
على الأرض

(٤) الحلقة - بفتح الحاء وسكون اللام - : كل شيء مستدير كحلقة
الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى في اللام الفتح ، قال في اللسان :
« وقد حكى سيبويه في الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ،
وقال اللحياني : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم
وحلقتهم (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأموي : حلقة القوم بالكسر (يريد
كسر الحاء) ، قال : وهي لغة بني الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المائة : قيل : هي الخاصرة ، وقيل : هي السرة وما حولها ، وقيل :
هي لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهي أيضا كيس فيه ألف أو
عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي المصيبة من
مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجيء فَعْلَةٌ (بفتح فسكون) على فعل (بضم

وَجُوبٌ ^(١) وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرْقَةٍ و بُرْقٍ و دُؤْلَةٍ و دُؤْلٍ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضا شاذًا كقَرِيَّةٍ و قُرَى ، قال أبو علي : و بَرَوَةٌ ^(٢) و بَرِيٌّ ، قال : وهو الذي يجعل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ ^(٣) و نَزَى — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكّد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة « اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : « والبرة الخلخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براءة (كقضاة) و برى و برين ، و برين (بضم الباء و كسر ها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني : هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرّد في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الأيضاح براءة و برى و فسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة براءة ، لأنها جمعت على برى مثل قرية و قرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك براءة في برة غير سيبويه و جمعها برى ونظيرها قرية و قرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة براءة ، لأن أول برة مضموم وأول براءة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة و اوبقولهم : براءة لغة في برة « اه بتصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره في القاهر رس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : « نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزو : الوثب ، والمرّة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوف يائي لم يجز ضم فائه في الجمع ، بل يكسر كحجيم^(١) وضيع^(٢) كما قيل في الصحيح هضَب ، وليس هذا بقياس ، لا في الصحيح ولا في غيره ، وأما فعلة فانه يكسر على فعل ، في الصحيح كان أوفى غيره ، ككسر وقَدَد^(٣) وِلْحَى وِرَشَى^(٤) وذكر غير سيبويه فعلاً بضم الفاء كحجى وحلّى ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالألف والتاء قليل في فعلة ، في الصحيح كان أوفى غيره ؛ لأن إتياع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، وِفْعِلٌ كإبل بناء عزيز ، بخلاف فعلات كخَطُوات ، إذ نحو عُنُقٍ وَطُنُبٍ^(٥) كثير ؛ فلماذا كان استعمال فَعَلٍ في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَلٍ فيها ، فَمَثَلاتٌ كِبَسَرٌ أقوى من ثلاث غُرَفٍ ، بل الأولى ثلاث غُرُفاتٍ مع جواز ثلاث غُرَفٍ أيضاً ، قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واوياً كان أو يائياً ، يعنى مع الاتباع ، فلو قلت

العرب مثلها ، وما زر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنتها « اه
(١) الخيم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يبني من عيدان الشجر
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار ، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدد : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى : (وأنا منا الصالحون ومنادون ذلك كنا طرائق قددا) أى كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء وهي الجعل . قال ابن الأثير : الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزبد لهذا ويستنقص لهذا ، فاما ما يعطى توصلاً إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه ، اه من اللسان بتصرف
(٥) الطنب - بضم تين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسرادق

في رِشوة رِشوات لانقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفعل في القلة والكثرة ، وقد عرفت
أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فريه
ولحية فيجوز كسر العين في جمعها بالألف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف .
قلت : قول سيديويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين
فيجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ولا يجتمع كسرتان نحو قيمات
وديمات (١)

وقد جاء في فعلة فعال كلقاح (٢) وحقاق (٣) ، كذا ذكره سيديويه ،
لكنه في غاية القلة ، وذكر الجوهري أن لقاحا جمع لقوح ومسى الحلوب كقلاص
وقلوص (٤) واللحفة بمعنى اللقوح ، قال سيديويه : قد يجمع فعلة على أفعل كأنهم
وأشد في نعمة وشدّة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أشدّا جمع
شدّ في التقدير ككلب وأكلب أو جمع شدّ كذئب وأذؤب ، ولم يستعمل
شدّ ولا شدّ فيكون كأبائيل (٥) جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع
نعم على القياس ، يقال : يوم بؤس ويوم نعم والجمع أبؤس وأنعم

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق
وأصلها دومة : فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة
(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج ، ويقال : الغزيرة
اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين
(٣) الحقاق : جمع حقة ، وهي الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت
في الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبائيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع
لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا :
واحد إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحد إبيل

وأما فُعَلَةٌ — بضم الفاء — فعلى فُعَلٌ غالبا ، وقد يستعمل في القليل أيضا نحو ثلاث غُرَفٌ ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعَالٍ في غير الأجوف كبرَامٍ وِبَرَاقٍ وجِفَارٍ ^(١) وهو كثير في المضاعف كخِلَالٍ ^(٢) وِقِلَالٍ ^(٣) وجِبَابٍ ^(٤) وِقِبَابٍ ^(٥) ، ويقتصر في الأجوف على فُعَلٍ كسُورٍ ودُورٍ ، وأما الحُجُوزُ في جمع حُجْزَةٍ ^(٦) السراويل : أي معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهي أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهي الأبرق ، والجفار : جمع جفرة ، وهي بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحني الضلوع ، وجفره كل شيء : وسطه ومعظمه

(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهي الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصَلَّ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهي الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهي ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهي البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) في النسخة الخطية « الحجز » وفي المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذي في كتب اللغة الحجوز في جمع حجرة ، وهو الذي أثبتناه وفيها جمعه على حجز - كدول وغرف - وهو غير شاذ ، قال في اللسان : « وفي حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء في سنن أبي داود حجوز أو حجور - بالشك ، وقال الخطابي : الحجور بالراء لا معني لها ههنا ، وإنما هو بالزاي جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان ، وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وَتَيْرٍ وَبُذْنٍ ،
وَنَحْوُ مَعِدَةٍ عَلَى مِعَدٍ ، وَنَحْوُ تَنْخَمَةٍ عَلَى تَنْخَمٍ »

أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على
أفعل كآكم^(١) في الصحيح وأينق^(٢) في الأجوف وآم^(٣) في الناقص

وهي الحجرة ، ويجوز أن يكون واحدا حجرة « اه ، فان قريء مافي النسخة
الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا في ذاته ، ولكنه لا يتفق مع
قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قريء بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله
إنه شاذ ، ولكنه يعكّر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم تقف عليه
(١) الآ كم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي
الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره ، وأصل الجمع أأ كم على أفعل كافلس
فقلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا
إبدال واجب

(٢) أينق : جمع ناقة ، وانظر في تصريحها الجزء الأول (ص ٢٢ و ٢٣)

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكَتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِي إِلَى العُرُشَاتِ آمٍ

وقال الكمي :

تَمْشَى بِهَا رُبْدُ النَّعَا مِ تَمْشَى الْآمِي الزَّوَاْفِرُ

وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوْءٌ أَهْلَكَ الدَّهْرُ أَهَابَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافِ

وقال السليك بن السلكة :

يَاصَاحِبِيَّ أَلَا لَاحِيَّ بِالوَادِي إِلا عَبِيدُ وَاْمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردى : تحجل . العرشات : جمع عرش - بضمعين - وهو جمع عريش

والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم

فسكون - وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة

وعلى فَعَلٍ كَثِيرٍ^(١) وَرَقِيمٍ ، وكأنَّ أصله فِعَالٌ لِقَلْبِهِمُ الوَاوِيَاءُ ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإِعْلَالِ ، وجاء على فُعَلٍ كَبُذْنٍ^(٢) وَخُشْبٍ^(٣) وَنُوقٍ وَأُوبٍ^(٤) وَسُوحٍ^(٥) ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وَفَعَلَةٌ من الناقص كثير كَقِنَاءَةٌ^(٦) وَحَصَاةٌ ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كَالْحَصَا وَالْقِنَاءَ وَالْأَضَا^(٧) ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها في (ص ٣٠ من هذا الجزء)

(١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة ، وهي المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهري : « تير مقصور من تيار كما قالوا أقامات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « ثير » بالمثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهري : البدنة ناقة أو بقرة تنجر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهي قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه ما في الحديث « ما بين لابتيها أفقر مني »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القناة : هي من الرماح ما كان أجوف كالقصبية ، وهي أيضا الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقناة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعي ، واحده أضاة ، وهي الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فُعُول كدُوي^(١) وصُفي^(٢) في دَوَاة وِصْفَاة ، وعلى فِعَال أيضا كإِضَاء
وإِماء ، وجاء الإِمْوَانُ كالأِخْوَانِ^(٣)

وأما الفَعْلِيَّة — بفتح الفاء وكسر العين — كالمَعْدَة ، فيجمع بكسر الفاء
وفتح العين ، كالمَعْد والنَّقْم ؛ قال السيرافي : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال في
كَلِمَة وَخَلْفَة^(٤) كَلِم وَخِاف ، وإنما جمع مَعْدَة وَنَقْمَة على فِعْل بكسر الفاء
وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بني تميم وغيرهم مَعْدَة وَنَقْمَة ككِسْرَة نحو
كِتَف في كِتَف ، فجمعا على ذلك ، فَمَعْد وَنَقْم في الحقيقة جمع فَعْلَة لا جمع
فَعْلَة ، وأما غيرهما نحو كَلِمَة وَخَلْفَة فلا يجيء على وزن كِسْرَة إلا عند بني تميم
وأما فَعْلَة نحو تَخْمَة فعلى تَخْم ، شبهوا فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين بفَعْلَة
بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فَعْل ، وإيس ذلك مما يكون الفرق بين
جمعه وواحدته بالتاء كالرُّطْبَة والرُّطْب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي ما يوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى
قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في
الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدُّوِيِّ يُحَبَّرُهُ الْكَاتِبُ الحِمِّيَرِيُّ

(٢) الصفي : جمع صفاة ، وهي الصخرة الملساء ، وأصل صفي صفوى
فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابي :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءِ أَعْمَامِي لَهَا وَأَبِي إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأَمْوَانِ بِالْعَارِ
وَيُجْمَعُ عَلَى أَمْوَانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها
مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن بري : شاهده قول الراجز :

* مَا لَكَ تَرَعِينِ وَلَا تَرَعُو الخَلْفُ *

وقيل : الخلفة هي التي استكملت سنة بعد التاج ثم حمل عليها فلقت

التَّخْمِ وَالتَّهْمِ مَوْثٌ كَالْعُرْفِ ، وَتَصْغِيرُ رُطْبٍ رُطَيْبٌ ، وَتَصْغِيرُ تَخْمٍ وَتَهْمٍ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَخْيِمَاتٍ وَتَهْيِمَاتٍ ، بِالرَّدِّ إِلَى الْوَاحِدِ ، فَلَيْسَا إِذْنٌ كَالرُّطْبِ وَالْمُصْعِ (١) ؛ إِذْ هُمَا جِنْسَانِ كَالتَّمْرِ وَالتَّفَاحِ (٢)

حكم عين
الثلاثي
المؤنث
في جمع
التأنيث

* قال : « وَإِذَا صَحَّ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمْرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يَلِ تَسْوِيٌّ ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجْرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ حُجْرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ (٣)

(١) المصع : اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي ثمرة العوسج (أي الشوك) وهي أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجموع مثل غرفة وغرفة ومدية ومدية وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وسمرة وسمر ؛ فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعي ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتي لذلك مزيد بحث للمؤلف في آخر هذا الباب

(٣) العرس - كقفل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعناق - كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْحَوَاطِ

وَعَيْرٌ^(١) كَذَلِكَ ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونٌ ، وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضْوَاتٌ وَثَبَاتٌ وَهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آمٍ كَأَكْمٍ »

* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية* ، فنقتصر على حل

الفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج ١ ص ٢٤٢)

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة ؛ قال الله تعالى (ثم أذن مؤذنا أيتها العير

إنكم لسارقون) ، أو هي الأبل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

(*) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٥) : « ولندكر شيئا من

أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول :

كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدره أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن

كان صفة كصعبة أو مضاعفا كمدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان

عينه في الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه

كتمرات ودعدات : والتزم في جمع لجة لجات - بفتح العين - لأن في لجة

لعتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل

لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إذا

قل لبنها ، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان

عين لجات قياسا لاسماعا ، وغلب الفتح في جمع ربة لتجويز بعضهم فتح عين

الواحد ، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماء ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما

يقال في جمع امرأة كلبة : نسوة كلبات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره

نحو ضخات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين

فعلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خَفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كبات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه : أهلون ، وأدخاوه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وأهلة وِدِّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمُ وَأَبْلِيَّتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي
أى : وجاعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا
ويقال : أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض .
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات . وقال :

* أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

وقريء في الشواذ : (ثلاث عورات) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استتقالا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة - بضم الفاء وسكون العين - كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فلا سكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين - ولا تكون إلا بالواو - كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات ، لأنهم علوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تتحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة كحلوة فلا سكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ^(١) ؛ لاستثقال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فالبرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيويه ما يدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لكونه على وزن تفعلت . قال :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي *
* * *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) فحذف اللام

وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قذات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) في جمع عير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فلاسكان كعلجات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كلحية ، جاز الفتح والاسكان ، وأما الاتباع فمنعه سيويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صححت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صححت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافاً للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ، لعروض الحركة عليهما
قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو
قِيَمَاتٍ وَدِيَمَاتٍ ، ولا يكسر العين استثقلاً للكسرة على الياء المكسوز ما قبلها ،
وأما الناقص الواوى فنحو رَشَوَاتٍ ؛ لا يكسر العين لئلا ينقلب الواو ياء فيلتبس ،
ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو
دُولَاتٍ ^(١) ولا يضم العين للاستثقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستثقال
الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة للتبس
بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تمرات ،
استثقلاً للضميتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .

قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شدات وغدات ^(٢) وردات .
وأما الصفات فنحو صعبات وحلوات وعلجات ^(٣) تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى بيضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أخو بيضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ

(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ،
من فىء المال ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر
(ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه
المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلوية . انظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العلجات : جمع علجة - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو

(ج ٢ - ٨)

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .
قوله « جَبَات ^(۱) وَرَبَعَات ^(۲) » للمح اسمية أصلية « لم أر في موضع أن لَجِبَةَ
في الأصل اسم ، بلى قيل ذلك في رَبَعَةَ .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن
والثلاثين (> ۱ ص ۲۴۲)

(۱) اللجبة : هي الشاة التي قل لبنها . قال في اللسان : « وشاة لجة
(كتمرة) ولجة (كغرفة) ولجة (كغرية) ولجة (كشجرة) ولجة
(كنبقة) ولجة (كعنبه) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم
به المعزى ، قال الأصمعي : إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فحف
لبنها وقل فهي لجاب ، ويقال منه : لجت (ككرم) لجوبة ، وشياه لجات
(بالتحريك) ويجوز لجت (بالتضعيف) . قال ابن السكيت : اللجة النعجة التي
قل لبنها ، قال : ولا يقال للعز لجة ، وجمع لجة (بالتحريك) لجات على
القياس ، وجمع لجة (بالتسكين) لجات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين
إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ، فجمع على
الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجات نادر ؛ لأن القياس المضطرد في جمع فعلة
إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجات فحروا الأوسط
لأن من العرب من يقول : شاة لجة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا
أه بتصرف ، والحاصل أن للعلماء في تخريج لجات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها
أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك في هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء
بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان -
نظرا إلى أنها في الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجات - بالتحريك -
شاذ ، وهذا تخريج الذي لا يلاحظ اسميتها في الأصل ولا مجيء المفرد محركا
(۲) الربعة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال :
رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذي ليس بالطويل ولا بالقصير . قال في اللسان :
« ووصف المذكور بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكور بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بتاء مقدره كالمؤنث بتاء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعصوات ^(١) » أى : قد يجمع بالالف والتاء مع رد اللام .
قوله « ثبات ^(٢) »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث ربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حر كوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي « اه

(١) عضوات : جمع عضه ، وهى الفرقة والقطعة من الشىء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ، فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضه بعضهم عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالأفك والبهيمة ، وقال الشاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّائِثَاتِ تِ فِي عَضِهِ الْعَاضِهِ الْمُعْضِهِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً) وهى مأخوذة من ثبت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو : واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كخرفة) حمل على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واو نحو عزة وعضة ، ولقولهم : ثبوت له خيراً بهد خير أو شراً ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنات^(١) « أئى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .
قوله « وجاء آم كآم » هو أفعل ، وأصله أمؤ ، قلبت الواو ياء والضمة كسرة
كا فى أذل^(٢) وحذفت الياء كما فى قاضٍ ؛ وقلبتمهمزة الثانية ألفاً
كما فى آمن .

قال : « الصفة ؛ نحو صعب على صعب غالباً ، وباب شيخ على
أشياخ ، وجاء ضيفان ووعدان وكهول ورطلّة وشيخة وووردوسحل
وسمحاء ؛ ونحو جلف على أجلاف كثيراً ، وأجلف نادر ؛ ونحو حر
على أحرار »

جمع
التكسير
للتلائي
الصفة

أقول : اعلم أن الأصل فى الصفات أن لا تكسر ، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ،
فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف
والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون فى لفظها
ما يدل على تلك الضمائر ، وليس فى التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون
ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور ، وبالالف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ،
ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت
قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين
الفعل « اه

ومثل ثبة فى الوزن وحذف اللام قلة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن
الحاجب قد ذكرها . والقلة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد
اختلفوا فى لامها المحذوفة ، فقيل : واو ، لأن العرب قالت : قلوب القلة أقلوها قلوبا ،
وقيل : ياء ، لأنهم قالوا : قليت أقلى قلياً

(١) هنات : جمع هنة ، وهى اسم يكنى به عن المرأة ، فيقال : ياهنة أقبلى
(٢) أصل أدل أدلو ، فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضمأ أصلياً
وذلك مما لا نظيره فى العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلنت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

ثم نقول : فَعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعَالٍ ، ولا يكسر على أَفْعُلٍ ؛ لأن للوصف في الأغلب موصوفاً يبين القلة والكثرة ، والأصل في الجموع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعْلَانٌ بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووغدانٍ بكسر الواو ، كما جاء في الاسم ثَلَانٌ ، وقد جاء فعْلَانٌ كُوغدَانٌ^(١) ، كما جاء في الاسم ظُهْرَانٌ ، ويجوز أن يكون نحو ضيفانٍ وشيخانٍ في الأصل فعْلَانٌ مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيُوفٌ وشيوخٌ ، دخل هنا فعُولٌ على فِعَالٍ كما دخل في الأسماء نحو كَعَابٌ وكعوبٌ ، إلا أن الاسم أقعد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففعُولٌ فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فعِلَّةٌ كَرِطَلَةٌ في رَطَلٍ ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فعِلَّةٌ بسكون العين كشيخةٌ ، وجاء فعُلٌ نحو كُثٌّ^(٢) وئُطٌّ^(٣)

(١) وِغْدَانٌ : جمع وِغْدٌ ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضاً خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم طعام بطنه ، والوِغْدُ أيضاً : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

(٢) كُثٌّ — بضم الكاف — : جمع كُثٌّ — بفتح الكاف — وهو كَثِيفٌ اللحية

(٣) ئُطٌّ — بضم التاء — : جمع ئُطٌّ — بفتح التاء — وهو الذي لا شعر على عارضيه

وجون^(١) وخيل^(٢) وورد^(٣) ، وجاء فعل بضمين ، والظاهر أن أحد البناءين فرع الآخر ، نحو سحل وسحل^(٤) وصدق اللقاء وصدق اللقاء^(٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سَمَحَاءَ تشبيها لفعل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمح وسمحاء كعالم وعلماء ، أو شبه فعل بفعيل فكأنه جمع سَمِيح ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبَد جمع على أفعل في القلة فقالوا أَعْبَدُ ، فان سمي بفعّل أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فِعْلٌ فانه بكسر على أفعال نحو أَجْلَافٌ في جِلْفٌ ، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم^(٦) ، وأَنْقَاضٌ^(٧) وَأَنْضَاءٌ^(٨) ؛ وجاء أَجْلَافٌ تشبيها بالأسماء كأذؤب ، وهو نادر في الصفات

وأما فِعْلٌ فانه أقل في الصفات من فِعْلٌ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فِعْلٌ بالكسر كأمرار وأحرار ، وفعل بالكسر أقل من فِعْلٌ بالفتح كما في الأسماء

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكميت والأشقر

(٤) سحل : جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو

الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب

المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجاني في خلقه وخلقه

(٧) أَنْقَاضٌ : جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض

(٨) أَنْضَاءٌ : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الابل وغيرها ،

وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ ،
وَنَحْوُ نَكْدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخَشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَّاطَى وَحَذَارَى ،
وَنَحْوُ يَقْظٍ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنْبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فعَلٍ في الصفات
فَعَالٍ ، قال : وكسروا عليه كما يكسر فَعَلٌ عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في
الأسماء نحو كَلْبٍ وَكِلَابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛
لأنه مما يكسر عاويه فَعَلٌ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فَعْلَانٌ وَفَعْلَانٌ كإِخْوَانٍ
وَذُكْرَانٍ فلا استعمال أخٍ وَذَكَرَ استعمال الأسماء فهما كخِرْبَانٍ (١)
وَمُحْلَانٍ (٢) ، وكذا نُصْفٌ (٣) بضمين ونُصْفٌ بسكون العين لكونه
كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف
أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون
الموصوف ، وَقَعَلٌ بفتح العين أقل في الصفات من فَعَلٍ بسكوها

وأما فَعِلٌ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ (٤) ، فهو كَأَكْبَادٍ في الأسماء
واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه
عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها
تكسيرها ، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

(١) الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الحبارى ، وقد تقدم
قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا
(٢) الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ،
وجمع على أجمال أيضا

(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحدة والمسنة ،
وقيل : هي الكهولة ، ويقال : امرأة نصفة - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا
(٤) أنكاد : جمع نكد - ككتف - وهو اللثيم المشؤوم

وأما وِجَاعٌ^(١) فلحمل فِعْلٍ بالكسر على فَعَلٍ بالفتح كجِسان ، وقلَّ فيه فُعْلٌ بضمّتين كخُشْنٌ ، وهو محمول على الأسم كضمُر .

قوله « وجاءَ وَجَاعِي » فعالي كثير في جمع فَعْلَان ، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سكارى في سكران وسكّرى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فَعَال كغِرَات^(٢) وِجِياع في غِرْثَان وغِرْثِي وجَوْعَان وجَوْعِي ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقياسه في التكسير فعالي كما يجيء جمع جمعه فحمل فِعْلٍ على فَعْلَان المحمول على فَعْلَاء ، وإنما حمل فِعْلٍ على فَعْلَان لتشاركهما في باب فَعْلٍ يَفْعَل في كثير من المواضع ، نحو عَجِلَ وَعَجَلَان وَفَرِحَ وَفَرِحَان وَعَطِشَ وَعَطِشَان ، وَالْحَبِطُ : المتنفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَعِي أيضاً في جمع وَجِعَ ، مع أن قياس فعلى أن يكون جمع فَعِيل بمعنى مفعول كقَتَلِي وَجَرَحِي ، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُدْتَلُونَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِعَ ووجَعِي وهَرِمَ وهَرَمِي وَضَمِنَ^(٣)

(١) وِجَاعٌ : جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال في اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويجمع ويأجمع فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع

(٢) غِرَاتٌ : جمع غرثان - كعطشان - وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثي وغرثانة ، والجمع غرثي - كجرحي ، وغرثي - كسكاري ، وغرث - كعطاش .

(٣) الضمن - ككتف - العاشق ، أو الزمن ، أو البتلي في جسده . قال في

وَضَمَّنِي وَزَمِنَ وَزَمَّنِي (١) .

قوله « ونحو يَقْظُ (٢) على أيقاظ » ومثله نَجُدُ : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجيء في هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لا اشترا كهما كَيَقْظُ وَنَدُسُ (٣)

اللسان : « رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن (ككتف) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فاعيل على تصور معنى مفعول . قال سيويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : ذوالعاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنة (كشبهة) وزمانه ، فهو زمن والجمع زمنون . . . وزمين والجمع زمينى ، لانه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هذا البناء نحو جريح وجرحى ، وكليم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذوالفطنة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كهدارى) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » اهـ

وفطن^(١) ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُل اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاد وعَجَزُ
وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو والشيباني يَقْظُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبَعُ وَسِبَاعُ ،
وهو في فَعُل الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه
في التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْظَان لكون فِعَال غائباً في فعلان كعِطَاش
وَجِيَاع في عَطْشَان وجَوَّعَان .

قوله « ونحو جُنُب على أجناب » فَعُل في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر
إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جِنَابٌ وَجُنُبَان .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاءها تكسير سبعة ، وأعم مجموعها أفعال ؛
فانه يجيئُ لجميعها كما ذكرنا ، نحو أشْيَاحٌ وَأَجْلَافٌ وَأَخْرَارٌ وَأَبْطَالٌ وَأَيْقَاطٌ
وَأَنْكَادٌ وَأَجْنَابٌ ، ثم فِعَالٌ لمجيئها لثلاثة منها ، نحو صِعَابٌ وَحِسَانٌ وَوَجَاعٌ ،
وبواقٍ مجموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففَعْلٌ كحَطْمٍ^(٢)
وختع^(٣) وفِعْلٌ كأتانٍ إِبِدٍ : أي ولود ، وامرأةٍ بِلَازٍ : أي ضخمة ، ولا غيرها^(٤)

(١) رجل فطن - كعضد وكتف وفلس - وفطين وفطون وفطونة .
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون ،

(٢) الحطم : الراعى الذي يعنف ويشدد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ لَيْسَ بِرَاعِيٍّ إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الابل
في السوق والايراد والاصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلاً
لوالى السوء

(٣) الختع : الحاذق في الدلالة ، وهو السريع المشي الدليل ، ويقال : رجل

ختع وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وختوع (ككوثر)

(٤) قوله « ولا غيرها » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من

الصفات إلاهاتان الكلمتان

وَفِعَلَ كِسْوَى ^(١) وَعِدَى ^(٢) ، وَلَا غَيْرَهُمَا ^(٣) ، فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ ^(٤) فَلَاوٍ ، لَا جَمْعُ عِدَى .

(١) سَوَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانُ سَوَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَاجْعَلْ
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى) : أَي مَكَانًا مَعْلَمًا مَعْرُوفًا ،
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوَى وَالْعَدَمُ ، يَرِيدُونَ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسِّينُ مَكْسُورَةٌ
أَوْ مَضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانُ سَوَى - بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا أَيْضًا - وَسَوَاءٌ :
أَي نِصْفِ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عِدَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمُ عِدَى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ
(يُقَالُ هُوَ زَرَارَةٌ بَيْنَ سَبِيْعِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نِضْلَةٌ بِنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ) :
إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدَى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ

وَإِنْ كَانَ حَيَانًا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « يُقَالُ هُوَ لَاءُ قَوْمِ عِدَى مَقْصُورٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَاللِّغْرَبَاءِ
وَلَا يُقَالُ قَوْمُ عِدَى (بَضْمٌ أَوَّلُهُ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْهَاءُ فَتَقُولُ عِدَاةٌ فِي وَزْنِ قِضَاةٍ »
وَيَشْهَدُ لِلْمَعْنَى الْأُولَى بَيْتُ الْأَخْطَلِ وَالْمَعْنَى الثَّانِي بَيْتُ الْحِمَاسِيِّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ
قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَأَمَّا عِدَى وَعِدَى فَاسْمَانُ لِلْجَمْعِ لِأَنَّ فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا بِصِيغَتِي
جَمْعٍ إِلَّا لَفَعْلَةٌ أَوْ فَعْلَةٌ (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفَعْلَةٌ وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةِ
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٌ وَبَدْرٍ » اهـ

(٣) « قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهُمَا » لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكِيَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ بَرِي
فِي حَوَاشِي الصِّحَاحِ : مَاءٌ رَوَى ، وَمَاءٌ صَرِي ، وَمَلَامَةٌ ثَنِي ، وَوَادٌ طَوَى ،
وَلَحْمٌ زَيْمٌ ، وَسَبِي طَيْبَةٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) الْفَلَوُ - كَعَدُوٌّ ، وَكَسْمُوٌّ ، وَكَقَنُوٌّ : الْجَحْشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فَطِمَ . قَالَ

الصفات
تجمع
جمع
التصحيح

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَحُلُوتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْضَاتٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ »
أقول : قال سيديويه : يجمع فَعْلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكَرُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٍ ، وَلِمَا لَمْ يُقَالِ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بَطَالٌ لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فِعَالٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثَهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سِيدِيويه مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ ^(١) » قال سيديويه : كل ما هو على فَعْلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسِرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ ، وَالْكَمَشُ : السَّرِيعُ الْمَاضِي ، وَجَمْعُهُ وَجِمَادٌ ، ^(٢) وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ هَذَا الْبِنَاءِ ، فَتَصَرَّفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عَلِجٌ

الجوهري : لأنه يفتلى : أي يفطم . قال دكين

كَانَ لَنَا وَهُوَ فَلَوْ نَرَبُّهُ مُجْعَمُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَغَبُهُ

ومعنى نريه نريه ، وأصل نريه نريه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الأمثال فلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظني وتقضي ، في تظنن وتقضض ، قال الراجز :

* تَنْضِي الْبَارِ هَوَى ثُمَّ كَسَرُ *

ومعنى مجعمن الخلق غلبظه ، شبه بأصل الشجرة في غلظه ، وأصل الشجرة .

يقال له جعمن بزنة زبرج

(١) العيلة : الضخمة من كل شيء ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة

وضخات وضخام

(٢) الجعد من الرجال : المجتمع بهضه إلى بعض ، والسبط الذي ليس بمجتمع ،

وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل :

هو القصير ، والأنثى جمدة ، والجمع جعاد وجعدات

في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة و كِسْر ، والعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قُدْلٌ وَغَزْلَانٌ وَعُنُوقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمُرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صَيْرَانٌ وَشَمَائِلٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أُغْرَبَةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغُرْبَانٌ وَزُقَانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبُّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنَقٌ وَأَذْرَعٌ وَأَعْقَبٌ ؛ وَأَمَّا شَاذٌ »

جمع
الثلاثي
المزيد
بمدة
ثلاثة

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد في قلة فعال ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة^(١) وأقذلة^(٢) ، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فعل كقذل وفدن ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً كسما وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التغير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فعل ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ وَدُوٌّ ، كأدلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس بلازم أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالخفف

(١) أفدنة : جمع فدان - بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد - وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ، كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثل فدادين

(٢) القذال - كسحاب - : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلا - من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

في حكم المثل ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التي كانت بدلا من الياء للضمّة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغَزَلَانَ » جاء فِعْلَانِ فِي فَعَالٍ ، وليس من بابهِ ، لكنّه لتشبيهه فَعَالٍ بِفَعَالٍ كغِرْبَانٍ وَحَيْرَانٍ ، فِي غُرَابٍ وَحُورٍ (١) .

قوله « وَعُنُوقٌ » ليس هذا موضعه ؛ لأنَّ العنَاق مؤنث ، وهو الأثني من ولد المعز ، يقال في المثل : « العنوق بعد النوق (٢) » في الذي يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أوردته سيبويه على الصحة في جمع فَعَالٍ المؤنث ، قال : حق فعال في المؤنث أفعل كعناق وأعناق ، لكن فُعُولًا لما كان مؤاخيا لأفعل في كثير من المواضع ؛ إذ هو في الكثير كأفعل في القليل ؛ جمعه في الكثير على عنوق ، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر : سُمِّيَ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أي مطر .

قوله « وَنَحْوِ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ » فِعَالٍ وَفَعَالٍ يتساويان في القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فأحمرَةٌ للقلة ، وحمُرٌ للكثرة وقد يخفف فُعُلٌ في تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُرٍ وأربعة كُتُبٍ ، ولا يقال : أجدرَةٌ ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب وككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وهوران ، وفي المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال في اللسان : « قال ابن سيده ، وفي المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذي ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الأبل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ، وراعى الأبل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفعلّة في القلة والكثرة ، نحو خِلَالٌ ^(١) وأخِلَّةٌ ، وعِنَانٌ ^(٢) وأعِنَّةٌ ؛ لاستثقالهم التضعيف المفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجيء في بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجيء إلا على أفعلّة كما ذكرنا في فَعَالٍ بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَالٍ بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَالٍ بالكسر ، والأجوف الواوى منه مسكن العين : كأخُونَةٌ ^(٣) وخونٌ ، وأبُونَةٌ ^(٤) وبُونٌ ، استثقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ * دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ ^(٥)

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في ثقل الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَانٍ ، وهو حديدة الفَدَانِ : « عِيْنٌ » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان

الفصيل لئلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب و غراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل

أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر

(ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب و غراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَانَ، إِنْ صَحَّوتَ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهَدْتَ عَصْرُ

وبعد بيت الشاهد ، ثم قوله :

بِيضٌ عَلَيْنَ الدَّمَقْسِ وَفِي الْإِ أَعْنَاقٍ مِنْ تَحْتِ الْأَكْفَةِ دُرٌّ

حان : قرب ، صحوت : أقفت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت

عليه ، وعصر - بضمين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن

مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا

تحسنت ، والبرين : جمع برة بضم ففتح - وهي الخللخال ، والسور : جمع سوار

بَيُوضُ : بِيُضٌ^(١) ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عينٌ ؛
كما قالوا ببيضٌ في جميع أبيض ، وجاء فيه فِعْلَانِ كصيرَانِ في صَوَارٍ ، وهو
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فَعَالٍ ؛ لأن فِعْلَانِ بابه فَعَالٍ بالضم ، وما حمل
عليه من فَعَلٍ كصِرْدَانٍ وَنِعْرَانٍ^(٢) كما ذكرنا

قوله « وشمائل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عنوق ؛ لأن شمالا
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشْمَلُ كأذرع ، وفَعَائِلُ في جمع فَعَالٍ جمع لم يحذف
من مفردة شيء ؛ فشمال وشمائل كقِمَطَرٍ^(٣) وقَمَاطِرٍ ، وهو جمع ما لحقته التاء
من هذا المثال كرسالة ورسائل ، ولما كان شِمَالٌ في تقدير التاء جعل كأن التاء
فيه ظاهرة فجمع جمعته

قوله « ونحو غراب على أغربة » وهو يساوي في القلة أخويته^(٤) : أى

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى
النساء اللاتي يتجملن بالخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر (ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١) والنغر :
طائر أحمر المنقار كالعصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر (ج ١
ص ٢٨١)

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .
أنظر (ج ١ ص ٣ ، ٥١)

(٤) يريد أن فعالا - كغراب - يساوي في القلة أخويه ، وهما فعال -
بالفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغربة وأخرجة^(١) وأبغثة^(٢) وبابه في الكثير فعَلان
كغلمان وخرجان وغربان وذبان^(٣) وجاء على فعَلان مضموم الفاء لغتان فقط
وهما حوران وزقان، في حوران وزقاق، والباقي مكسورها، وقد يقتصر في بعض ذلك
على أفعلة للقلّة والكثرة كأفئدة، وقد يحمل فعّال بالضم على فعّال بالكسر
لتناسب الحركتين؛ فيقال قرُد في قرَاد كجُدُر في جِدَار، وهو قليل نادر،
ومثله ذُبُّ وأصله ذُبُّب، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عنق
وإلا فحقُّ فعُل أن لا يدغم كما يجيء في باب الإدغام، وأما غلّمة فنائب عن
أغلة لتشابههما في كونهما للقلّة في اللفظ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت
غلّمة رجعت إلى القياس نحو أغيلّمة، وجاء في فعّال قواعل شاذاً، كدواخن
وعوائن، في دُخان وعُشان، بمعناه، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفعل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها، ولما
كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع
القلّة غالباً، وأثبتوا التاء في جمع قلّة المذكور فقالوا أفعلة، وحذفوها في جمع
قلّة المؤنث فقالوا أفعل، كما في العدد، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجمالة^(٤)

(١) أخرجة : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدن من القروح

(٢) أبغثة : جمع بغات، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير

دوين الرخمة : (أنظر ج ١ ص ١١١)

(٣) الذبان - بكسر الذال - : جمع ذباب بغير هاء، ولا يقال : ذبابة،

وجمع أيضاً على أذبة، مثل غراب وأغربة وغربان، قال النابغة :

* ضَرَابَةٌ بِالمِشْفَرِ الأَذْبَةُ *

(٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال، وقيل : هي القطعة من النوق

لا جمل فيها، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها

أنثى : هذه جمالة بني فلان

وذؤابة^(١) وصلابة^(٢) لم يكسر جمع [القلة] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعَل كما يجيء قوله « وأمكن شاذ » ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زمان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفْعَل لجهما على فعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رسالة فقيل شمائل كرسائل ، وحمل أيضاً على فعَال المذكور فقيل شمل ، قال :

٥٧ — * في أقوس نازعتها أيمن شملاً^(٣)

وكذا حمل فعَال المؤنث كعقاب على المذكور نحو غراب فقيل : عقبان كغربان

-
- (١) الذؤابة - بضم أوله - الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، أنظر : ١ - ٢١٣)
- (٢) الصلابة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهي أيضاً الجبهة ، وجمعه صلي وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال : صلابة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتي للرضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان محتوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة
- (٣) هذا عجز بيت للازرق العنبري وهو من شواهد سيبويه ، وصدوره قوله : -

* طرن انقطاعاً أو تارٍ محظربةٍ *

والبيت في وصف طير ، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاعه : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحركة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت في « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل في القليل وشمائل في الكثير

ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يمين وأيمن ، وقد كسر على إيمان أيضاً ، لاشتراك أفعال وأفعال في كثير من أبواب الثلاثي كأفراخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِبًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاءُ وَفِصَالٌ ^(۱) وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ ^(۲) وَأَفْلَاحٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فعيلًا مثل فعال في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة ، وفي عدد الحروف ، فقلته كتلتها ، نحو أجربة ^(۳) وأقفزة ^(۴) وأرغفة ، وأما صبئية فنائب عن أصبئية كما قلنا في أغلمة ؛ ولهذا يصغر [صبئية] على أصبئية ويكسر في الكثرة على فعل كما يكسر فعال بفتح الفاء وكسر هاء عليه ، نحو قذل وحمر ؛ وذلك نحو قُضِبٌ ^(۵) وعُسِبٌ ^(۶) ورُغْفٌ وسُرُرٌ ؛ ويكسر على فعلان أيضاً

(۱) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(۲) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان

(۳) الأجرية : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها : أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(۴) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(۵) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ، وهن الانسان وغيره من الحيوان

(۶) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في الغلبة كفعل سواء ، نحو رُغْفَان وكُثْبَان (١) وقُلْبَان (٢) وربما كسر على أفعلاء كأنصباء (٣) وأخمساء ، وعلى فَعَالٍ أيضاً كإِفَال (٤) تشبيهاً بفعيل في الوصف نحو ظَرَاف وِرَام ، وأما أَفَائِل (٥) ونظائره فلحمل فعيل المذكر على فَعِيْلَة ذى التاء كما حمل فَعِيْلَة على فعيل المذكر في نحو صُحُف وسفن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظلمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظليم وظلمان وعريض - وهو التيس - وعريضان ، وجاء صبي وصبيان ، وقال بعضهم في ضرير (٧) : ضران ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل - بضمين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : سرر ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فعيل المذكر أفعُل حملاً على المؤنث ، قال :

٥٨ - * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنَنِ (٨) *

-
- (١) الكُثْبَان : جمع كُثِب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل
(٢) القُلْبَان : جمع قَلِيب ، وهى البئر
(٣) الأَنْصِبَاء : جمع نَصِيب ، وهو الحظ من كل شىء
(٤) الأَخْمَسَاء : جمع خَمِيس ، وهو أحد أيام الأسبوع ، والجيش . وقيل : الجرار منه ، وقيل : الخشن منه
(٥) الأَفَال والأَفَائِل : جمع أَفِيل - كَرغيف ، وهو ابن الخاض فما فوقه ، والفصيل ، وفي المثل : إن القرم من الأَفِيل : أى إن الكبير من الصغير
(٦) الظلمان : جمع ظليم ، وهو الذكر من النعام
(٧) الضرير : ذاهب البصر ، والمريض المهزول ، وكل شىء خالطه ضر فهو ضرير .

(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤية بن العجاج

قوله « ونحو عَمُود » فَعُول يكسر في القلة على أَفْعَلَة كَفَعِيل مسواء ،
والغالب في كثرته فُعُل وفُعْلَان في غير الناقص الواوي ، كما في فَعِيل ،
وأما الناقص فيأبه أفعال كأَفْلَاء وأَعْدَاء ، وجاء فيه فُعُول قليلا ، نحو فُلَيْ بضم
الفاء وكسرهما ، وإنما لم يقولوا فيه فُعُل بضمين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،
ولم يجيء أيضا فُعْلَان كَفُلُون للاستتقال ، وحق باب عَدُوٍّ أن يجمع بالواو
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل
كذَنُوب^(١) وَذَنَائِب ، ويجمع على فُعُل ؛ فصار فَعُول في المؤنث مخالفا لفعال وفَعِيل

يمدح فيها بلال بن أبي بردة ، وقبل الشاهد قوله :

وَاجْتَرَنَ فِي ذِي نَسَعٍ مُمَحَّنٍ تَفْتَنُ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

سَرَيْنَ أَوْ عَاجُوا بِلَا مُلَهِّنٍ وَخَلَطَتْ كُلُّ دِلَاثٍ عَلَجَنَ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ، وهو بلال بن

أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسع : جمع نسعة ، وهي السير بضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال ،

والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذي على غير جهة واحدة ، والأجن

جمع جنين ، ويروى في مكانه « الأجن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع

جبين ، والملهن : مصدر ميمي بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة - كغرفة - وهي

الزاد يتعلل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعني أنه يعود بغير

صلة . والدلاث - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والعاجن : الناقة المكتنزة

للحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن

أفعل إنما يجمع عليه فَعِيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق

وأعناق ويمين وأيمن ، وكذلك هو في الرواية التي أخبرناك خبرها ، إذ الجبين ليس

مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : (فَأَنْ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلُ

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذي التاء ، أعني فعولة ، في الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرى عن التاء ذواته نحو تنوُفة وتنائف^(١) ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل في قدوم وهو مذكر : قدائم^(٢) ، تشبيهاً بالمؤنث نحو ذنوب ، والأصل القُدُم ، كما جاء في نظيرِ نظائر ، وهو شاذ ، قال علي رضي الله تعالى عنه : حتى صرت أُقرنُ إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء في الأمثلة المذكورة ، نحو رسالة وتنوُفة وجفالة^(٣) وكتيبة^(٤) وكفالة ، فلا يكسر إلا على فعائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشيء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً في بهاء ونداء علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصفة . نحو جبانٍ علىُ جبناءٍ وصنوعٍ وجيادٍ ، ونحوُ كِنَازٍ علىُ

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لعمركَ والمنايا غالباتُ
إكلُّ بني أبي منها ذنوبُ

والذنوب أيضاً الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التي يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هي الدلو الملائى ، وقيل : هي الدلو ما كانت

(١) التنوُفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنماً اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده :

وَمَا سَعْدُ إِلَّا صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ
مِنَ الْأَرْضِ لَا يَدْعُو إِيَّيَّ وَلَا رُشْدِ

وقيل : التنوُفة : التي لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال في اللسان : « القدوم التي ينحت بها ، مخفف أنثى » اه وعلى هذا فجمعه

على قدائم قياس مثل حلوبة وحلاب ، وقلوص وقلائص ، وفي القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدام » اه ، فقول المؤلف

إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنْزٌ وَهَجَانٌ ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءٍ وَشُجَعَانٍ وَشِجَعَةٍ ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رَمَاءٍ
وَكَرَامٍ وَنُذْرٍ وَتُنْيَابٍ وَخِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِحَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ
صَبُورٍ عَلَى صُبْرٍ غَالِبًا ، وَعَلَى وَدَدَاءٍ وَأَعْدَاءٍ »

أقول : جعل سيبويه فعلاً هو الأصل في جمع فعّال الصفة ، قال : فعّالٌ
بمنزلة فعول ، قالوا : جمادٍ وُجِدَ كصَبُورٍ وصُبْرٍ ، وجاء في بنات الواو فُعْلٌ بسكون
العين نحو نَوَارٍ^(١) ونُورٍ وَعَوَانٍ^(٢) وَعُونٍ ، سكن والأصل الضم ، ثم قال
سيبويه : رجل جَبَانٌ وقوم جُبْنَاءٌ ، شبهوه بفعيل لكونه مثله في الصفة والزنة
والزيادة ، وأيضاً يمتنع مثله من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعلى هذا
لا يمتنع جمعه بالوار والنون ؛ فجبنا كظُرُفَاءٍ ، وجاء على فعّال قليلاً كجَوَادٍ
للفرس وحيّاد

قوله « ونحو كِنَازٍ » هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو
ناقة كِنَازٍ وجمال كِنَازٍ ، وكذا رجل لِكَاكٍ : أى قليل اللحم ، وامرأة
لِكَاكٍ ، وجمال دِلَاثٍ ، وهو السريع السير ، وناقة دِلَاثٍ ، وجمعه كجمع
فعّال بالفتح على فُعْلٍ في الغالب

قوله « وهجَانٌ » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هجَانٌ :
أى كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجان ، شبهوا هجاناً الواحد بفعيل ،
فكأنهم يجمع فعيل على فعّال ككريم على كرام جمعوا فعّالاً على فعّال ؛ ففعال في
المفرد ككتاب وفي الجمع كرجال ، وذو كجرمى هذا هجَانٌ وهذان هِجَانٌ

(١) النوار : المرأة النفور من الريبة ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش
وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - بضم الواو - كقذال
وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فحذفوها

(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف في سنّها : أى
التي بين الصغيرة والمسنة . انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجره مجرى المصدر ، وفي
دلالة ما في هجان من المذهبين ، وكذا شمال في الأسماء بمعنى الطبع واحد
وجمع ، كما قال أبو الخطاب (١) ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شَمَالِيَا (٢)

أى : من شمالي ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجانين ؛
حملاً للفعل على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين المفردين وللجمعين
قوله « ونحو شجاع على شجعاء وشجعان » قال سيديويه : فَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ
فَعِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا أَخْوَانٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، نَحْوُ طَوَّالٍ وَطَوِيلٍ وَبَعَادٍ وَبَعِيدٍ وَخُفَّافٍ
وَخَفِيفٍ ، وَيَدْخُلُ فِي مَوْثَةِ التَّاءِ كَمَا يَدْخُلُ فِي مَوْثَةِ فَعِيلٍ ، نَحْوُ امْرَأَةِ طَوِيلَةٍ
وَطَوَّالَةٍ ، فَلَمَّا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَعَدِيلُهُ جَمَعَ عَلَى فَعْلَانٍ وَفَعْلَاءٍ كَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَيْهِمَا
هَذَا قَوْلُهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فَعْمَالًا مَبَالِغَةٌ فَعِيلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ فَطَوَّالٌ أَبْلَغُ مِنْ طَوِيلٍ ،
وَإِذَا أُرِدَتْ زِيَادَةُ الْمَبَالِغَةِ شَدَّدَتْ الْعَيْنَ فَقُلْتُ طَوَّالٌ

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيديويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا تَلُو مَانِي كَفَى اللُّومَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

أُمُّ تَعَلَّمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شَمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالاً بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد
هنا الجمع ، قال سيديويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً »
اه . وقال السيرافي هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعة :
« وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطبع : شمال . قال عبد يغوث
* وما لومي أخي من شماليا * أى : من شمالي » اه ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى
الطبع الاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً
وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فإن شينها مكسرة لا غير

قوله « ونحو كريم على كرماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل فعلاء نحو شديد وشداد وأشداء وشحيح وشحاح وأشحاء ؛ استثقلا لفك الإدغام لو قالوا شححاء ، وأفعلاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعلة أيضا ؛ إذ هو نظير أفعلاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أفعلة في جمع فعيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجربرة وأكثبة ، وكذا عدلوا في الناقص الواوي واليائي من فعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استثقلا لفعلاء في مثله ، قالوا : وشذتقى وثقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سري وسرواء وأسرياء^(١) ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فعلاء وعلى أفعلاء ، بل على فعال كطوال وقوام ، في طويل وقويم^(٢)

وكسر فعيل على فعل تشبيهها بفعيل الاسمي ؛ وذلك نحو نذروجدد^(٣) وسدس^(٤)

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اه ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك بدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنفار وأرھط . ثم ذكر مذهبا آخر في سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورمح قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأتان السمينية ، والجمع جدد - كسرر جمع سرير

(٤) « السديس » : يقال ناقسديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في المضاعف : لَذُذٌ وَلَذٌ^(١) ، على حد رُسُلٍ
ورُسُلٍ ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثُنَى وَثْنٌ^(٢) والأصل ثُنَى كَسُدُسٍ ، وقد
يخفف فيقال ثُنَى كَسُدُسٍ

وكسر على فَعْلَانٍ كَثُنَيَانٍ وشُجْعَانٍ ، تشبيها بالاسم كَجُرْبَانٍ^(٣) ورُعْفَانٍ
وعلى فَعْلَانٍ كَخِصْيَانٍ تشبيها بظلمان

وجاء فيه أفعال كَشْرِيْفٍ وأشْرَافٍ وأَبِيلٍ وآبَالٍ^(٤) تشبيها بشَاهِدٍ وأَشْهَادٍ
وصاحب وأصحاب ، لأن فَعِيلًا وفَاعِلًا متساويان في العِدَّة والزِيَادَتَيْنِ مع اختلاف
موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوفٌ فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْفٍ بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل
ظَرْفٌ بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِرٍ جمع مَذَكَرٍ بمعنى
ذَكَرٍ ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوفٌ جمع ظَرِيْفٍ ، وإن كان غير
قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظُرَيْفُونَ . أقول : ولا

ثوب سدس ، إذا كان طول ستة أذرع ، والسدس أيضا : الجزء من ستة أجزاء
وهو ضرب من المكائيك ، والجمع في الكل سدس - كسرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شيء لذيد ، فيكون وصفا ،
وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فتقول :
لذ - كقوم لذ ،

(٢) الثنى من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة
ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم الفم :
ثنتان من فوق وثنتان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)

(٤) الأبيال : العصا ، والحزبن بالسريانية ، ورئيس النصاري أو الراهب
أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مشابهه ^(١) يصغر على شبيهه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سري : سرة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجمع ، كما يأتي وقد جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث ، حملا على نعييل بمعنى مفعول ، نحو جديد ، وسديس ، وريح خريق ^(٢) ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك في سديس وخريق .

قوله « ونحو صبور على صبر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فروقه ^(٣) وملولة ^(٤) للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فروقات ، ومن قال فروق قال في جمعه فرُق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فعائل كمجوز وعجائز وقلوص وقلانص وجدود وجدائد ^(٥) وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فعيل الأسمى ، وفعائل أكثر فيه من فعل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه في (١٠ ص ٢٦٩)

(٢) تقول : ریح خريق ، إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهو ضد ومثله ریح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسرر - ، ويقع في بعض النسخ : ریح حريق - بالمهملة أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدتها

(٣) تقول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وأمرأة فاروقة ، ورجل فرق - ككتف و كعضد - إذا كان شديد الفرع

(٤) تقول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة - كفهامة وامرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود : - بفتح الجيم - النعجة التي قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية
 وقالوا : صَفِيٌّ ، للناقة الغزيرة وصفايا ؛ فيجوز أن يكون فعولا جمع على فعائل
 كقلوص وقلأئص ، وأن يكون فعيلة حمل على فعيلة لكونه مؤنثا
 وقالوا : وُدَّاءٌ ، في جمع وُدود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فعولا لا يجمع
 على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكونه شبهه به لموافقته له حركة وسكونا ، والثاني أن
 المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفعلاء نحو شديد وأشداء ، لكونه
 لما شد الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار وُدَّاءٌ كخَشَشَاءٍ (١) في الاسم المفرد ،
 وإنما أدخلوا التاء عِدْوَةً وإن كان يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا
 له على صديقة ، وقالوا في الجمع عَدُوٌّ وصدِيقٌ ، قال تعالى : (فإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي)
 وقال الشاعر :

٦٠ — * وَدَعَاهَا فَمَا النَّجْوَى مِنْ صَدِيقِهَا (٢) *

وجمع عَدُوٌّ على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخَشَشَاءُ - كالرحضاء - : العظم الناتيء خلف الأذن وهما خششاوان
 ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةَ مِنْ سَوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بنى تميم فينشد ويجتمع الناس
 إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شيء تحمله فقال هذه
 الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوي فيه الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البت للجمع من قبل أن « من » للتبيين
 وليس يجوز أن يكون النجوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء
 وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمِ صَدِيقٍ ثُمَّ أَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أُوْتِمِنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَبِهِ فَعَلَى كَجَرَّ حَى وَأَسْرَى وَقَتَلَى ، وَجَاءَ
أَسْمَاىَ ، وَشَدَّ قَتْلَاهُ وَأَسْرَاهُ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرَّ يَجْرُونَ
وَلَا جَرِيحَاتٍ لِئَتَمَّيزَ عَنْ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَّ حَى ،
وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَذَا كَى وَمَوْتَى وَجَرَّ بِي فَهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَّامَى وَيَتَامَى
عَلَى وَجَاعَى وَحَبَّاطَى »

أقول : اعلم أن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ،
إلا إذا لم تجر على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية ^(١) ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعْوَنَ الْهُوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءِ وَهَنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » في البيت كالكلب والعبيد
من صيغ الجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ،
ولو كان كالعبيد والكلب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف
على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل
التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل
على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال :
تلتحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا
قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل
في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل
هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فسكما أن
معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمرى ، كذلك معنى
طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه
المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعْمِيل بمعنى مفعول على فَعْمَلِي ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً للآفات والمكاره التي يُصَابُ بها الحي ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضاً لغير فَعْمِيل المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين ، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حَمِيد ؛ ومنه سَعِيد في لغة من قال سَعِيداً - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله^(١) - فلا يقال : حَمْدِي ولا سَعْدِي ، وكذلك لا يقال فَعْمَلِي في جمع ما انتقل إلى الاسم من هذا الباب وهو ما دخله التاء ، كالدَّبِيحَة والأَكِيلَة والضَّحِيَة والنَّطِيحَة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسم لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي

هذه قتيلة فلان وجريحتة ، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عند البصرية ، وقال الكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أي قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ، وقد تجيء بمعنى مفعول قليلاً كالذكر الحكيم أي المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيراً كالجلس والحليف » اهـ

(١) قال في اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : تقيض شقي ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد - بالضم - فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأنتى بالهاء . قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعدة الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفتح يفرح) فهو سعيد » اهـ والحاصل أن سعيداً يجوز أن يكون فعيلًا بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذي من باب فرح ويجوز أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدي الذي من باب فتح ، فقول المؤلف . « في لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ من المبنى المجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدي ، لأن المبنى المجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدّله من النعم ، وكذا الأكلة ليس بمعنى المأكول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكلة إذا أكل ، بل الأكلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ، والرّميّة بالصيد ، والنطيحة بالشاة الميته بالنطح ، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو المُنْجَلُ والمُدْهَنُ والمُسْعُطُ ، والموضع كالمَسْجِدِ ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكلة ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز^(١) ، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافيمن سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل^(١) والذبيحة

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانتضى فهو حقيقة ، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامة العضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب : « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً ، وبعد وجوده منه وانتقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولها مجاز مطلقاً ، وثانيها : حقيقة مطلقاً ، وثالثها : إن كان ما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز ، وإلا (أى وإن لم يمكن بقاؤه كالتكلم والاختبار ونحوهما) فحقيقة » اه كلامه ، فان كان قول الرضى « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع وانتضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيدبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم
يضح به بعد ، ومثله القَتُوبَةُ^(١) والحلوبة لما يصلح للقتب والحلب ، فلما خرجت
الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى ، وما لم يخرج
منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى ، كما حكى سيبويه شاة ذبيح وغنم
ذبحى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فعلى أن يكون جمعاً لفعيل في معنى مفعول بمعنى مصاب
بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فعيل بمعنى
الفاعل ، نحو مريض ومرضى ، لمشابهته له لفظاً ومعنى ، ويحمل عليه فعل كزمن
وزمنى ، وفعل كميّت وموتى ، وأفعل كحمتى وجربى ، وفاعل كالكى ،
وفعلان كرجل سكران وقوم سكرى ورجل زوبان^(٢) ، وهو الذى أثنى

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم .

« لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع

(١) قال فى اللسان : « القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتاباً ، قال
اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها للشيء مما
يقتب . وفى الحديث « لا صدقة فى الابل القتوبة » . القتوبة بالفتح التى توضع الأقتاب
على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل
صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده
وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « راب الرجل روبا ورعوبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو
نعاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائراً البدين والنفس .
ورجل رائب وأروب وروبان ، والائى رائية ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ،
من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أثنىهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوْبِي ، ولا يبعد أن يكون سَكْرِي وروْبِي في مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثاً لفعْلان ، وذلك لأن مؤنث فعْلان الصفة من باب فَعِلْ يَفْعَلْ قِيَّاسُهُ فَعَلِي وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كَيْسِي ^(١) فحَمُول على الحمقى ، بالضدية ، وليس هذا الحمل مطرداً ، فلا يقال بَحْلِي ولا سَقَمِي

قوله « كما حملوا أيامي و يتامى على و جاعى و حَبَّاطِي » اعلم أن أصل فَعَالِي في جمع المذكور أن يكون جمع فَعْلَانِ فَعَلِي كما يجيء ، نحو سكران وسكارى ، وفعْلَانِ كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فَعِلْ يَفْعَلْ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، و فَعِلْ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما ، أعني باب فَعِلْ يَفْعَلْ ، تشاركنا في كثير من

فاستثقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامًا

وهو في الجمع شبيه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعي : واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى « اه

(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كاس كيساً ، وهو كيس

وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الخطيئة :

وَاللَّهِ مَا مَعَشَرَهُ لَأُمُورًا جُنُبًا فِي آلِ لَأِي بِنِ شَمَّاسٍ بِأُ كِيَّاسٍ

وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكَيْسَ الْكَيْسِي إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحُمَقِي فَكُنْ أَنْتَ أَحَقًّا

إنما كسره هنا على كيسي لمكان الحمقى ، أجرى الضد مجرى ضده « اه
والبيت الذي أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المري ، وهو من شعر الحماسة
وانظره في باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزي طبع بولاق)

(ج ٢ - ١٠)

المواضع ، نحو عَطِشٍ وَعَطْشَانٍ وَصَدَّ وَصَدَّيَانِ وَعَجَلٍ وَعَجَلَانٍ ، ثم حمل فَعَلَ في بعض المواضع في الجمع على فعْلَانِ ، ففعل في جمع وَجِعٍ وَحَبِطٍ : وَجَعَى وَحَبَّطَى ، حملا على نحو سَكَرَانَ وَسَكَرَى وَغَرَّثَانَ وَغَرَّثَانِي ، ثم شارك أَيْمٌ وَيَتِيمٌ باب فَعَلَ من حيث المعنى لأن الأئمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيَامِي وَيَتَامِي ، فهما محمولان على فَعَلَ المحمول على فَعْلَانِ ، وفي الكشاف : أصل أَيَامِي وَيَتَامِي يتأتم ويتأتم قلب^(١) ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كيريض على يتامي ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمي كأسرى ، لأن اليتيم من وادي الآفات والواجاع ، ثم يجمع فعلي على فعالي كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتأتم ثم يتامي على القلب » اه
وقال في تفسير سورة النور : « الأيامي واليتامي أصلهما أياتم ويتائم فقلبا ، والأيام للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيما ؛ إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو ثيبين ، قال :

فَإِنْ تَنَكَّحْتَنِي أَنْبَحُ وَإِنْ تَتَّأَيَّمْتَنِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَتَأَيَّمُ
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأئمة والكزيم والقرم » اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامي وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالي ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعل ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمي جمع يتيم إلحاقاً له بباب الآفات والواجاع ، فإن فعيلاً فيها يجمع على فعلي ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقلوب يتائم ، فإن فعيلاً الاسمي يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

معايا^(١) جمع مُعَي شاذ كما يجيء في هذا الباب ، وأيضا جَمَع فَعِيل المدكر

لكن يتيم جري مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجرى على موصوف ،
ثم قلب فقيل يتامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفا ،
وقد جاء على الأصل في قوله :

* أَطْلَالَ حُسْنٍ فِي الْبِرَاقِ الْيَتَائِمِ * اه

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعا
للزمنخشري ومن تابعه إلى أن أيامي مقلوب أيائم لأن فعلا وفعلا لا يجمعان على
فعالي ، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويتيم أيضا جري مجرى الأسماء الجامدة ،
لأن فعلا الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر في
تفسير سورة النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع
على يتائم ثم قلب فقيل : يتامى ، أو جمع على يتمى كأسرى ، لأنه من باب
الآفات ، ثم جمع يتمى على يتامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ
لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيوييه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى
وأيامى على وجاعى وحباطى ، لقرب اللفظ والمعنى » اه ويريد بقرب اللفظ
أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد ، وبقرب المعنى أن الجميع من
الآفات على ما ذكره الرضى

وتقول : إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمنخشري لا تخلو عن
مساحة ، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبق بهذا القول ، وأصله لأبي على الفارسي
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، فقد قال في اللسان :
« وأما أيامى فقيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسي :
هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اه

(١) قال في اللسان : « أعي السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل
معايا : معيبة ، قال سيوييه : سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معايا . وهو
المطرده ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فعائل شاذ^(١) كفظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميِّت وأجربَ على نحو قَتيل » أي : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة في المعنى فَلأنَّ يحمل عليه مريض مع مشاركته له في اللفظ والمعنى أجدر

قوله « لِيتميز عن فَعِيلِ الأَصْلِ » يعني أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذي بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحِيمُونَ وَرَحِيَّاتٌ وَكَرِيمُونَ وَكَرِيمَاتٌ ؛ فلم يجمع الذي بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما^(٢)

قوله : « شذ قُتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذها أن فَعِيلاً بمعنى المفعول حمل على فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاي » أصله معاني بياءين أو لاها مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معايا » يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألفاً لتحر كها وانفتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء في مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء في معاني أشد ثقلاً منها وحدها في مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما نقلناه لك آتفا عن الكشاف ومن تابعه أن الزمخشري ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتما اسماً . وفعل إذا كان اسماً يجمع على فعائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضاً يجمع فعيل المذكور اسماً على فعائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجهها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال في شرح المفصل (ح ٥ ص ٥١) : « ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكور والمؤنث بالعلامة فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فعّالَى في المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعّالَانَ ، وقد يضم فاء فعّالَى الذي هو جمع فعّالَانَ فعلى خاصة كما يجىء ، نحو سُكّارى وكسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرّان ولَهْفان لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يُضم أول فعّالَى جمع فعّالَانَ ، والتزموا الضم في هذا المحمول

واعلم أنه قد يجىء الفعيلة بمعنى الآلة كأوسيلة لما يتوسّلُ به : أى يُقرب ، والذريعة لما يتدرّع به ، والدريئة للبعير^(١) وشبهه يُدرى به الصيد : أى يختل

قال : « المؤنث ، نحو صبيحة على صباح وصباح ، وجاء خلفاء ، وجعلته جمع خليف أولى ، ونحو عجوز على عجائز »

أقول : إذا لحقت التاء فعميلا في الوصف فإنه يجمع على فعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صباح وظراف ، في جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

(١) قال في اللسان : « والدريئة : الحلقة التي يتعلم الرامي الطعن والرمى عليها قال عمرو بن معديكرب :

ظَلَلْتُ كَأَنِّي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةٌ أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وَفَرَّتِ

قال الأصمعي : هو مهموز . وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين : « دريئة أمام الخيل » الدريرة : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريرة مهموز : البعير أو غيره الذي يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى « اه ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ، وادريته على افتعلت ، وتدريته على تفعلت ؛ إذا ختلته ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أُدْرِى الظَّبَّاءَ فَإِنِّي أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا
وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتُ نِي إِذْ رَمَيْتُنِي بِسَهْمِكَ ؛ فَالرَّامِي يَصِيدُ وَلَا يَدْرِى

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولاً كالكبيرة —
 بفعائل ، دون المذكر المجرد ، وقد شد نظائرُ في نظير ، وكرانه في كرية ، بمعنى
 مكرهه ، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده ، فهو في الصفة نظير صحيفة
 وصحائف في الاسم ، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار و كبار وسمان ، في
 صغيرة وكبيرة وسمينة ، ولم يقولوا نسوة كبار و صغائر وسمائن ، وجاء فيه حرفان
 فقط على فعلاء ، نحو نسوة فقراء و سفهاء ، قالوا : وإنما جاء خلفاء في جمع خليفة ؛
 لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر ، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء ،
 فكأنهم جمعوا خليفة على خلفاء ، وقد جاء خليف ، أيضاً ، فيجوز أن يكون
 الخلفاء جمعه ، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفردة ، قال :

٦١ — إن من القوم مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودٍ^(١)

يريد ولا يختل ولا يستتر . وقال سحيم بن وثيل الرياحي :

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
 وقال أيضاً :

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةَ الْكِنَانِ تَدْرِينَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمرو بن مسعود بن عدى
 الأَسدي ، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله . والذي في جميع النسخ «أبي موسى»
 والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خلف) وفي شرح
 المفصل لابن يعيش «وما خليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود .
 والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء ، والخليفة
 الذي يخلف غيره : أي يعقبه ويقوم مقامه ويعني غناه وإن لم يستخلفه ، وإذا صح
 مجيء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء ، وكان
 خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف ، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي :
 « إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا
 حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون مآرخم في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فعالة كامرأة طوالة ، أن يكون كجمع فعيلة ، مساواة مذكرة
مذكّره كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فقول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث
من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيلة ، نحو عجوز وعجائز (١) ،
ونحوص ونخائص (٢) ، وإذا دخله التاء للمبالغة ككفر وقة جمع بالالف والتاء
واعلم أنه قد جاء في فعال المؤنث من غير تاء فعائل ، وهو قليل ، كعجائن
في جمع ناقة هجان ، حملا على فعالة ، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كامرأة
جبان على فعائل ، بل مذكرة ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلُ الْأَسْمِ ؛ نَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ ، وَجَاءَ حُجْرَانُ
وَجِنَانُ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ ، وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ
فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فاعل - بفتح العين وكسرهما - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا
لا ينكسر ، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطواييق (٣) ودوانيق (٤) وخواتيم ،

* لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ *

يريد مكرمة اه

(١) العجوز : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو
هو لغية رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه
(٢) النخوص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز
نخوص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لحمها
(٣) طواييق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو العضو من أعضاء
الإنسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوايق ، وقد جاء فيه طواييق بإشباع
الكسرة

(٤) دانق - بفتح النون وكسرهما - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ،
وربما قالوا : داناق ، فاذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما
قال المؤلف في الخواتيم

وايس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - * أَخَذَتْ خَاتَامِي بغيرِ حَقِّ (١) * *

نخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل

وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان (٢) وَفُعْلَان كجِنَان (٣) ، والأول أكثر : أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كرا كب الذى هو مختص برا كب البعير كما قلنا فى أ كيلة ونطيحة وقطوبة وحلوبة ، وفارس المختص برا كب الفرس ، وزاع المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان فى الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على فَعَال أيضا كِرِعَاء وصِحَابٍ ، وذلك لأن فاعلاً

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله

* يَامِي ذَاتَ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ *

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسرها - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء - وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضاً ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرَجٍ وَفَرَوَةٍ وَأُعْرِمُ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا
قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعل وإن لم يكن فى كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما » اه

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتنانهم عن

الأبصار فلا يرون

شبهه بفعيل حين جمع على فعلان كجريب وجربان ، وفعيل يجمع على فعال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فواعل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فواعل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فوارس ، وقال غيره : جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهوالك ، قال السيرافي : وجاء في الشعر

٦٣ - وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ^(١)

وذ كر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل ، وأنه في الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ - وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاصِي الْأَبْصَارِ^(٢)

(١) هذا عجز بيت لعنتية بن الحرص ، وصدره قوله :

* أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ *

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والغوائب : جمع غائب . روى أن عنتية بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغوائب . والاستشهاد بالبيت في قوله « غوائبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتى في شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَا مَدْحَنَ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها * نوا كسى الأذقان * وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع أحمر ، والأخضع الذى فى عنقه تطامن فى أصل الخلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل في جميع ما ذكرنا ؛ إذ يجوز أن يكون الهواك جمع هالكة :
 أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله
 تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكة
 وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا
 مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أفعلة كواد وأودية ، كأنهم
 استثقلوا الواو في أول الكلمة لجمعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها
 لو جمع على فعلان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواثب ^(١) » لم يخافوا في الاسم التباس جمع
 الذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم
 يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا
 التاء ، فإذا حذفها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكوره
 ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاثب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا
 في كواثب

بضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :
 جمع ناكس ، وهو المطأطيء رأسه ، ويروى : نواكسى الأَبصار : على أنه جمع
 مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع
 ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة
 منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت
 الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى : ورافدور ورافد ، وفارس وفوارس ،
 وهالك وهواك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،
 وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كتفى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :
 لهنَّ عليهم عادةٌ قدَّ عرفنَّها إذا عرَّضَ الخطى فوق الكواثبِ
 وفي الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التانيث مجرى تائه
لكونها علامة التانيث مثلها كما يجيء بعد : النَّاقِئَاءِ وَالْقَاصِعَاءِ وَالْدَّامَاءِ جحرة
من جحر اليربوع^(١) ، والسايياء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا
في خُمْفُسَاءَ : خَنَافَسَ ، كما قالوا في قُنْبُرَةِ : قَنَابِر^(٢)

جمع
فاعل
الصفة

قال : « الصِّفَّةُ ؛ نَحْوُ جَاهِلٍ عَلَى جُهْلٍ وَجُهَّالٍ غَالِبًا ، وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا ، وَعَلَى
قُضَاةٍ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ، وَعَلَى بُزْلِ وَشُعْرَاءَ وَصُحْبَانَ وَتِجَارَ وَقُعُودٍ ، وَأَمَّا فَوَارِسُ
فَشَاذٌ ، وَالْمَوْنَتْ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمٍ وَنَوَائِمٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحِيَّضٌ »
أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فعلٌ ، كَشُهْدٍ وَغِيَّبٍ وَنَزَلَ
وَصُومٍ وَقَوْمٍ ؛ وَقِيلَ : صِيمٌ وَقِيمٌ ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقيل : صِيمٌ
وَقِيمٌ . وليس بخارج عن فعل بضم الفاء ؛ وكسرهما لأجل الياء ، كَشِيُوخٍ وَشِيِيَخٍ
وتقول في الناقص : غَازٌ وَغَزَى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصعة اليربوع - بضم ففتح -
أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر
حفرا آخر يقال له : الناقعاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (بفتححتين) ، فلا
ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى الناقعاء فضر بها
برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والناقعاء ،
والداماء ، والراهطاء ، والعانقاء ، والحائياء ، واللغز (بضم ففتح) وهي اللغيزي
أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح :
ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم العلعل ،
قال طرفة :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبِيضِي وَاصْفِرِي
وَنَقْرِي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقِرِي قَدْ ذَهَبَ الصِّيَادُ عَنْكَ فَابْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَال ، كزُوَارَ وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أعنى فُعَلًا وفُعَالًا

ويجىء على فعلة أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأواين ، نحو عَجَزَةٌ وفسَقَةٌ وكفَرَةٌ وِبَرَرَةٌ وخَوْنَةٌ وحوَاكَةٌ ، ويقال : حَاكَةٌ وبَاعَةٌ أيضاً ، كما يجىء في الإعلال

وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال الفراء : أصله فُعَلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الماء من أحد المثليين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهة^(١) وغزى^(٢) وليس بجمع ، وذلك لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان : « فره الشيء - بالضم - يفره فراهة و فراهية ، وهو فاره بين الفراهة والفروهة ؛ إذا كان حاذقاً بالشيء ، وإذا كان نشيطاً قوياً أيضاً ، قال الجوهري : فاره نادر مثل حامض ، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مליح ، ويقال للبردون والبغل والحمار : فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة ، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة ، وفره أيضاً مثل بازل وبزل وحائل وحول . قال ابن سيده : وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع ، لأن فاعلاً ليس مما يكسر على فعلة . قال : ولا يقال للفرس : فاره ، إنما يقال في البغل والحمار والكلب وغير ذلك . وفي التهذيب : يقال : بردون فاره وحمار فاره ، إذا كانا سيورين ، ولا يقال للفرس إلا جواد ، ويقال له : رائع ، وفي حديث جريج دابة فارهة : أى نشيطة حادة قوية » اه بتصرف . والجمع القياسى لفاره فره مثل رقع ، وفرهة مثل سكرة ، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده :

الغزى : اسم للجمع . قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَهُمْ وَحَتَّى الْحِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فعل بضمّتين ، كَبَزُل (١) و شُرُف (٢) ، تشبيهاً بفَعُول
لمناسبته له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين ، وأما الأَجُوف
نحو عَوِط (٣) و حَوِيل (٤) ، جمع عَائِط و حَائِل ؛ فيجب عند الجميع إسكان
واوه للاستتقال ، وأما عَيْطٌ بمعنى عَوِط فإنه من اليأى ، كسر الفاء لتسليم الياء كما
في بيض جمع أَبْيَضَ

ويكسر على فُعَلَاءَ كجهلاء وشُعَرَاءَ ، تشبيهاً له بفَعِيلٍ نحو كَرِيمٍ و كَرَمَاءَ ،
فَفُعُلٌ و فُعَلَاءٌ ليسا بمتمكنين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر
وأكثر ما يجيء فُعَلَاءٌ في هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاءٍ وَيَوْمًا بِسُرْيَةٍ وَيَوْمًا لِحَشْحَاشٍ مِنَ الرَّجُلِ هَيَّضَلِ
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، وناد وندى ، وناج
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسبويه « اه عن لسان العرب بتصرف
(١) البزل - بضمّتين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه ،
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملاً ، على
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمّتين - : جمع شارف ، وهو من السهام العتيق ، ومن النوق
الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شرف - كركع ، وعلى شروف
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :
عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلتقح ، أو التى لم تلتقح
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كجُهَلَاءَ وجُبُنَاءَ وشُجَمَاءَ ، ويجيء أيضاً فعلاءً كثيراً جمعاً لفعيل بمعنى مفاعل
كجُلسَاءَ وحُلَفَاءَ

وجاء فاعل على فُعْلَانٍ أيضاً كَشُبَّانٍ ورُعِيَانٍ ، تشبيهاً بفاعل الاسم
كجُجْرَانٍ

وجاء على فِعَالٍ كَجِيَاعٍ ونِيَامٍ ورِعَاءٍ وصَحَابٍ ، وعلى فُعُولٍ كَشُهُودٍ وحُضُورٍ
ورُكُوعٍ ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُولٍ أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك اغلبيته

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قياساً ؛ لِإِلْحَاقِهِمْ

غير العقلاء بالموث في الجمع ، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث ،
فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٍ ، وأيامٌ مَوَاضٍ

وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدره كحائض فقياسه

فَوَاعِلٍ وفُعَلٍ بحذف التاء .

قال « المُوَثُّ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَنْثَى عَلَى إِنْثٍ ، وَنَحْوُ صَحْرَاءَ عَلَى

صَحَارَى ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عِطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ

بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعَلَى أَفْعَلٌ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغْرِ ؛

وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع
ما آخره
الف
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو

فوقها ؛ فما ألفه رابعة : إذا لم يكن فعلى أفعل ، ولا فعلاءً أفعل ؛ يَطْرُدُ جمعه بالألف

والتاء ، ويجوز أيضاً جمعه مُكْسَرًا ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين :

الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم ،

فيقال في المقصورة فعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفي الصفة فعَالَى

بِالْأَلِفِ لِأَنَّ كَجَبَالَى وَخَنَائَى ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَالَى مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مَا يَجِيءُ ،

ويقال في الممدودة فعالي بالألف المبدلة وفعال كجوار في الأحوال الثلاث ، ويجوز فعالي قليلا ، وهو الأصل كما يجيء بيانه ، والثاني : أن يجمع على فعال كإناث وعطاش وبطاح وعشار ، في أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء^(١) ، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولوا أنثى ، ولما قالوا خنثى لم يقولوا خنث^(٢) ، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بألف التانيث للزومها ، فتجعل كلام الكلمة ، وأما حذفها في الجمع على فعال فنظرا إلى كون الألف علامة للتانيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء ، فيجعل نحو عطشى وبطحاء^(٣) وأنثى كقصعة وبرمة ؛ فيكون عطاش وبطاح وإناث كقصاع وبرام ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فعلة وفعله لكونه أشبه بفعالي الذي هو الأصل كما تقرر ، وحمل نحو نفساء وعشراء على فعلى فجمعها على فعال وإن لم يكسر فعلة بضم الفاء وفتح العين على فعال ؛ لما قلنا من مناسبه لفعالي التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسة بسبب حركة العين . كما عرفت في النسب في نحو حبارى^(٤) وجمزى^(٥)

(١) الشراء من النوق : التي أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل : ثمانية أشهر ، وقيل : هي كالفساء من النساء .

(٢) حكى صاحب القاموس أنه قد قيل : أنثى أيضا في جمع الأنثى كما حكى في اللسان أن خنثى جمع على خنث كإناث - وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الْخِنَاثُ بَنُو قَشِيرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في نفيه أن الجوهرى لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٥٥٣٦ من هذا الجزء)

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر (ص ٣٦ من

هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فُعَلَى كَأَرْبَى ^(١) وشُعْبَى ^(٢) ولا فَعَلَى كالمَرَطَى ^(٣) والدَّقْرَى ^(٤) ولا فَعَلَاءَ كالثَّادَاءَ ^(٥) ، لا على صيغة الأقصى ولا على فِعَالٍ ، ولو كسرت فالقياس فِعَالٍ كما ذكرنا في نحو نَفَسَاءَ ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء ^(٦) ، والدليل على أن ألف فَعَالَى في الأصل ياء أنا لو سميننا بِحَبَالَى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بِحَبَارَى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيْرًا ، كما بين في باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول : « حُبَيْلٍ » بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جَوَّارٍ وَمَسَاجِدِ عَامِينَ : جَوَّيْرٍ وَمُسَيِّجِدٍ ، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَّاءٍ في جائية ، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين ، أعني حَبَالَى وَجَوَّاءٍ ، فرقا بين ألف التأنيث وغيره : من الألف المنقلبة كما في مَلْهَى ، وألف الإلحاق كما في

(١) الأربى - بضم الهمزة وفتح الراء - : اسم للداهية

(٢) شعبي - بضم ففتح وآخره ألف مقصورة - : اسم موضع بعينه في جبل

طبيء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندي

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا أُوْمًا لَا أَبْلَاكَ وَاغْتِرَابًا

(٣) المرطى - بفتحات - : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون

الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقاة مرطى ، إذا كانت سريعة .

(٤) الدقري : الروضة الحسنة العميمة النبات

(٥) الثاداء : المرأة الحمقاء ، وفيل : الأمة ، قال السكيت :

وَمَا كُنَّا بَنَى ثَادَاءَ لَمَّا شَفِينَا بِالْأَسْنَةِ كُلِّ وَتَرٍ

(٦) يريد أن قلب الياء ألفا في الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أرطى^(١) ، وهذا كما يجيء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائية وشواء وإداوة^(٢) وأداوى ، بخلاف برية وبرايا ، لما كان الألف في شائية وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف برية ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ماجاء في ألف التانيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدرى ومدار^(٣) ، مدارى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرده ، وقال السيرافى : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا فى مدهى : ملاه وملاهى ، وفى أرطى : أرطى وأرطى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع

وأما ذو الممدودة الرابعة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعلى بالألف ، وذلك لأنك تقلب فى الجمع الأقصى ألفه التى قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما فى مصابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها فى الأصل ألف تانيث عند سيديويه كما فى حبلى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت فى كتاب وحمار فاجتمع ألفان فحركت الثانية دون الأولى ؛ لأنها المد كما فى حمار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واوآ ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها فى الخارج ، وذلك لأن الواو والياء فى مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما فى كساء ورداء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أرطى : انظر (ج ١ ص ٥٧)

(٢) إداوة : انظر (ج ١ ص ٣١)

(٣) مدرى : انظر (ج ٢ ص ٤٠)

أعنى الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما
يجيء في باب الإعلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا
الأصل ، قال :

* لَقَدْ أُغْدُو عَلَى أَشَقِّ * رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ * (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع
الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع لهطابقة كما في
كرسي وكراسي ، وأيضا الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفا كما كان ،
وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرايس (٢) والقراير (٣) فيقولون : الكرايس
والقراير فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أثاف (٤) وعوار وكراس

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٤)

(٢) الكرايس : جمع كراس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض
مغرب فارسيته بالفتح ، غيره لغزة فعلال

(٣) القراير : جمع قرقور - كهصفور - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة
خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأثافي - بتخفيف الياء - جمع أثفية - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها
فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي
ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم
يقول : ثفت - بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد الثاء ،
وبعضهم يقول : آثفت على أفعال ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة
لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل
كما قال خطام المجاشعي :

* وصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَيْن * (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية -

في أنافيّ وعَوَارِيّ وكراسيّ ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء في جميع أحوالها ،
والأوّل بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهي قاب الياء
ألفا لصيرورته كدَعَاوٍ ، بسقوط المد الذي كان قبل ألف التانيث ، فتقول :
صَعَارِيّ وَعَدَارِيّ وَصَلَا فِي (١) ، ولا يجوز هذا في الإلحاق ؛ لاتقول في حرباء :
حَرَابِيّ (٢) ، بل يجب في مثله حَرَابِيّ ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لأن
جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التانيث أولى بالمحافظة عليها
لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسي جمع إنسيّ ككراسي جمع كراسي ،
وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرابي جمع ظربان
وقد ألحق بباب صحاري وإن لم يكن في المفرد ألف التانيث لفظان ، وهما

كقتلة - قلبت الياء ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثفة -
بتشديد الثاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثفة - ككرمة : فوزن « أثفية » في
لغة من قال : ثفيت - أفعولة ، وفي لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال
أثفوية ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلا في : جمع صلفاء ، وهي الأرض الغليظة الشديدة ، وقد ذكر في
القاموس أنه يقال في جمعه : صلافي - بكسر ما قبل آخره -
(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هو رأس المسمار في حلقة الدرع ؛
قال لييد :

أَحْكَمَ الْجُنْثِيّ مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حَرِبَاءٍ إِذَا أُكْرِهَ صَلِّ
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :
هودوية نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بِخَاتَى^(١) وَمَهَارَى^(٢) ، فحوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أُثْفِيَّةٍ وَعَارِيَّةٍ : أَنَا فِي وَعَوَارَى^(٣) بِالْأَلْفِ ، وَالْحَقُّ

(١) البخاتي : جمع بختي - ككرسي - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب ، وهي الابل الخراسانية ، تنتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَعِشَ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِبَحِيرٍ قَدْ أَنَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى
يَهَبُ الْأَلْفَ وَالْحَيْوَلِ وَيَسْقَى لِبَنِّ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَنْجِ

الواحد بختي ، جمل بختي وناقاة بختية ، وفي الحديث « فأتى بسارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتي (بياء مشددة) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتي (بكسر التاء) وقيل في جمعها : بخاتي (بفتح التاء) اه بتصرف

(٢) المهاري - بزنة الصحاري ، ويقال : مهاري بزنة الكراسي ، ومهاري - كجوار - : جمع مهريّة ، وهي الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) العواري - بتشديد الياء ، وقد تخفف - : جمع عارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشئ تستعيره من غيرك ، وكان العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهرى : وأما العارية والاعارة والاستعارة فان قول العرب فيها : هم يتعاورون العواري ، ويتعورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرته الشئ أعيره إعاره وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فتاوى وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل معنى وناقاة مُعَيَّية
وجمّال أو نوق معّاي^(١) ومعّايا

وإنما أبقيت المقصورة الرابعة في التصغير بحالها نحو حُبَيْلى وقلبت في الجمع
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،
وذلك قيل في التصغير : أُنَيْعَام ، وفي التكسير : أُنَاعِيم ؛ لأن بعض أبنية التصغير
تتم قبل الألف وهو فُعَيْل ، فجاز المحافظة على الألف التي هي علامة الجمع ،
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التانيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هي فيه بالألف
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصِع وخنَافس في
قَاصِعَاء^(٢) وخنَفُساء ، وكذا قرأث وبرائك وجلائل في قرَبَاء^(٣) وبراءكاء^(٤)
وجَلُولاء^(٥)

وأما المقصورة كحُبَارَى فقال سيبويه : لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء ؛
إذ لو قالوا حَبَائِر وحبَارَى كما قيل في التصغير حُبَيْرٍ وحبَيْرَى ؛ لالتبس حبائر
بجمع فعالة ونحوها ، وحبَارَى بجمع فُعَلَى وفعلاء ، وفي التعليل نظر ، لأن
حُبَيْرَى في التصغير يلتبس بنحو حُمَيْرٍ . وقواصع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبَالِ

منه عارية فأعارنيها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار ؛
لأن طلبها عار وعيب « اه

(١) معّاي : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيأ إذا كل وتعب (أنظر
ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (ص ١٠٠ ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (ص ١٠٠ ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (ص ١٠٠ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

في الموضوعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حَبَّارِي حَبَّائِرٌ وَحَبَّارِي ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عِرَاضِي ^(١) عَرَاضِي ، وإنما لم يجز في نحو قرِيثَاء وبراكاء وجلولاء حذف المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكامة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والمدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عَرِيضِيْن في تصغير عِرَاضِي بِحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفِيْسَاء لكون الألف كالكامة المنفصلة كما في نحو بَعْلَبِك ، وإنما لم يجز خِنَافِيْسَاء وزَعَاْفِرَان كما جاز خُنَيْفِيْسَاء وزُعَيفِرَان للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف اللفظي به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك ، كتاء التأنيث في نحو مَلَائِكَة

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَالِيَا ^(٢) فالحذف لا غير ،

نحو حَوَالِي

وأما فُعَلِيْ أَفْعَلٍ وَفَعَلَاءَ أَفْعَلٍ فلم يجمعما أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أُنثَى وصَحْرَاء .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقصر في فَعَلَاءَ عَلَى فُعَلٍ إِتْبَاعاً لمذكره ، نحو أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءٌ وَحُمُرٌ ، وفي الفُعَلِيْ عَلَى الفُعَلِ تشبيها لألفه بالتاء ؛ فالكُبْرِي فِي الكُبْرِي كَالفُرْفِ فِي الفُرْفَةِ ، والفُعَلِ فِي الفُعَلِيْ غَيْرِ فُعَلِيْ أَفْعَلٍ شاذ ، كالرُّؤْيَى فِي الرُّؤْيَا ، خلافا للفراء

وكان حق رُبِّي ^(٣) أن يجمع على رَبَابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل : رَبَابٌ

(١) أنظر (١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩)

(٣) ربي - كحبي - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضا ،

والحديثة التاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كَرُخَالٌ ^(١) وتُوَامٌ ^(٢)
وأرى أن صَحْرَاءَ] في الأصل فعلاً أفعل ؛ كأن أصله أرض صَحْرَاءَ :
أى في أولها صُحْرَة ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء] ^(٣) فتوغل في باب
الاسمية ، فلم يجمع على فعل ، بل على فعّال ، وكذا البطحاء أصله باب حَمْرَاءَ ،
الآتري إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي
في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأرقم ^(٤) ، بل يُصْرَفُ ، وحتى لم يجمع على
البَطْحِ ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البطح ، وكذا حَرَمَى
في الأصل من باب عَطَشَى ، أعنى فعّال فعلان ، من « حَرَمَتِ النعجة » إذا
اشتتت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فعّال من فعلان ، لكانت تقول حَرَمَانٌ وحَرَمَى
وإنما جمع فعّال كسَكْرَانٍ على فعّال ، تشبيهاً للألف والنون بالألف
المدودة ، فسكْرَانٌ وسكْرَى كصحراء وصحارى

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهى
الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقداح ،
(٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توأم ، وهو الذى يولد مع غيره
في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توأم . قال فى اللسان : « قال الأزهري :

ومثل توأم غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اه
(٣) هذه العبارة فى النسخ الخطية ، والموجود فى المطبوعات « وأرى أن صحراء
من باب حمراء فتوغل الخ »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ،
ويقال لأنثاه : أسودة ، نظراً لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ،
نظراً لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسود على
أسودات أيضاً . والأرقم : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف
فسمى به أيضاً

قال : « وأفعل : الإسمُ كيفَ تصرّفَ نحوُ أجَدَلٍ وإصْبَعٍ وأحوصٍ ،
 على أجَادِلٍ وأصَابِعٍ وأحَاوِصٍ ، وقولهم حوصٌ للمسحِ الوصفيةِ الأصليةِ ،
 والصفةُ نحوُ أحمرَ على حُمْرَانٍ وحُمُرٍ ، ولا يُقالُ أحمرُونَ لتمييزه عن أفعلِ
 التفضيلِ ، ولا حمرًاواتٌ لأنه فرعهُ ، وجاءَ الخضراواتُ لغلبتهِ اسمًا ، ونحوُ
 الأفضَلِ على الأفاضلِ والأفضالينَ »

جمع أفعل
اسما وصفة

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحوص^(١) » جمع أحوص ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحر
 حمراء ، فجمعه فُعُلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلا ، اسما جاز جمعه على أفعل كأفعل
 الاسمى ، وجاز جمعه على فُعَلٍ نظرا إلى الأصل ، وعلى أفعلون إذا كان عالما
 للعاقل ، وعلى أفعلات إذا كان عالما للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على حمران وحمر » الوصف إما أن يكون [على] أفعل
 فعلا ، وأفعل فعلى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو
 « مررت برجل أحر » أى رجل أحمر ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ،
 كما مر فى بابهِ ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل
 التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أحر إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق
 فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر
 ابن كلاب ، وجمعوا على الأحوص ، نظرا لما عرض من الاسمية ، وقد قيل :
 أحوصة - بزيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل
 كل واحدا حوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع
 الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أتانى وعيد الحوص من آل جعفر
 فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصا

بعد العلمية^(١) والمطرود في تكسير أفعال فعلا. وفي مؤنثه فُعل ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح ١ ص ٦٠) « وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر علما تم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » وقول الرضى في شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله « في حكم واحد » يعنى في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، في حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة ، فاذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضاده وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مر يد إيجاب معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها في الأغلب مجردة

الضرورة الشعر . ويجي ، فعلان أيضا كثيرا كسودان وبيضان
قوله : « ولا يقال أحمر من أفعال التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه
من جمع التصحيح في شرح الكافية^(١) ويجوز أفعال وفعلوات لضرورة
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو ، و قليلا ما يباح ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر
لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله
في أفعال فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفعال التفضيل نحو أعلم : فانك إذا سميت
به ثم نكرته : فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيويته
الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا
خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر
كما يعمل أفعال فعلاء ، فاذا تجرد من من التبس بأفعال الاسمي الذي لا معنى للوصف
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعال فعلاء ، فلتبوت عمله
في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في
بيان كونه موضوعا صفة ، فاذا اتصل أفعال بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه
معنى التفضيل الذي هو وصف

وأما الثاني : فانما وافق الأخفش سيويته في منع الصرف مع من لظهور وصفه
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعال التفضيل
من حيث المعنى الوضعي ، فلونون لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر
بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف » اهـ

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « وأما الخاص من شروط
الجمع بالواو والنون فشيئان : العلمية ، وقبول تاء التانيث ، أما العلمية فمختصة
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارِ
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(١)

وعلان فعلی وما یتوی مذکره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذکرها ومؤنثها بالتاء لتأديتهما معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذکرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وأتان ، وجل وناقة ، وحصان وحجراة ؛ و یتوی مذکرها ومؤنثها كبشر و فرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحمراء وحمراء والأفضل والفضل وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمر و سكران ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارِ
حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعمور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم الكميث بن زيد الأسدي وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حلائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحمراء ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمراء جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً

قوله « وجاء الخضرَاوات لغلبته اسماً » غلب الخضرَاوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً ، ويجوز في نحو أرمل^(١) وأرملة أرملون وأرملات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيْطَانٍ وَسَلَاطِينٍ وَسِرَاحِينَ ، وَجَاءَ سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةٌ كَسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغُيَارَى »

جمع فعلان
الماوصفة

أقول : كل اسم على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كورشان^(٢) والسبعان^(٣) والظربان^(٤) ، يجمع على فعالين ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلاً ، كسلمان وعثمان وعفان ومحمدان وعطفان ، وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتكسير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التانيث ، كما مر في التصغير ، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صحار » مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة الملائمة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى نخلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صحيراء » لما لم

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والأنثى أرملة - بالتاء
قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَدَى الْأَرْمِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمِلِ الذِّكْرُ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة (انظر ج ١ ص ١٩٩)

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه (انظر ج ١ ص ١٩٨)

(٤) الظربان : دويبة منتنة الريح (انظر ج ١ ص ١٩٨) وانظر أيضاً

(ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة تمام بناء فُعِيلَ قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرَيْبَان »
في التصغير ، و « ظُرَابِين » في الجمع ، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا
في تصغير سامان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليمان » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظُرَيْبَان « ظُرَيْبِي » أيضاً كحِجْلِي في جمع حَجَل ،
ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سرْحَان^(١)
وضِبْعَان^(٢) سِرَاحٍ وضِبَاعٍ تشبيهاً بغيرِثَانٍ وغيرِثَاتٍ .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَانٍ بفتح الفاء سواء كان له
فَعْلِي ، كسكران وسكري ، أو لم يكن ، كندمان وندمانه ؛ جاز جمعه وجمع
مؤنثه على فَعَالِي ، وكذا فَعَالٍ ؛ لمشابهة فَعْلَانٍ لَفَعْلَاءَ بالزيادتين والوصف ،
وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَانٍ فَعْلِي ولا في فَعْلَانٍ فَعْلَانَةٍ ، وقد
يجمع في فَعْلَانٍ فَعْلَانَةٍ بينهما كندامي وندام ، ومع ألف التانيث لم يجمع بينهما
كما ذكرنا ، ففعل بَطَاحٍ دون بَطَاحِي ، وصَحَارِي دون صَحَارٍ ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فَعْلَانٍ بالضم كعُرْيَانٍ وخُصَّانٍ^(٣) ؛ لم تجمع على
فَعَالِي ؛ لأن فَعْلَاءَ بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَانٍ به ، فقالوا في
خُصَّانٍ وخُصَّانَةٍ « خُصَّانٍ » تشبيهاً بغيرِثَانٍ وغيرِثَاتٍ^(٤) ، وقال بعض العرب

(١) السرحان : الذئب (انظر ص ١ ص ٢٠١)

(٢) الضبعان - بكسر فسكون - الذكر من الضباع ، والأنثى ضبع - كعضد -
وضبعانة - كسر حانة - وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع
وضباع ، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات

(٣) الخمصان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي خمصانة - بالتاء -

قال الراجز :

أَعْجَبَ بِشَرِّ حَوْرٍ فِي عَيْنِي وَسَاعِدٌ أَبْيَضٌ كَاللَّحِينِ
وَدُونَهُ مَسْرَاحٌ طَرْفِ الْعَيْنِ خُمْصَانَةٌ تَرْفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) الغرثان : الجائع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجائع أشد الجوع ،

« خُمَصَانُونَ وَخُمَصَانَات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكرة ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَات » .

وأما فَعْلَان فَعَلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في أفعال فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية ^(١) .

ولم يجمع في عُرْيَانِ عِرَاءِ ، اكتفاء بعُرَاة جمع عَارٍ ؛ لأن العُرْيَانَ والعَارِي بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَان الذي مؤنثه على فَعَلَى خاصة ، وهو في كُسَالَى وسُكَارَى أرجح من الفتح ، وإنما ضم في جمع فَعْلَان خاصة لكون تكسيه على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم في قَدَامَى الطير : أى قَوَادِم ^(٢) ريشه ، وفي أُسَارَى ، جمع قَادِمَة وأَسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغي أن يكسرها عليه ، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا ،

والفعل غرث - كفرح - والائثى غرثى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانه
انظر (١٠ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء)

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التي تتعلق بهذا عن شرح الكافية
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه ، ثم المناكب ، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافي ، وهي التي بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهي التي تلي الخوافي ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال في الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرُبَابٍ وَقَوْمٍ وَرَهْطٍ وَنَفَرٍ ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالِي ليس جمع فعلى على توفية حروفه ، وعَجَالِي بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقَلَّاصٍ فِي قَلُوصٍ ، والثاني كَقَلَّائِصٍ ، حذف الزائد في عَجَلِي فبقى عَجَلٍ فجمع ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التانيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالِي بالفتح فليست للتانيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التانيث كما تقدم ، فالألف في عَجَالِي بالضم مجلوبة للتانيث كما في ضَمَّنِي وَزَمَّنِي ^(١) جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ ، قال السيرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بلى في المفصل أن بعض العرب يقول : كَسَالِي ، وَسُكَارِي ، [وَعَجَالِي] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى : (ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا) أنه قرىء ضِعَافِي وَضِعَافِي كَسَكَارِي وَسُكَارِي ^(٢)

جمع سائر
الصفات

قال : « وَفِيْعِلٌ نَحْوُ مِيَّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَبْدِنَاءٍ ، وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ وَفِسِّيَقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَغْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَاعِينُ [وَمِيَامِينُ] وَمَشَائِمُ وَمِيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَّاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ »

أقول : اعلم أن فيعلاً بكسر العين لا يجيء إلا في المعتل العين كسيّد ، وفتحتها لا يجيء إلا في الصحيح كصَيْقَلٍ وَحَبْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) في الكشاف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق) : « قرىء ضِعَافًا ، وَضِعَافِي ،

وَضِعَافِي نَحْوُ سَكَارِي وَسُكَارِي » اهـ ، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* مَا بَالَ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ * (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص
فُعْلَةُ المضموم فاءه بجمع الناقص ، كَقُضَاةٍ ، وفُعْلَةُ بفتح الفاء في غيره ككفَرَةٍ
وَبَرَرَةٍ ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيِّتٍ فَعِيلٍ ككريم ، والأصل مَوِيَّتٍ ،
أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء
لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيًا على
فِعْلٍ مُعَلٍّ فإنه لا يُعَلُّ بالقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيْلٍ (٣) وَحَوِيْلٍ (٤)
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء في قضاة : إنه في
الأصل مضعف العين نحو كَفَّرَ ، وأصله قُضِيَ ، فحذف التضعيف وعوض عنه
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو
أَهْوَنَاءٍ وَأَبْدِنَاءٍ ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فَعِيلٍ ،
وقال سيبويه : إنما جُمِعَا على أفعلاء لمناسبة فيعمل لفعيل في عدد الحروف ، كما
حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَةٍ وصيام ، وفي أموات وأكياس
وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٠٠ ص ١٥٠)

(٢) السويق : ما يتخذ من الخنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكُرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يخفف فيعمل بحذف العين فيصير كفعّل في الحركة والسكون ، وكذا نحو مَيّتٍ وسَيّدٍ وَآيْنٍ وَهَيّنٍ ، ومن قال في جمع قَئِيلٍ أَقْيَالٍ فقد حمله على لفظه ، والأول أكثر .

وأصل فيعمل أن يجمع جمع السلامة : في المذكر بالواو والنون ، وفي المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بحذف العين ، نحو الميئون والميئات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات في جمع مَيّتٍ ومَيّتة ، كما قيل أحياء في جمع حَيٍّ وَحَيّةٍ ، وهذا كما يقال : أنقاض في جمع نَقْضٍ ^(١) ونِقْضَةٌ ، وأنضاء في جمع نِضْوٍ ^(٢) ونِضْوَةٌ .

وجاء رِيضٌ ^(٣) للمذكر والمؤنث سواء ، حملاً على فَعِيلٍ بمعنى مفعول ؛ لأنها في معنى مرؤضة .

الملك الأعلى ، وأصله قيل - بتشديد الياء كسيد - نخفف بحذف إحدى الياءين ، وأصل اشتقاقه من القول . سمي بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول ، ويجمع على أقوال نظراً إلى أصله ، وعلى أقيال نظراً إلى لفظه ، وعلى مقاول ومقاوله وكانهم في هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه . قال لبيد :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكَرْسُفٍ بِأَيْمَانِ عَجْمٍ يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلَا
وقال الأعشى :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرَّبَابُ وَكَانَتْ كَعَذَابِ عَقُوبَةَ الْأَقْوَالِ

(١) النقص : المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما ، والمهزول بسبب السير ناقة أو جملاً

(٢) النضو : حديدة اللجام ، وسهم فسد من كثرة ما رمى به ، والثوب

الخلق ، والمهزول من الابل وغيرها

(٣) الريض - كسيد - : الناقة إذا كانت في أول عهدا بالرياضة ، وهي صعبة بعد ، وقال في اللسان : « الريض من الدواب : الذي لم يقبل الرياضة ، ولم يهر المشية ، ولم يذل لراكبه . قال ابن سيده : والريض من الدواب والابل

(ج ٢ - ١٢)

قوله « شرَّ ابون وحسَّانون » (١) بضم الفاء وفتحها ، وفسيقون ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالألف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابتها مفعلاً : لفظاً بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر ، وإنما قالوا في عوار (٢) وهو الجبان : عواوير ، لجره مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عوارة ؛ لأن الشجاعة والجبين في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبهوا عواراً ضد الذلول ، الذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكأنَّ رِيضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا
كَانَتْ مُعَاوِدَةً الرَّكَّابِ ذُلُولاً

قال : وهو عندي على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة « اه

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعاً ، وتقول للأنثى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبع العدواني :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قِيَامًا بِيَدِهِمْ كُلُّ فِتَى أَبِيضَ حُسَانًا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا
يَا ظَبِيَّةَ عَطَلًا حُسَانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْبِ
جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

قال سيبويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواوير ، في الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاظٍ بَلَوْتُ نَبِيَّ
فَتَمَّتْ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَاوِيرُ

وعواویر بكُلاب^(١) وكلايب ، وكذا فعل كزُميل^(٢) وجُببًا^(٣) وفُعَيْيل
كزُمَيْيل وسُكَيْيت^(٤) ، مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذي على مفعَل
كِهْدَاء^(٥) ومِهْدَار^(٦) ، أو على مفعِيل كِمَحْضِير^(٧) ومِعْطِير^(٨) ، أو على
مِفْعَل كِمِدْعَس^(٩) ومِطْعَن ، أو على فَعَال كَصِنَاع^(١٠) وَحَصَان^(١١) ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الحديدة التي على خف الرأئض ، ويرادفه
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلَا وَابِيكَ مَا يَغْنِي غِنَائِي مِنْ الْفَتِيَانِ زُمَيْيلٌ كَسُولٌ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

مَاعَابَ قَطُّ إِلَّا أَيْمِيمٌ فَعَلَّ ذِي كَرِيمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبْبًا بَطْلًا

وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ بِجُبْبٍ وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ بِيَّاسٍ

(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذي يجيء في آخر

الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص ٢٨١ ج ١)

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذي لا يعبا به

(٧) المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع الفرس

في العدو

(٨) المعطير : الكثير التعطر

(٩) المدعس - كمنبر - : الطعان : أي الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة

التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الحاذق . يقال : رجل

صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحصن وحصناء ؛ إذا كانت عفيفة

فِعَالٌ كَهِجَانٍ ^(۱) ، أو على فَعُولٍ كَصَبُورٍ ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فِعَالٍ وَفَعَالٍ وَفَعُولٍ صفات ، وأما تكسير مَفْعَالٍ وَمَفْعِيلٍ فَعَلِيٍّ مفاعيل كعقاليات وما أشير في مَقْلَاتٍ ^(۲) وَمِثْشِيرٍ ^(۳) ، وجمع مِفْعَلٍ مفاعل كمداعس في جمع مِدْعَسٍ ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ وَمَكْرَمُونَ وَمَكْرَمُونَ » أي : كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَزَنٌ بِرِيْبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَاِ فِلٍ
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة
(۱) انظر (ص ۱۳۵ من هذا الجزء)

(۲) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هي التي لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر :
(ويقال : هو كثير) :

بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مَقْلَاتٌ نَزُورٌ

قال في اللسان : « وامرأة مقلات ، وهي التي ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :

وَجَدِي بِهَا وَجْدُ مَقْلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَىٰ مُحِبُّ فَوْقَ مَا أَجِدُ
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(۳) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مئشير

وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأشر ، وهو المرح وهو أيضاً البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون ملاءمين ومشائيم^(١)
وميامين^(٢) ، تشبيهاً ، بمغرود^(٣) وممول^(٤) ، وكذا قالوا في مكسور :
مكاسير ، وفي مسلوخة : مساليخ ، وقالوا أيضاً في مفعل المذكر كوسر ومفطر ،
وفي مفعل كمنكر : مياسير^(٥) ومفاطر ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمن وهو البركة ، تقول : رجل
أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمن الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ،
ويمن الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا
الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ

فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَا مِنْ وَالْأَيَامِنُ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة (انظر ص ١٨٧)

(٤) الممول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل
الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها
لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للشباع كما قالوا
في طواييق وخواتيم - على رأى - (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء)
وكلمة مياسير نحتل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم
مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم
يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ، الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى
اليسر عند غير سيبويه (انظر ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به
الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَدَنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها في نحو معاليم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب في المُفْعِلِ المختص بالموث التجرّد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مَفَاعِلٍ كالمطافل والمشادن^(١) والمراضع ؛ لما مر في شرح الكافية في باب المذكر والمؤنث ، وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍ ومُتَلِيَةٌ لتي يتلوها ولدها ، وكلبة مُجْرٍ ومُجْرِيَةٌ لتي لها جرّو ، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون ، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرّة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ) وقال : —

٦٥ — * حَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلٍ *^(٢)

قال « وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَا فَرٍ قِيَاسًا ، وَنَحْوُ قِرَاطِسٍ عَلَى قِرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَيْنَتِهِ مُلْحَقًا أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْ كَبٍ وَجَدُولٍ وَعِثِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرْوَا حِ »
 تكسير
 الرباعي
 والمشبّه

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَدُّلِيْنَهُ *

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعود : جمع عائد وهي الحديثة النتاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهي التي معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضاً كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوباً بألبان الأبل الحديثة العهد بالنتاج والتي خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعّل إذا كان وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزيادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارِهِ حَدِيثٌ نَتَاجُهَا تَشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

وَقَرَطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِثَةٍ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ «
أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى
كِدِرْهُمْ وَزِبْرِجٍ وَبُرْثُنٍ وَقِمَطْرٍ وَبُرْغَمٍ^(١) ، على قول الأَخْفَشِ ، جميعه على
فَعَالٍ ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى
يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذواتها من الرباعى ففعل : يكسر فى الكثرة
على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالآف والتاء ، نحو
جَمَاحِمٍ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذى زيادة
الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومكّارم وأنملة وأنملات
وأنامل

قوله « ونحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف
مد كمُصْفُورٍ وَقِرْطَاسٍ وَقَنْدِيلٍ ، فإنك تجمعه على فَعَالٍ

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سواء
كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدُولٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كتَنْضُبٍ^(٢) ،
وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا
يقال : تَنْضُبٌ على زنة حَمَمٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،
وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما مر فى صدر الكتاب^(٣) ،
لكن يتجوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها (ح ١ ص ٥١)

(٢) التنضب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهدق تألفه الحرابى ،

أنشد سيبويه للنا بعة الجعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَرَتْ
ضُحَيًّا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر (ح ١ ص ١٢ وما بعدها)

جدول وكوثر على زنة جعفر ، ولا يقال إن حماراً على زنة قمطر ، لما لم يكن ملحقاً به
قوله « ملحقاً » يعنى نحو كوثر وجدول وعشير^(١)

قوله « أو غير ملحوق » يعنى نحو تنضب ومدعس

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحوق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون
للحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحوقاً بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد
الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازاً عن مثل
فَاعَلْ وَفَعَالَ وَفَعُولْ وَفَعِيلْ ، فإن هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة ، وليست
للحاق ، وإنما احتراز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيها قد لا يكون
كتكسیر الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وقرواح^(٢) وقرطاط^(٣) ومصباح^(٤) » يعنى هذه الأمثلة تكسيها

كتكسیر الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قرطاس ، وإن لم تكن رباعية ،
وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى المزد فى حرفان أحدهما حرف لين رابعة
مدة كانت نحو كلوب وكلاب^(٥) وإصباح وإجفيل^(٦) وأملود^(٦) ،

-
- (١) العشير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين
بأطراف أصابع رجلتك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره
(٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،
والجمل يعاف الشرب مع الكبار فاذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة
الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء
(٣) القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية ، وما
يوضع تحت رحل البعير (انظر ص ١٧)
(٤) قد مضى قريباً شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ١٧٩ من
هذا الجزء)

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو
أيضاً الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المستة

(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كسِنُوْر^(١) وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مُسَرُّوْل^(٢)
مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا في كَنَهْوَر كَنَاهِير^(٣)
كما يقال في تصغيره : كَنَيْهِير ، ولو قال « ونحو قِرْوَا ح وقرطاط ومصباح
كِقِرطاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة
كَحَمْفَر أو معها كِقِرطاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَو كَب إلى
قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَا ح إلى مِصْبَا ح بما
يوازن الرباعي مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة^(٤) وأشاعثة^(٥) في الأعجمي والمنسوب » اعلم أن
كل جمع أقصى واحده مُعَرَّب كَجَوْرَب^(٤) أو منسوب كأشعثي^(٥) فافهم يلحقونه
الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثاني فوجوبا ، وذلك نحو موازجة^(٦)

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر > ١ ص ٣٥٢٥٠)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضمخ من الرجال ، والمتراكم من السحاب
(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر
الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية)
(٥) الأشاعثة : جمع أشعثي ، والأشعثي المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم
من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي ، وابنته جعدة بنت
الأشعث هي التي سمت الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه ، وكانت زوجته
فخرضا معاوية على ذلك

(٦) الموازجة : جمع موزج - ككوتر - وهو الخف ، فارسي معرب ، والجمع
موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد
أكثر هذا الضرب الأعجمي مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج
بالفارسية « موزه »

وَصَوَّالِجَةٌ ^(١) وَطَيَّالِسَةٌ ^(٢) وَجَوَّارِبَةٌ فِي الْمَعْرَبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَّالِجٌ ^(٣)
 وَجَوَّارِبٌ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَمَحْوُ أَشَاعِثَةٌ وَمَهَّالِبَةٌ ^(٤) وَمَشَاهِدَةٌ ^(٥)
 فِي الْمَنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَمِيٌّ وَمُهَّابِيٌّ وَمَشْهَدِيٌّ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسَبَةُ فِي
 بَرَابِرَةٍ جَمَعَ بَرُّ بَرِيٌّ ، وَسَيَّابِجَةٌ جَمَعَ سَيْبَجِيٌّ ، عَلَى وَزْنِ دَيْلَمِيٍّ ، وَهَمَّ قَوْمٌ مِنْ
 الْهِنْدِ يَبْذَرُقُونَ الْمَرَائِبَ ^(٦) فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَابِجٌ » بِأَلْفٍ كَخَاتَمٍ ،

(١) الصَّوَالِجَةُ : جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَوَّالٌ وَصَوَّالِجَانٌ وَصَوَّالِجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ
 الْمَعُوجُ ، فَارَسِيٌّ مَعْرَبٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : الصَّوَّالِجَانُ : عَصَا يَعْطَفُ
 طَرَفُهَا بِضَرْبِهَا الْكُرَّةَ عَلَى الدَّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَّ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي
 شَجَرَتِهَا فَهِيَ مَحْجَنٌ ،

(٢) الطَيَّالِسَةُ : جَمْعٌ طَيَّلِسَانٌ - بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - وَطَيَّلِسٌ أَيْضًا -
 كَزَيْبٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَّةِ أَسْوَدٌ ، فَارَسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ
 طَيَّلِسٌ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْكَيْلِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ
 كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةٌ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » اهـ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ (ص ١٩٣ طَبْعَةُ
 الْوَهْبِيَّةِ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِقَةٌ ، وَكَيْلِكَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةٌ » اهـ

(٤) الْمَهَّالِبَةُ : جَمْعٌ مَهْلَبِيٌّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ - وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،
 وَالْمَهَّالِبَةُ فِرْقَةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعٌ مَشْهَدِيٌّ ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ
 الشُّهُودِ : أَيِ الْحُضُورِ ، فَمَعْنَاهُ مُحَضَّرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي
 يَحْضُرُهَا النَّاسُ

(٦) يَبْذَرُقُونَ الْمَرَائِبَ : أَيِ يَخْفَرُونَهَا ، وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنْ
 السِّيَابِجَةُ بِيَاءٌ مَثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ (ص ١٢٠ الطَّبْعَةُ
 الْوَهْبِيَّةِ) وَفِي سَيَبُويَه (ج ٢ ص ١٠١) وَصَنِيعُ الصِّحَاحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَبَابِجَةٌ - بِيَاءٌ
 مُوَحَّدَةٌ - قَالَ فِي (س ب ج) : « وَالسَّبَابِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السَّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَّازَةً
 وَحِرَّاسَ السِّجْنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَفْرَغٍ الْحَمِيرِيُّ :

وَطَمَّ أَطِيمَ مِنْ سَبَابِجِ خَزْرٍ يُلْبَسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقِيُودَا » اهـ

والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذف في لكون أقصى الجموع ثقيلًا لفظاً ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسباجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها ، واحدهم سبيجي (بياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الْفَيْلُ بِأَرْضِ سَابِجَا لَدَقَّ مِنْهُ الْعُنُقَ وَالِدَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السباجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرقة ، فظن هميان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع ، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (٢٠١ ص ٢٠١) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرتة على مثال مفاعل . . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكربج وكرا بجة ، وطيلسان وطيالسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كالك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحي أو بني فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسيابجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة إنما يعني البربريين والسيبجيين كما أردت بالمسامعة المسمعين ، فأهل الأرض كالحي » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشددة وبينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى المجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَحَّاجِحَّة في (١) جَحَّجَّاح ، والأصل جحاجيح ، والتاء في زَنَادِقَة (٢)

(١) الجحجاج : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : جحجج أيضا ، وجمع الأول جحجاجحة وجحاجيح أيضا ، وجمع الثاني جحاجج لا غير ، وقد يجمع الجحجاج على الجحجاج كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق في جمع طاباق ؛ قال في اللسان : « والجحجج السيد السمح . . وفي حديث سيف بن ذي يزن

* بِيضٌ مَغَالِبَةٌ غُلْبٌ جَحَّاجِحَةٌ *

جمع جحجاج ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وجحججت المرأة : جاءت بجحجاج ، وجحجج الرجل : ذكر جحجاجا من قومه . قال :

* إِنَّ سَرَكَ الْعَزِّ فَجَحَّجِجٌ بِجُشْمٍ *

و جمع الجحجاج جحاجج ، وقال الشاعر :

مَاذَا بِيَدْرِ فَالْعَقْنُ قَلٍ مِنْ مَرَّازِبَةٍ جَحَّاجِحٌ

وإن شئت جحاجحة ، وإن شئت جحاجيح ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اه بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان ، قال في شفاء الغليل (ص ١١٢) : « الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزنديقي : أي شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ، قالوا . دهري (بفتح الدال نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذا أرادوا

وفَرَازِنَةُ^(١) يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء فى زنادقة وفرازنة عوض
عن الياء عند سيبويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسى معرب « زنده كرد » : أى
عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشى : هو مأخوذ من
قولهم : رجل زندقى : أى نظار فى الأمور ، وقال غيره : معرب « زند » : أى
الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى
المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل فى العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب
مزدك الذى ظهر فى أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهري : الزنادقة الثنوية ،
وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفى القاموس : هو معرب « زن دين »
وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفى المغرب : هو من لا يؤمن
بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد
هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اه ؛ وقال المسعودى
فى مروج الذهب : « وفى أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ،
وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابتهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى
من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه
البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد فى شريعتهم
شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التأويل الذى هو الزند قالوا :
هذا زندى ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى
تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس
وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من
اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اه (انظر ح ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء)
(١) قال فى اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه
فرازين » اه . وقال فى القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع
فرازين » اه وليس فى اللسان ولا فى القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة
إلا أن القياس لا ياباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان فى جمع جحجاج (انظر ص ١٨٨
من هذا الجزء)

وزنادقة ، وفرازة ، وأن تكون دليل المعجمة .

وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأ كيد الجمعية ، نحو ملائكة وصياقلة^(١) وقشاعة^(٢) ، كما تكون في غيره من الجموع نحو حجارة وعومة ، والتاء في « أناسية » ، قيل : عوض من إحدى^(٣) ياءى أناسى ، قال تعالى : (وأناسى كثيرا) وقيل : لتأ كيد الجمعية كما في ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والنون في الجمع ، كما يقال في زعفران : زعفر ، وقيل في جمع المنسوب نحو أشاعة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست في واحده الياء ؛ بل التاء في الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعت على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [الأكبر] كما قيل في إلياسين^(٤)

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويجلوها . فيعمل .
من الصقل

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضبع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصافات : « إل ياسين لغة فى إلياس

والأشعرون^(١) : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسيناء وسينين : وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس « اه . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسينين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في الكشاف لافى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل ، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة - وهذا ليس منه - وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام الياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش في شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسي فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والنصب كما قيل أعجمين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر « اه

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال في القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اه ونقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين . فان

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرَد ذلك في المنسوب إلى المكان ، نحو
المشاهدة والبغادة^(١) ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُفْعَلَسٌ
وقَلَنْسُوة^(٢) وحبَنْطَى واستخْرَجَ وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ
ومُحْرَجٌ وَاخْرَجَ ؛ ما حذف في التصغير سواء : بأن تخلى الفضلي من الزوائد
وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده ببناء مَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ ، وإن لم يكن لإحداها
الفضل كنت مُحْجَرًا كما في أَرْطَى^(٣) وحبَنْطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهُ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .
أقول : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين
فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغادة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقفئس » (١ ص ٥٤) وانظر في « قلنسوة »

(١ ص ٦٨) وأنظر في « حبنتى » (١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أرتى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين

ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو الهمزة

أوله فيكون على أفعال ، أم الألف التي في آخره فيكون على فعلى ، كما

سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر (١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد

ذكره في الثلاثي الذي زيد عليه حرف واحد لا لحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سُئِلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا :
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّرُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِمَجْمَعٍ
عَلَى الْأَصْحَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَأَبْنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ ، وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبْءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والـ كثير بلفظ المفرد فإذا قصد
التنصيصُ على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح
الكافية حاله (١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح الكافية بذكر وجوه الفرق
بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع
على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد :
إما ر وإما تقديرأ ، فالمغايرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر
ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كرحان وفلك ، ومن
المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ؛ والثاني أن للجمع واحداً من
لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل
بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده في النسب
مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن
لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : « ويخرج
عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما
بالتاء نحو تمرة وتمر ، أو بالياء نحو رومي وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد ،
إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو
مثنى أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده
فإن قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحدُه ذو التاء ، وقولهم فاسدٌ من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّتين والتمرّات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت رومياً أو روميين جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلام ؛ وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وبقاقر وركب جمع خلافاً لسبويه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كبقاقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسما بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجيء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع « اهـ

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرى من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر^(١) ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأما المعنى فلوقوع المجرى من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالأكرم والأكرم^(٢) ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنتين والأكثر ، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معناها مختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقي أنه قد يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التي ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التي ذكرت وما أشبهها لا بد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قعر النخلة فانقمرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكرم : المواضع المرتفعة واحده أكمة

فنعقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء ،
وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو
نَمْلَةٌ ونَمَلٌ ، وَنَمَلَاتٌ .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فَعَلٌ كَتَمَرٌ وَطَاحٌ وَنَخْلٌ وَنَمْلٌ وَبَهْمٌ^(١) ،
وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، نحو بَهْمَةٌ وَبِهَامٌ وَطَلْحَةٌ وَطِلَاحٌ ، تشبيهاً
بِقِصْعَةٍ وَوَقِصَاعٍ ، وقد قال بعضهم : صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ ، تشبيهاً بِمَأْنَةٍ وَمُؤُونٍ
وَبَدْرَةٍ وَبُدُورٍ^(٢) ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَالٍ كخِيَامٍ^(٣)
وَرِيَاضٍ^(٤) ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاءٌ في جمع صَعْوَةٌ^(٥) ، وليس التاكسير
فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَةٌ بفتحها : في أن المجرد للكثرة
والألف والتاء للقلّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ كسِدْرَةٌ وَسِدْرٌ ، تشبيهاً
بِكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ ، وتقول في الأجوف : تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَاتٌ .
وإما فُعْلَةٌ كدُخْنَةٌ^(٦) ودُرَّةٌ وَبُرَّةٌ ، وقد يجيء في ذى تائه فُعَلٌ كدُرَّرٌ
وِثُومٌ ، تشبيهاً بِغُرْفٍ .

(١) البهيم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهيمة

(٢) أنظر في مأنة و بدرة (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهي كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهي مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ،

والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، ورياضان أيضاً ، وأما روض فهو

اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما

الصعوف فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعته في المناطق الحارة ويؤكل

وإما فعلة كبقرّة وشجرّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فعّال ، كإكام
 وثمار وحدّات^(١) ، تشبيهاً بالرحبة والرحاب^(٢) وعلى أفعل كآكم ، وعلى
 أفعال كآجام^(٣) وأشجار ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كحصاة وقذاة^(٤) ،
 وقد جاء في أضاة^(٥) إضاء ، قال سيديويه : قد جاء ذو التاء فعّلة بسكون العين
 والمجرد بفتحها ، نحو حلقة^(٦) وفلكة^(٧) ، والجنس حاق وفلك ، قال :
 خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو تمرى

- (١) الحدّات : جمع حدّة - بفتحات - وهى الصغيرة الفتيمة من الناس والدواب
 (٢) الرحاب : جمع رحبة - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها
 المكان المتسع
 (٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت
 على أجم - بضمّتين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحتين ،
 (٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحسناء :
 قذى بعينك أم بالعين عوار ؟ أم أقفرت إذ خلت من أهلها الدار ؟
 وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت
 الحصاة على حصى - كدلى ،
 (٥) الاضاة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على
 أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،
 (٦) الحلقة : كل شىء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد
 اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :
 أُقْسِمُ بِاللّهِ نُسَلِمُ الحَلَقَةَ وَلَا حُرَيْقًا وَأُخْتَهُ الحُرَقَةَ
 وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)
 (٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ،
 وهى كالرحا ، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس ، قال سيديويه : وليس بجمع ،
 والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكى عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَة بسكون العين وحِاق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كَبْدَرَة و بَدَر ، وتقول في الأجوف : هامة وهامات ^(١) وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذي التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَة كَنَبَقَة وكَلِمَة ، وإما فِعْلَة كَعْنَبَة و حَدَاة ، وإما فِعْلَة كَسَمْرَة ، وهو أقل من باب كَلِمَة وَعَنْبَة ، وإما فِعْلَة بضممتين كَهْدُبَة ^(٢) و بُسْرَة ^(٣) ، وهو أيضا قليل ، وإما فِعْلَة كَعُشْرَة ^(٤) ورُطْبَة ، ومن الناقص مُهَاء ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهًا ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَام ونَعَامَة ، وَسَفَرَجَل وَسَفَرَجَلَة ، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَفَاء ^(٥)

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصبع :
ياعمرؤ ؛ إن لا تدع شتمى ومنة صتى أضربك حيث تقول الهامة أسقوني
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضممتين - واحدة الهدب . وهو شعر أشفار العينين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضممتين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطبا ، والغض من كل شيء
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي في المخاد

(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلقة

وطَرْفَاءُ (١) وَبُهْمَى (٢) ؛ فاذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرْفَاءُ
واحدة ، وَحَلْفَاءُ واحدة ، وَبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع
علامتا تأنيث ، وَحِكْيُ بُهْمَاةٌ ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده
للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ؛ فبُهْمَى عنده منون منصرف ،
وَبُهْمَاةٌ ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة
على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرْفَةٌ وَقَصْبَةٌ بتحرريك العين ، واختلفوا في الحلفاء
فقال الأصمعي : حَلْفَةٌ بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرْفَةٌ ، وقد
كسر حلفاء كصحراء على حَلَا فِي وَحَلَا فِي ، وإنما قالوا في أَرْطَى وَعَلَقَى : أُرطاة
وعلقاة (٣) لأن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى
ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : علقى واحدة كقصباء واحدة
والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون
في المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه ،
يعنى جملة ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد
أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففي اللفظ أيضاً
يُقدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن الجرد من التاء من الأسماء المذكورة
ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو مجرد الماهية ،
سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهري : الحلفاء نبت أطرافه
محددة كأنها أطراف سعف النخل والحوص ينبت في مغايب الماء والنزوز ،
قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى
(١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحده طرفاء وطرفة

— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (ج ١ ص ٤)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين وأبنة وآبن
وقلنسوة وقلنس وبرة^(١) وبري

وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو
ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر
والمشهور في كمأة^(٢) وفقعة^(٣) وجبأة^(٤) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الارض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدها
كم على غير القياس ، وهو من النوار ، فان القياس العكس : والجمع أكمؤ ،
وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيبويه : ليست الكمأة بجمع
كم ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ، إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة
وحده : كمأة للواحد وكمء للجميع ، وقال منتجع : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ،
فمر رؤبة ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، كما قال منتجع . وقال
أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون
واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه » اه

(٣) قال في اللسان : « الفقع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة
وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلَادٍ يَبْزُ الْفَقْعُ فِيهَا قِنَاعَهُ كَمَا أبيضَ شَيْخٍ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَحِ

وجمع الفقع - بالفتح - فقعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الفقع - بالكسر - فقعة أيضاً ،
مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائكة قالت لابن جرموز : يا ابن فقع القرد ؛
قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى
جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو
ردى ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، وبالجمع أفقع وفقوع وفقعة ، قال
الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرَّعَاءُ بِهِ مِنْ أَنْ أُوْبَرَ وَالْمَغْرُودِ وَالْمَعْتَمَةِ »

اه كلامه

للمفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية
قال « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَاتٍ وَغَزِيٍّ وَتُوَامٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ
بِجَمْعٍ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسماً الجنس ، والذي يذكره في هذا
الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من الكمأة ، جمعه كعنبه
ويقال للدليل : هو أذل من فقع بقرقرة ، لأنه لا يمتنع على من اجتنأه » اه ، ولم
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو فقعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون
جمعا لا اسم جنس ، فإن كان مفردة بالكسر كان قياسا ، وإن كان مفردة بالفتح
كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جباء وجبأة .

(١) الجباء - بفتح فسكون - الكمأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة
بيضاء كأنها كمء ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ و جبأة كعنبه ، مثل فقع وفقعة ،
قال سيبويه : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر
فتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كمء وكمأة ، لأن
فعلا ليس مما يكسر على فعلة (بفتح فسكون فيهما) ، لأن فعلة ليس من أبنية الجموع
وتحقيره جبئية على لفظه ، ولا يرد إلى واحد ثم يجمع بالالف والتاء ، لأن
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال في القاموس : « الجباء : الكمأة
ولأكمة ، وتغير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، و جبأة كقردة ، و جبأ
كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والخاصل أن نصوص أهل
اللغة تدل على أن الجباء - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس
وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ، لأن فعلا - بفتح
فسكون - لا ينقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما
جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

الواحد والمثنى والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخاتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره ، قال :

٦٦ - * مَعَ الصُّبْحِ رَكَبٌ مِّنْ أَحَاظَةَ مُجْفَلٍ (١) *
وأیضا تصغیره علی لفظه كقوله :

٦٧ - * أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (٢) *

(١) هذا عجز بيت من لامية الشتفري الطويلة المعروفة بلامية العرب ،
وصدره قوله :

* فَعَبَّتْ غِشَاشًا نُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

يصف قطاة وردت الماء و كان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها .
والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر
فيه للقطا . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على
عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشا : أى في الوقت الذي قبل الاسفار وقد
بقي من ظلمة الفجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على
المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك
أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفتها ، فكأنه قال : عبت
عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه
الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثاني نصبت غشاشا في البيت على الظرفية الزمانية ،
وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب :
أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم الهمزة - : قبيلة من
الأزد في اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت
على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله « مجفل »
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٍ وواحد اسم فاعِل
كصَحْبٍ وشَرِبٍ في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل ؛ فعلى
هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُّور ؛ فتقول
في تصغير رَكْبٍ وسَفَرٍ : رُوَيْكِبُونَ وسُوَيْفَرُونَ ، كما يقال : رجيلون ودُوَيْرَاتٌ ،
في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا *

رَدُّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَاسٌ وكتَبٌ في جالس و كاتب ،
وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكهانة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كمء كَرَكَبٌ
إلى راكب ؛ فعلى هذا لا يقع كُأَةٌ على القليل والكثير كَتَمَرٌ ؛ بل هو مثل رجال
في المعنى ، ومثله فِقْعَةٌ وَفَقَعٌ وَجَبْأَةٌ وَجَبٌّ^(١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم
يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظئر^(٢) وَجَامِلٍ في جَمَلٍ^(٣)

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلِّ ضَاحِيًا بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبَعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به
حريصا عليه ، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل
والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بعينه بقاء كانا يقعان فيه ، فالباء في
قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين
في الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى .
والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم
جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظُؤَارٌ : اسم جمع واحد ظئر ،
وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر
(٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الخطيئة :

وسرّاة في سرّى^(١) وفرّهة في فاره وغزى في غاز وتؤام في تؤام^(٢) وغيب
وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب، وبعّد في بعيد، ومشئوخاء ومعيوراء وماتوناء
في شيخ وعير وأتان، ومعيز وكليب في معز وكاب، ومشئخة في شيخ، وعمد
في عمود، كل ذلك جمع مكسر؛ إذ هي مثل ركب وسفر ونحوها؛ لأن للجمع
من تركيبه لفظا يقع على مفردة.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون
من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها
ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو ركب مُسرِع، وبمجيء التصغير على
لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والحيل
والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و
في الأصل في القائم كالركب في الراكب؛ إذ الرجال قوَّامون على النساء، وأكثر
هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنث.

قال: « وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَأَهَالٍ
وَلِبَالٍ وَحَمِيرٍ وَأَمَكْنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهُمَا »
أقول: اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

شواذ
الجمع

فَإِنْ تَكَ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَمَلٌ مَائِهْدًا اللَّيْلَ سَامِرُهُ
ويقال: الجمال جماعة الإبل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجمال
الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال
المؤلف

(١) السراة: اسم جمع واحد سرى، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)
(٢) انظر في شرح فرهة وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح
كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع
فأراهط جمع رَهْط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرهط ، قيل : وجاء
أرهط ، قال :

٨٦ - * وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهُطِهِ ^(١) * *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس ^(٢) بواطل ، وأحاديث : جمع حديث ^(٣) ،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد
بعينه ، ولم تقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن
الأراهط في نحو قول الحماسي :

يَابُوسَ لِحَرْبِ أَلَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل
أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

* وَهُوَ الذَّائِلُ نَفَرًا فِي أَرْهُطِهِ * *

وهذا يرد على أبي على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطيير
وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون
جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل تقيض الحق ،
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع
على حدث - كسرر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون
جمع أحدوثة ، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسَهَا إِذَا مَا نَهَضَتْ أَحَدُوثَهُ لَوْ تَعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض^(١) ، وأقاطيع : جمع قطيع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهلاة ، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليلاة ، ومثله في التصغير ليميلية ، قيل : وقد جاء في الشعر :

* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةٌ ^(٢) *

وهو غريب

: وكذا قياس الأراضى^(٣) أن يكون جمع أرصاة ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومميز وضئين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية الجموع ، فهو اسم جمع كركب وفرهة^(٤) .

وعند سيبويه أيضاً فعأل من أبنية الجموع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظوار^(٥) في ظئر ، وفعل كرخال في رخل^(٦) ، قال

(١) الأعاريض : جمع غير قياسي للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر ، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعاً لعراضة أو إعرضة أو أعروضة ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ٥ ص ٧٣) : « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير ، والعروض أيضاً اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعرضا في معنى عروض ولم يستعمل » اهـ ، وانظر (ح ١ ص ٢٥٢)

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في (ح ١ ص ٢٧٧) فارجع إليه

(٣) الأراضى : جمع أرض جمعاً غير قياسي ، وقياسه أن يجمع على أرض ،

ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعاً لأرضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٦) الرخال : اسم جمع واحد رخل - ككتف - ورخل - كعجل -

وهو الأنثى من أولاد الضأن .

« وتُوَامُ فِي تَوَامٍ شَاذٌ » وعند غيره هو اسم الجمع .
وَأَمْكُنُ وَأَزْمُنُ فِي جَمْعِ مَكَانٍ وَزَمَانٍ شَاذَانٍ ، كَمَا تَقْدِمُ ، وَكَذَا مَحَاسِنُ
وَمَشَابِهِ جَمْعِ حُسْنٍ وَشَبَّهِ ، وَكَذَا أَكْرَاعٌ ^(١) فِي كِرَاعٍ ، وَكَذَا دَوَانِيقُ
وَخَوَاتِيمٌ ^(٢) وَزَوَارِيقُ فِي دَانِقٍ وَخَاتَمٍ وَزَوْرَقٍ ^(٣) ، وَالْقِيَاسُ تَرْكُ الْيَاءِ ؛
فَالشَّدُوذُ فِي هَذِهِ إِشْبَاعُ الْكَسْرِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
مِنَ الْمَذَكِرَاتِ الَّتِي لَمْ تَجْمَعْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، كَجَمَالٍ ^(٤) سَبَّحَلَاتٍ وَرَبْحَلَاتٍ ^(٥)
وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَلَمَّا قَالُوا فَرَّاسِنٌ ^(٦) وَجَوَالِيقٍ ^(٧) لَمْ يَقُولُوا فَرَسِنَاتٍ

(١) الأكارع : جمع غير قياسي للكراع - كغراب - وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم من الجبل ، وطرف كل شيء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس في جمعه كرعان وأكرعة - كغربان وأغربة - وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا الأكرعة على أكارع ، فهو جمع الجمع ، كما قالوا في أراهط : إنه جمع أرهط ، وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع في قولهم : أكرع الجوزاء ، يريدون أواخرها ، فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للأكرع

(٢) انظر (ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء)

(٣) الزورق : السفينة الصغيرة

(٤) السبحلات : جمع سبجل - كقمطر - وهو الضخم من بعير ، وضب ، وجارية ، وسقاء

(٥) الربحلات : جمع ربجل - كقمطر - وهو التام الخلق من الناس والابل ، ويقولون : جارية ربجلة ، إذا كانت طويلة جيدة الخلق

(٦) الفراسن : جمع الفرسن - كالزبرج - وهو من البعير بمنزلة الخف من الدابة (انظر ح ١ ص ٥٩)

(٧) الجوالق ، والجوالق أيضا : جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام أو كسرهما ، وبكسر الجيم واللام جميعا - وهو وعاء من اللبد ، وقد نص في اللسان على موافقة كلام المؤلف حيث قال : « ولم يقولوا في جمع جوالق : جوالقات ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التوكسير ، نحو
بُؤَانَاتٍ فِي بُؤَانٍ ، وهو عمود ^(١) الخيمة . مع قولهم بُؤُنٌ ، وإنما جمع بالألف
والتاء في مثله مع أنه ليس بقياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجيء التوكسير ، وامتناع
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضيين والعزيمين والثَّابِينِ ^(٢) ، ونحو ذلك من
المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً ، لاقياسي ولا غير قياسي ؛ كعَبَابِيدٍ
وعَبَابِيدِ ^(٣) ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطاً في شرح الكافية في باب الجمع ،
فليرجع إليه .

« قَالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَابٍ وَأَنَائِمٍ وَجَمَائِلٍ وَجَمَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ
وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ » جمع الجمع

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيديويه وغيره ،
سواء كسرتة أو صححته ، كأكاب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ،
فلو قلت أفلسات وأذليات في أفلس وأدل لم يجوز ، وكذلك أسماء الأجناس
كالتمر والشعير لا تجمع قياساً ، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس ، فلا يقال الشُّومُ
والنُّصُورُ في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ،
وكذا لا يقال الأبرار في جمع الأبرِّ ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن
يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق » اه وفي القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ١٢٨ ، ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ — * بأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَدَى * (١)

وقد سمع في أَفْعُلْ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ كَثِيرًا ، كالأَيْدَى والأَيَادَى والأَوْطَبِ والأَوْطَبِ (٢) والأَسْقِيَةِ والأسَاقِي (٣) ، مشبه بالأَجْدَلِ والأَجَادِلِ (٤) والأَنْمَلَةِ والأَنْمَلِ ، وقالوا : الأَقْوَالِ والأَقَاوِيلِ ، والأَسُورَةِ والأسَاوِرَةِ ، (٥) والأَنْعَامِ والأَنْعَامِ (٦) وقالوا في الصحيح : أَعْطِيَاتٍ (٧) وَأَسْقِيَاتٍ كَأَنْمَلَاتٍ ، وجمعوا

(١) لم تقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولاً حق عليه . والأَعْيُنَاتُ : جمع أَعْيُنٍ ، وهو جمع عَيْنٍ . والقَدَى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قَدَى من باب فرح .

(٢) الأَوْطَبُ : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجنح مما فوقه ، وجمع الأَوْطَبِ الأَوْطَبِ ، وقد أنشد سيبويه :

* تُحَابٌ مِنْهَا سِتَّةُ الأَوْطَبِ *

(٣) الأَسْقِيَةُ : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجدعت (انظر ص ٥٢ من هذا الجزء) والأسَاقِي جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات ، (٤) الأَجْدَلُ : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذْ لِحَقُوا بِنَا فِرَاحُ القَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِيَا

(٥) الأَسُورَةُ : جمع سوار - بضم السين وكسرها - وهو حلقة من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، والأسَاوِرُ جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساوره ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرىء (فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسَاوِرَةَ مِنْ ذَهَبٍ) . وانظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الأَنْعَامُ : جمع نعم ، وهو الأبل والشاء ، ويقال : هو خاص بالأبل

(٧) الأَعْطِيَاتُ : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشيء

المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

(ج ٢ - ١٤)

أيضاً فِعَالاً عَلَى فَعَائِل كَجِبَالٍ وَجِبَائِلٍ وَشِمَائِلٍ ، وَصَحْوَهُ كِكِلَابَاتٍ وَرَجَالَاتٍ وَجَمَالَاتٍ ، وَقَالُوا فِي فُعُولٍ نَحْوَ بِيُوتَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوَ جُزُرَاتٍ ^(١) وَحُمُرَاتٍ وَطَرُوقَاتٍ ، وَفِي فُعُلٍ نَحْوَ عُوذَاتٍ ^(٢) وَدُورَاتٍ جَمَعَ عَائِدُودَارٍ ، وَإِنَّمَا جَمَعَ الْجَمْعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّ الْمَكْسَرَ مُؤَنَّثٌ ، وَقَالُوا فِي فُعُلَانٍ فَعَالِينَ كَمَصَارِينَ وَحَشَاشِينَ جَمَعَ مُضْرَانٍ جَمَعَ مَصِيرٍ وَجَمَعَ حُشَّانٍ جَمَعَ ^(٣) حُشٍّ ؛ فَهُوَ كَسَلْطَانٍ وَسَلْطِينٍ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

التقاء الساكنين
الساكنين

قال : « التِّقَاءُ السَّاكِنِينَ يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا ، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوَ خَوْيْصَةٍ وَالضَّالِّينَ وَتُمُودَ الثَّوْبِ ، وَفِي نَحْوِ مِيمٍ وَقَافٍ وَعَيْنٍ مِمَّا بُنِيَ لِإِدْمِ التَّرْكِيبِ ، وَقَفًا وَوَصْلًا ، وَفِي نَحْوِ أَحْسَنٍ عِنْدَكَ وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ الْإِلْتِبَاسِ ، وَفِي نَحْوِ لَا هَا اللَّهُ وَإِي اللَّهُ جَائِزٌ ، وَسَلَقْتَا الْبَطَانَ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفاً] صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَةً غير مُشْبَعَةٍ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَيَحْسَبُ الْمَسْتَمِعُ أَنَّ السَّاكِنِينَ التَّقِيَا ، وَيُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْوَهْمِ الْمُتَكَلِّمُ أَيْضًا ؛ فَإِذَا تَفَطَّنَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلِمَ أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا كَسْرَةً خَفِيفَةً ، نَحْوَ بَكْرٍ بَشْرٍ بُسْرٍ ، حَرَكَةُ عَيْنِ الثَّلَاثَةِ بِكَسْرَةٍ خَفِيفَةٍ ، وَإِلَّا اسْتَحَالَ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَهَا بِالرَّاءِ السَّاكِنَةَ ، وَإِنَّمَا تَحْسُ بِذَلِكَ وَتَتَفَطَّنُهُ بَعْدَ تَثْبُتِكَ وَتَأْنُقِكَ فِيمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ، وَإِذَا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائذ (انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خَلِيَتْ نَفْسُكَ وَسَجِيَّتُهَا وَجَدْتَ مِنْهَا أُمَّهَا لَا تَأْتِي فِي النُّطْقِ بِالسَّا كُنِ الثَّانِي
الْمُسْتَحِيلَ مَجِيئُهُ بَعْدَ السَّا كُنِ الْأَوَّلِ مِنْ بَيْنِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا إِلَى الْكُسْرَةِ ، وَإِنْ
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْمَقْصُودُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَرَضْتَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ
تُرِيدُ النُّطْقَ بِهَا سَا كُنَا ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِيءُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا
مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَيُوجَدُ فِي الْفَارْسِيَّةِ كَقَوْلِهِمْ شَتَّابٌ وَسَطَّامٌ ؛ وَجَدْتَ مِنْ نَفْسِكَ
أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِذَلِكَ السَّا كُنِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، حَتَّى
كَأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ حَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يَدْرِكُهَا السَّمْعُ ، ثُمَّ تَجْهَرُ بِالْحَرْفِ السَّا كُنِ
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَيَتَحَقَّقُ لَكَ أَنْ إِزَالَةَ كَلْفَةِ النُّطْقِ بِالسَّا كُنِ بِالْكَسْرِ ،
سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ السَّا كُنِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي آخِرِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا ؛ مِنْ طَبِيعَةِ
النَّفْسِ وَسَجِيَّتِهَا إِذَا خَلِيَتْهَا وَشَأْنِهَا

فَظَهَرَ لَكَ أَنَّهُمْ لَا يَسَبِّبُونَ كُسْرًا هَمْزَةَ الْوَصْلِ ، وَلَمْ يَجْتَلِبُوا دُونَ غَيْرِهَا ،
وَلَمْ يَكُسِرُوا أَوَّلَ السَّا كُنِينَ فِي نَحْوِ اضْرِبِ اضْرِبِ ، وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ فَانَّهُ يُمْكِنُ التَّقَاؤُهَا لَكِنْ مَعَ ثِقَلِ
مَا ، وَإِنَّمَا أُمْكِنَ ذَلِكَ مَعَ حُرُوفِ الْعَلَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الرُّوَابِطُ بَيْنَ
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَأْخُذُ أَعْضَاءَهَا ، أَعْنَى الْحَرَكَاتِ ،
فَتَنْظِمُ بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَلَوْلَاهَا لَمْ تَتَّسِقْ ، فَإِذَا كَانَتْ أَعْضَاءُهَا هِيَ الرُّوَابِطُ
وَكَانَتْ إِحْدَاهَا وَهِيَ سَا كُنَةُ قَبْلَ سَا كُنِ آخِرَ مَدَدَتِهَا وَمَكَنْتَ صَوْتِكَ مِنْهَا
حَتَّى تَصِيرَ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ؛ فَتَتَوَصَّلُ بِجِزْئِهَا الْأَخِيرِ إِلَى رَبْطِهَا بِالسَّا كُنِ الَّذِي
بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ الْمَدُّ التَّامُ فِي أَوَّلِ مِثْلِ هَذَيْنِ السَّا كُنِينَ ، وَيَقْلُ الْمَدُّ فِي
حُرُوفِ اللَّيْنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةٌ مَاقْبَلَهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، نَحْوَ قَوْلِ وَبَيْعِ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ مِنْ جِنْسِهَا ، نَحْوَ قَوْلِ وَبَيْعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الْمَضْمُومِ قَافَهُ تَهْيِئًا بَعْدَ النُّطْقِ بِالْقَافِ لِلْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إِذْنُ نوعٌ آخر من المد كما خالطها في نحو قَوْلِ المفتح قافه ، فَإِنَّكَ إِذْنُ تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفي : أي الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثاني ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذي في الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مَادَّ وَسَادَّ أكثر من نحو تُمُودَّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك في الياء في كلامهم نحو سِيرَ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلّة المد الذي في مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا في المصغر نحو خَوِيصَّةَ ، فلا تقول في الأفعال من الياء (١) والود : أَيْلٌ وأوَدٌ ، بحذف حركة اللام الأولى كما في أُصَيِّمٌ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيْلٌ وأوَدٌ (١) ، لقلّة المد الذي فيهما ، كما فعلت في نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذي في حروف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما في متحرك فهو في حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعاً واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

(١) انظر (١٠ ص ٢٧)

حرف المد احترازاً من نحو خَافَا اللهُ وخَافُوا اللهُ وخَافِي اللهُ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن في التقاءهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فهذا لا تقول في النون الخفيفة في المثني ^(١) اضْرِبَانِ نِعْمَانِ ، بإدغام نون اضْرِبَانِ في نون نِعْمَانِ ، وجاز في « ها الله » في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح ^(٢) الكافية ؛ الشرط الثاني

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التي بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال ؛ فلا يعتد به . فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرهما لتشبيهها بنون المثني في وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الألف ولا تدغم في النون التي بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة المتوهمة

(٢) قال في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ؛ وكان القياس حذف الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين ، أما في كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجَرَّي مُجَرَّي الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لتقصده

فالواجب الحذف نحو ذاللة وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « هاللة ذا » بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في القلة والكثرة - هاللة ذا » بحذف ألف «ها» للساكنين كما في « ذاللة » و « ماللة » ولكونها حرفا كلاهما وذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيه على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكان الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاها أبو علي - وهي أقل الجميع - : هاللة ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد نفي أو إثباتا نحو هاللة ذا لا فعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : هاللة أخوك : أي لا أنا أخوك ونحوه وقال الأَخفش : ذا من تمام القسم : إمّا صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي ذاقسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة « اه

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٣١١ ، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الراء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأصلي : أعني الباء : فان لم يبدل منها فالمنتار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا فعلن ، والمصحف لا تين وتختص لفظة الله بتعويض «ها» أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذف للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأحراف بدلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء ، فاذا جاءت هاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه (١)
والوقف على ضربين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أولاً
فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع
وضعها لتعلم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صور مفردات حروف
الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : أَيْفُ
مثلاً ، ويتف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،
فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمُ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجي بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإي
ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا [فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ]
والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منه « اه

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل (ص ٩٠ ص ١٢٠)
فقال : « وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك
الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك
إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس
لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى
جرس الحرف الذي منه حر كته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهي
القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة
الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاي
والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع
الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحر كتها زال ذلك الصوت ، لأن
أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتيان الحرف الأول
صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا
من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله « اه

دال نون ، وكذا الأصوات ، نحو قوس^(١) ، وطبخ^(٢) ، الوقف فيها وضعى ،
لأنها لم توضع لتقصد التركيب كما مضى في بابها^(٣)

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكاب ليلتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو
مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك
فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه
(٢) طبخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب
اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح
الكافية (٢٠ ص ٧٧) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات
الإنسان أو العجماوات أو الجمادات « طبخ » وهو حكاية صوت الضاحك ،
وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد
ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الأبل عند الشرب . كلها
مكسورة الأواخر « اه ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو
نقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى (٢٠ ص ٧٥) : « اعلم أن الألفاظ
التي تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر
إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق
(حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ،
وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة ، وليس
المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ، إذ الحيوانات
والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان ، لكنهم لما احتاجوا
إلى إيراد أصواتها التي هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها
حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ، لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل
تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس
الإنس ، إلا فى النادر كما فى الببغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين
الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ،
فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثاني أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان في أنفسهم ، كأف وتف ، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذي السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لا احتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحر كوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات بصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما المجيء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة في ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوا من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والفوت ، ،
 والميت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زيد ثمود سعيد عماد ، وذلك أن الواضع
 وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب ، فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع
 عاملها نحو جاءني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد
 والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدهما
 ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعنى مشابهة المبنى ، والثاني
 ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرد والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا
 من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل
 منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز
 أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كماها منك
 وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنٌّ جُنُونُهَا
 وقال :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَشَلِّمٍ جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
 وقال :

[دَعَاهُنَّ رِدْفَى فَارَعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ] كَمَا رُعْتِ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءِ الصَّوَادِيَا
 على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها)
 وبهيد (الاول محكي والثاني معرب) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبنية
 إذا قصدت ألفاظها :

[لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ] إِنَّ لَوْأَ وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءَ
 ولا يحد الله بأين ولا بأين والاعراب مع اللام أكثر من البناء
 نحو من العاج والحيهل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي
 أصله الاعراب « اه

ففي الأول جوز وضع بناءً بعضه على أقل من ثلاثة نحو مَنْ وَمَاذَا ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فمما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَاتَا ثَا وَصَهْ وَسَاءُ^(١) ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره معرفة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن ساكنون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لابنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً ، نحو عَمْرٌ وَبَكْرٌ وَبِشْرٌ ، وإنما جُوِّزَ هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطاب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لئلا يفتقر فيما اختاره ضعفاً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يغتفر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرفين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أو لا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح قوله « وفي المدغم قبله أين في كلمة » احتراز من نحو (قَالُوا اطَّيَّرْنَا) وخافي الله ، وخافا الله

(١) ساء : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضي ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل له ساء » والردهة : نقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خويصة » تصغير خاصه

قوله « تمود الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تماذذنا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نحو ميم قاف عين » يعنى به التقاء سا كنين سكون ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجي كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد ثمود عميد ، وسواء كان الحرف الأول حرف اين كما ذكرنا ، أو لا كعمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء السا كنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء السا كنين فى مثل هذا لكون الكلمات مُجْرَاة مجرى الموقوف عليه كما يجىء ، وإن لم تكن موقوفاً عليها

قوله « وقفا » كما إذا وقفت على ص فى كه يعبص

قوله « وصلا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أواخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله ^(١) : هى معرفة ، لكنها لم تعرب لعرابها عن سبب

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (ص ١٠٩) فان قلت : من أى قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجى بها) من الاسماء : أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرها من الاسماء حيث لا يسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعاً فيها بين السا كنين « اه ، وقد حقق العلامة البيضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى (أى : أسماء حروف التهجي) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ، لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ، إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل : « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين سا كنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء » اه

ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معرباً بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جار الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة للإعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعربها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ؛ لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجري عليها الإعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجري عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : اب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحدان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختر ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهالي . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعني حكماً لا لفظاً ، والمراد به قابلية الإعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعمل فتى لتحركه وانفتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذي لم يشبه مبني الأصل شبهاً تاماً والمبني بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الإهالي فهي معربة ، تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشاف مبني على الثاني (من تفسيرات المعرب والمبني) وكلام البيضاوي محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة ما لا يمكن له أصلاً (يريد شبه الحرف) ، وسموا الأسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفاً لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصل بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفاً بل بناء ، لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم نقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت في اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عدت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاقاً منهم ، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أجريت عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كمٍ ومنٍ وسائر الحكم المبنية على السكون ؛ فيجري في آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شيء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : (قل هو الله أحد) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تجرى أواخرها مجرى

هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ؛ فالتواصلة منها في نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عدت وصلاً ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة » اهـ

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم
تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيبويه ، كما ينقل في
نحو مسألة ، وقد أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَخْرِفٍ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحِطِّ مُخْتَلِفٍ
* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفٍ (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة
الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته (٢) عن
العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع
كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحد اثنان
ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازان يُشَمُّ فيه الرفع ؛ فيقال
واحد اثنان ، بإشمام الرفع [وإنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم
صديق يسقيه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزباد : هو صديق
أبي النجم الذي كان يسقيه . واخرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو
صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الأبيات أنه خرج من عند
صديقه يترنح فتخط رجلاه خطأ كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه
لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبیت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم
لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل
الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه (٢٠ ص ٣٤)

(٢) قال سيبويه رحمه الله (٢٠ ص ٣٤) : « وزعم من يوثق به أنه سمع
من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء فتمتحتها ولم يحولها
تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول :
اضرب زيدا » اه ، وبعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب
لا محال لانكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسببه ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شيءٌ منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المضاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آخسن عندك ، وآيمنُ الله يمينك ؛ اللاتباس » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ أثلا يلبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتي الهمزتين متفتقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقتان : أ كثرهما قاب الثانية ألفا محضا ، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ أوقعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرىء في الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثاني ليس بمدغم في نحو آخسن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفي قولك « آله » وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة أثلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهو أن ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه

قوله « وحلقنا البطان » يقال في المثل : التقت حلقمتا البطان ؛ (١) إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التي يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته

لَيْبِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْفَيْتِيَانُ طُرًّا وَطَامِعُ طَمَعًا
وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تَصُمْتُ بِالْمَاءِ تَوَلَبًا جَدَعًا
وَالْحَىٰ إِذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَلَعًا
وَأَزْدَحَمْتُ حَلَقَمَتَا الْبِطَانِ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

تفاقم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحْوُ خَفٍ وَقَلِّ
وَبِعٍ وَتَخَشَّيْنِ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزُنْ وَأَرْمِنْ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُوا الْجَيْشُ
وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وحلقتا البطان شاذ » أن يكون بعد قوله
« وَيَرْمِي الْغَرَضَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يخشى القوم » ولم تحذف
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أي : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدّة ، أولاً ، ونعني بالمدّة
حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فإن كان فلا يخلو من أن يكون
حذف المدّة يؤدّي إلى لبس ، أولاً ؛ فإن أدى إليه حرك الثاني ؛ إذ المد لا يحرك
كما في مُسَلِّمُونَ وَمَسْلَمَانِ ، فإن النون في الأصل ^(١) ساكن ، فلو حذفت الألف
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا في يُسَلِّمَانِ

الهدم : الأخلاق من الثياب . والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجذع :
السيء الغذاء . والبطان : الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

(١) وجهه أن النون في المثني والجمع هي التنوين الدال على تمكن الاسم ،
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضاً ، واجتماعهما
ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفضل إلى اللبس ، وتعذر
تحريكه لأنه نقض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن
يكسر وفتحت النون في الجمع للفرق بين نون المثني ونون الجمع ، ولم يعكس
ليحصل التعادل في المثني نخفة الألف وثقل الكسرة ، وفي الجمع بثقل الواو
ونخفة الفتحة

وَيُسَامُونَ وَتُسَامِينَ لَوْ حُذِفَتِ الْمَدَّاتُ لِاتَّبَسَ الْفِعْلُ بِالْمَوْكِدِ بِالنُّونِ الْخَفِيْفَةِ فِي
بَدِءِ النَّظَرِ ، وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ الْحَذْفُ إِلَى اللَّبْسِ حُذِفَ الْمَدُّ ، سِوَاءَ كَانَ السَّاكِنُ
الثَّانِي مِنْ كَلِمَةِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي خَفَّ وَقُلِّ وَبِعَّ ، أَوْ كَانَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ
بِكَوْنِهِ ضَمِيْرًا مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا ، نَحْوَ تَخَشَّيْنَ وَتَغَزُّوْنَ وَتَرْمِيْنَ ، كَانَ أَصْلُهَا تَخَشَى
وَتَغَزُّوْ وَتَرْمِيْ ، ^(١) فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ السَّاكِنَةَ بِهَا سَقَطَتِ اللَّامَاتُ
لِلسَّاكِنِيْنَ ، أَوْ بِكَوْنِهِ أَوَّلَ نُونِي التَّأَكِيدِ الْمَدْغَمِ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ، نَحْوَ اغْزَنَّ
وَازْمَنَّ ؛ فَإِنَّهُ سَقَطَ فِيهِمَا الضَّمِيْرَانِ لِاتِّصَالِ النَّونِ السَّاكِنَةَ بِهِمَا ، أَوْ كَانَ السَّاكِنُ
الثَّانِي أَوَّلَ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ كَمَا فِي يَخَشَى الْقَوْمَ ، وَيَغْزُو الْجَيْشَ ، وَيَرْمِي الْغُرُضَ ^(٢)

وَإِنَّمَا حُذِفَ الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ مَدَّةً مَعَ عَدَمِ اللَّبْسِ ، وَحَرَكٌ هُوَ إِذَا كَانَ
غَيْرَهَا نَحْوَ اضْرِبِ اضْرِبِ إِلَّا مَعَ مَانِعٍ كَمَا فِي لَمْ يَلِدْهُ ^(٣) عَلَى مَا يَجِيءُ ، وَلَمْ

(١) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَبْنِي عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَقَرَّرَهُ مَرَارًا مِنْ أَنَّ
الضَّمَائِرَ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ بَعْدَ إِعْلَالِهَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ (أَنْظُرْ
ح ١ ص ٧٩) وَسَيَقَرُّ ذَلِكَ قَرِيْبًا . وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ
الضَّمَائِرَ تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ قَبْلَ الْإِعْلَالِ فَأَصْلُ تَخَشِيْنَ تَخَشِيْنَ - كَتَعْلَمِيْنَ - تَحْرَكَتِ الْيَاءُ
وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلْبَتْ أَلْفًا فَصَارَ تَخَشَايْنَ ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ
السَّاكِنِيْنَ ، وَأَوْتَرَتْ هِيَ بِالْحَذْفِ لِأَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ أَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا
لَامٌ ، وَاللَّامُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . وَأَصْلُ تَغَزُّوْنَ تَغَزُّوْنَ - كَتَنْصَرُونَ -
اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ الْأُولَى
لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ هُمَا . وَأَصْلُ تَرْمِيْنَ تَرْمِيْنَ كَتَضْرِبِيْنَ ، اسْتَثْقَلَتِ الْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ
فَحُذِفَتِ الْكَسْرَةُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ هُمَا

(٢) الْغُرُضُ : الْمَهْدَفُ الَّذِي يَنْصَبُ فَيَرْمِي بِالسَّهَامِ

(٣) وَرَدَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ وَهُوَ :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَادٍ أَمَّ يَلِدُهُ أَبْوَانِ

وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ الْبَيْتِ وَوَجْهُ التَّخْفِيْفِ فِيهِ (أَنْظُرْ ح ١ ص ٤٥) وَانْظُرْ

(ص ٢٣٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ)

يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذي يتمتع التلطف به إذا كان الأول صحيحا ، والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ، أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجيء الثاني فلا يتمتع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذي هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من اغزُنَّ والياء من ارْمِنَّ وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلِّي مثل الضالين وتمود الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بلازمة ، فتعطي من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فإن قيل : فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر في شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعني في نحو اضربان ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في اغزُنَّ وارْمِنَّ ، وفي تمثيل المصنف باغزُوا وارْمِي — نظرا إلى أن أصلهما اغزُوا وارْمِي فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب^(١) في تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

(١) أنظر (١٠ ص ٧٩)

والياء في اغزوا وارى إنما اتصلا باغزُ وارِم محذوف في اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف^(١) نحو اغزُوا ولم يغزُوا واغزُوا ولم
تغزُوا واوغزِي ولم تغزِي وارِمِيَا ولم ترِمِيَا وارِمُوا ولم ترِمُوا وارِمِيَا ولم ترِمِيَا وارِضِيَا
ولم ترِضِيَا وارِضُوا ولم ترِضُوا وارِضِيَا ولم ترِضِيَا ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف
اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت في اضْرَبَا وقولُوا ولم يَضْرِبَا ولم يقولُوا بعد الجزم
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط
مع الألف نحو اغزُوا وارِمِيَا وارِضِيَا ولم تغزُوا ولم ترِمِيَا ولم ترِضِيَا ؛ لعدم
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفاً في ارِضِيَا واخْشِيَا حملاً على ترِضِيَانِ وتَخْشِيَانِ ،
على ما يجيء في باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللّٰهَ وَاخْشَوْا اللّٰهَ وَاخْشَى اللّٰهَ وَاخْشَوْنَ
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافًا وَخَافْنَ »

أقول : يعني أن حركة الواو في اخْشَوْا اللّٰهَ وحركة اللام في خَفِ اللّٰهَ
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخْشَوْنَ وياء اخْشَيْنَ لأن النون
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير
بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصاها باللام في خَافْنَ ؟ فلما كان حركة اللام في
خَافْنَ كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في
خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء في اخْشَوْنَ واخْشَيْنَ ،
فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبني وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريقان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضْرِبْ بَانَ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما في اضْرِبْ بِالرَّجْلِ ؟

قلت : خوفاً من التباس المثني بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخافنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل ، واتصال نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَخَافَا وَلِيَخَافُوا وَلِيَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمِ اللَّيْلُ وَلَمْ يَقُمْ اللَّيْلُ ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على ^(١) الأصح ، كما مر في شرح الكافية ، ومع اتصال

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبي على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور ، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبني مطلقاً سواء أباشرته النون أم لم تبشره ، وهو مبني على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقاً ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالي الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم يقولوا وقولاً ولم تقولوا بلا نون
تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام ؛ ففي الحالتين لم
يبق اللام في تقدير السكون ، فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف
ثبت اللامات في اغزُونَ وليغزُونَ واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعني الألف في رمى وغزا ، عند
اتصال ألف المثني في غزُوا ورَمَيَا وأَعْلَيَانِ وَحُبْلَيَانِ ، بل قلبت واوا أو ياء كما
رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالمفرد ، أعني رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زَيْدٍ
وَحُبْلَى عَمْرٍو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في
غَزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء
التأنيث الفعلية عريضة السكون ، بخلاف لام قَوْمًا ، كما مر ، وأيضاً حق التاء
أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة
للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشُونَ واخشِينَ ، على أن بعضهم جوز
رَدَّ الألف في مثله ، مستشهداً بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ (١)

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلاقة إعرابه حركة مقدرة منع من
ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند
إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وهو
في وصف فرس ، وقبله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيدِ رُكْبٌ فِيهِ وَظَيْفٌ عَجْرٌ
لَهَا تُنُنٌ كَخَوَافِي الْعُقَا بِ سُوْدٍ يَفِينِ إِذَا تَزَبَّرُ
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعُرُوسِ نَسْدٌ بِهِ فَرَجَهَا مِنْ دُبُرٍ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرَّكَ ، نَحْوُ اذْهَبْ اذْهَبْ وَلَمْ أَبْلِهِ
وَأَلَمَ اللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اَخْشَوْنَا وَاخْشَيْنَا لِأَنَّهُ
كَالْمُنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا
أدى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يَلِدْهُ وانطلق ، كما يجيء ، وإنما
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ، يريد أن جوف حافرها
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجر :
غليظ ، والثني : جمع نثة (كعرفة) ، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويفين : أصله
يفئن ، وتزبر : تذتفش ، والمتنتان : تثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ، وأراد جاني
ظهرها . وخطاتا : اكتنزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر »
قال ثعلب : أي في صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانيا
ظهر مكتنزان شديدان . والاستشهاد بالبيت في قوله « خطاتا » وهو فعل ماضٍ أصله
خطي - كرمي - ومعناه اكتنز ، فإذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول
رمت ، فان جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خطتا ، كما تقول :
رمتا ، كما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظرا إلى
تحريك التاء ، ولم يبال بعراقه التاء في السكون ، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم
الكسائي ، وذهب الفراء إلى أن خطاتا مثني خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف
في نحو قول الراجز :

* يَا حَيْدَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا *

أراد « والفان » ، وكما حذف في قول الشاعر :

لَنَا أُعْزُّ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَزُّ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذف للاضافة ، وعنده
أن خطاتا مضاف إلى « كما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ، إذ
لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

من التلغظ بالساكن الثاني ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدي التحريك إلى استئصال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله :

٧٢ - لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)

فإنه يحذف كما ذكرنا في شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « عليك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُومِ سَعَةٌ وَالصُّبْحُ وَالْمُسَىُّ لَا فَلَاحَ مَعَهُ
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابِكُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ
وقبل البيت شاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ
فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا آتَاكَ بِهِ مِنْ قَرٍّ عَيْنًا بِعَيْشِهِ نَفْسَهُ
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْوَسْلُ وَاقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ

والأضبط بن قريع جاهلي قديم ، وهو الذي أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوجَّهُ أُلُقَ سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لاتهينين» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التي هي لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فإنها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطرروا إلى تحريكها أو حذفها - وذلك عند التقاءهما مع ساكن آخر - أجزوا التنوين على الأصل في التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُنْ لَحْيِيَّهِ إِلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)
فيجوز حذفه إذا وقع موقعا يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواء ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ، قصد الفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على ما ترى ، والذي في سيبويه وفي شرح الشواهد للبغدادي

يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ لَحْيِيَّهِ إِلَى مَنْحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعث الشيء أبوعه بوعا إذا زرعت بباعك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُنْ لَحْيِيَّهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه . « فأمالدن فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدل على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز : « يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ . . . البيت » اه

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ،
وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة
ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في
موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ - وَحَاتِمُ الطَّائِيَّ وَهَبُّ المِيَّ (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين
ثانيتها أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدها حذف ألف
ابن في الخط ، وثانيتها حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ، لكن حكى
التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن
النحاة ، وثانيتها جواز التنوين . قال (ح ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح
قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقَالَ بْنَ خُوَيْلِدٍ بِنِعَافِ ذِي عَزِيمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ
يَنْمِي وَيَعِيدُهُمَا إِلَى وَيَبْنِنَا شُمُّ فَوَارِعٍ مِنْ هَضَابٍ يَرْمَرَمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم
أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ، وإذا
قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على
اللغة الثانية » اهـ ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ *

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبله :

* حَيْدَةَ خَالِي وَلَقَيْطُ وَعَلِي *

وحيدة ولقيط وعلي وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طي على خلاف القياس .
والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قرىء من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ) فشاذ
والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية
النفس إذا لم تُستكره على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن
احتياج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون
في الفعل : أي الجزم ؛ أقيم مقام الكسر في الاسم : أي الجر ، فلما احتجج إلى
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،
وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا في
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام
وإضافة ، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بأعراب ، وأما
الضم والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين ، ولا شيء قائم مقامه ، نحو جاءني أحمد ،
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أبله » أصله أبالي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثرت استعمال
« لم أنال » فطلب التخفيف ؛ فجوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيهاً
لها بما لم يحذف منه شيء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ،
فسقط الألف للساكنين ، فألحقها بالسكت لأن اللام في تقدير الحركة ، إذ
هي إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كما في « لم يره » و « لم يخش »
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضاً فإن الكسر حركته
الأصلية

وأما قوله (أَلَمْ اللهُ) فمن وقف على (ألم) وعدها آية وابتدأ بالله محرراً لهزته
ضرورة ، وفيه شاهد آخر في قوله « المثني » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله
المثنى وليس هذا الاستشهاد الثاني مراداً هنا

بالتفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألم بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير ، وهو مذهب سيبويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلاف في هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جار الله أنها فنحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثه ربعة . وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى للكلمة الموقوفة عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تآت نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم ، فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثه ربعة وفي قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألم الله) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف همزة في ثلاثه ربعة ولام ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوفة عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول انتفخيم في لام الله ، إذ هي تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حملة على هذا بناؤه كما مر على أن ساكنون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ وَنَحْوَهَا ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشَى اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثاني بتحريك الساكن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فإن الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله « ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه كالمفصل » لا وجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلا مثل الهاء في « لم أبليه » أو منفصلا كما خشوا الله واخشى الله أو كالمفصل كاخشون واخشين ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمفصل » وحكم المتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية « وهما في غيرهما مع الضمير البار كالمفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزن ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو اخشوا الله واخشى الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الأبن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قد استخرج وهل احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط في الدرج فيلتي ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذي كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائي عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه في الدرج إلى ما قبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء في الشواذ (قم الليل) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام في الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم في نحو (قد استهزىء) و (قالت أخرج) وهو ضعيف ، ولوجاز هذا لجاز (لم يكن الذين) وعن الذين ؛ بفتح النونين قال « إلا في نحو انطلق ولم يلد ، وفي نحو رد ولم يرُد في تميم مما فر من تحريكه للتخفيف فحرك الثاني ، وقراءة حفص ويتقه ليست منه على الأصح »

أقول : يعني إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا في الفعل فقط ، نحو انطلق ، وأصله انطلق أمر من الانطلاق ، فشبهه طلق بكتف في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام في لم يلد ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَادٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (١)

واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين اتزیه الفعل عنه ، ومن ثم توفى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما في منذ ، أو لكونه واو الجمع كما في اخشون ، وقيل : إنما فتح إبتاعا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وفي نحو رد ولم يرُد في تميم » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في

(١) قد سبق القول في هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك ، وانظر (ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لأمه للجزم أو للوقف ، نحو أرْدُدْ ولم يَرْدُدْ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثاني ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف . أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو « أرْدُدْ القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثاني كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو يَرْدُدُنْ مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أرْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثاني للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعَلِ تمجبا نحو أَحْبِبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثاني أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما في أَمْسِ وَمُنْذِ ، فكان يشبهه فَعَلَ وفُعِلَ الساكنان العين بالمتحركها ، ويجوز أن يعلل أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستئصال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، ولو قلب السكبان تصرفا في غير متمكن قوله : « وقراءة حفص - الخ » رد على الزمخشري ^(١) ، فانه قال : أصله

(١) لم ينفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهور النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه في توجيه قراءة حفص ، فنقول : ذهب النحاة في توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى للاطالة في شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو علي الفارسي - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِ أُلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقَهُ كَكَتِفٍ نَخْفَفَ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ
 كَمَا هُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَالتَّقَى سَا كَنَانٌ ، فَحَرَكُ الثَّانِي : أَي هَاءُ السَّكْتِ ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ
 نَقْضُ الْغَرَضِ لَوْ حَرَكُ الْأَوَّلُ ، وَفِيمَا قَالَ ارْتِكَابَ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ ، وَهُوَ
 بَعِيدٌ ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ - وَهُوَ الْحَقُّ - : بَلِ الْهَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى
 فِي قَوْلِهِ (وَيَخْشَى اللَّهَ) وَكَانَ تَقَهُ كَكَتِفٍ ، نَخْفَفَ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَافِ ، ثُمَّ
 حَذَفَ الصَّلَةَ الَّتِي بَعْدَ هَاءِ الضَّمِيرِ : أَي الْيَاءُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ إِذَا كَانَ الْهَاءُ بَعْدَ
 السَّاكِنِ نَحْوَ مِنْهُ وَعِنْدَهُ وَعَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ

قال : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُوِّفَ فَلِعَارِضٍ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي
 مِيمِ الْجُمُعِ وَمُدِّ ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي أَلَمِ اللَّهِ »

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا في هذا الباب

قوله : « كوجوب الضم في ميم الجمع » ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

المفرد المذكور إذا تحرك ما قبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم ، تشبيها
 بنحو كتف ، فالتقى سا كنان أولها ليس مدة ، فلو حرك الأول منهما على القاعدة
 لكان تقضا للغرض ؛ فلذلك حرك الثاني ؛ فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص
 منه ، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف
 في لغة بني تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام في « لم أبله » ، وكما
 سكنت القاف في قول من قال :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست
 كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر ، والفرق بين هذا
 المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف
 تخفيفا تشبيها له بنحو كتف ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ،
 والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث
 ولا تكون منه على المذهب الثاني والرابع

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو
(عليهم الذلة) و (بهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرّى سائر
ماحرك للساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (بهم الأسباب)
و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها : أي
الضم ، كما مر في باب المضمورات ^(١) ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على
الهاء كما في قوله تعالى : (هم المؤمنون) وفي قراءة حمزة (عليهم القتال) أو على
غيرها نحو (أنتم الفقراء) و «لكم الملك اليوم» و «لم يأت بكم الله»
فالمشهور ضم الميم تحريكها بحركتها الأصلية وإتباعا لما قبلها ، وجاء في بعض
اللغات كسرها للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين
أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع
ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل
«ضربتم» مثلا ضربتوا ، فدفعوا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة
الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن
لم يقع بعدها ضمير : فمنهم من يحذف الواو استثقالا لو او مضموم ما قبلها في
آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ، لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب ،
فاذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ، فاذا التقت مع ساكن
آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعا ، ولأن الضم
حركاتها الأصلية ، ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وهو
في غاية القلة ، ومنعه أبو علي الفارسي ، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها
إتباعا أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكها بحركتها الأصلية لأنه
لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب
حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال للميم ، وإما لكونه كالغايات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في
« نحن » ليدل على الجمعية كما في هُمُو وَأَنْتُمُو

قوله « وكاختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا ما فيه ، والفتح في نحو اضْرِبَنَّ
وليضربَنَّ للسا كنين عند الزجاج والسيرافي ، كما مر في شرح الكافية
قال : « وَكَجَوَّازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أُصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ
نَحْوُ وَقَالَتْ أَخْرُجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ أَمْرُو وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ
الْحُكْمُ » .

أقول : يعني إذا كان بعد السا كن الثاني من السا كنين ضمة
قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاي الضمة ،
إذ الياء لحقت باغز بضم الزاي ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم
الكسر ، إذ الواو لحقت بازم بكسر الميم ، وليخرج نحو (إِنْ أَمْرُو هَلَكَ)
لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « في كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أي ضمة ثابتة في كلمة السا كن
الثاني ، ليخرج نحو « إِنْ الْحُكْمُ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن
الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثاني ، إذ تقول : إِنْ الْحُكْمُ ، وإن
الفرس ، والمطلوب من كونها في كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها
حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان
بعد كسرة ، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عَذَابٍ أَرْكَضُ)
وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة
ما قبله ، نحو قُلْ أُضْرِبْ ، وقرىء في الشواذ (قُمْ اللَّيْلُ) وقاس بعضهم عليه فتح
المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْا الْقَوْمَ عَكْسًا لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشون ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكور فى جميع الأبواب نحو اضربن واغزن وارمن واخشون ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لو استطمعنا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جملا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكور على حركة واحدة فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مضطفوا الله » ليجانس نحو « ضاربوا القوم » واختير فى واو « لو استطمعنا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو « لو استطمعنا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لو بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حيث لكونه كالغايات كما مر فى بابه

قال « وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوَجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدِّهَا ، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدِّهِ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرِ لُغِيَّةٌ ، وَغُلِّطَ ثَعْلَبٌ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا ادغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق ولم يلدّه ، نظرا إلى كونه فعلا فتجنبيه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى اردد القوم فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مدّ وعَضَّ وعِزَّ ، وفتح عَضَّ عنده ليس الإتياع ، وإلا قال مدُّ بالضم وعِزٌّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتياع كما فى مندُّ ، فيقول : مدُّ وعِزٌّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزٌّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضَّ ومدُّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنّى ، فيقول : مدُّ وعَضَّ وعِزٌّ ، والكسر فى عز عنده ليس للإتياع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في « هلم » مع الفتح ؛ لتر كبه مع « ها » نخفوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح (١)

وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدَّ ابْنَكَ ولم تَرُدَّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياساً على سائر ما يكون ساكناً قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضرب القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحاً مع هذا الساكن أيضاً ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فغض الطرف إنك من نمير

فلا كعباً بلغت ولا كلاباً (٢)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٦٨) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعثه : أي جمع : أي اجمع نفسك إلينا في اللازم ، و اجمع غيرك في المتعدى ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلم ، كما هو القياس عندهم في « اردد و امدد » ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول) للاتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد ، كل ذلك لثقل التركيب « اه

(٢) البيت من قصيدة لجريز بن عطية هجاءها الراعي النميري ، ومطلعها :

أَقْلَى اللّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذي هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جواباً . وقوله « لقد أصابا » مقول القول . والمراد لا تعز ولا تكبر . ونمير قبيلة الراعي المهجوع ، وكعب و كلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « فغض الطرف » فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بني أسد كما قاله جار الله في المفصل

بفتح الصاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته المصنف في الشرح ، وهو وهم^(١)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَضَّهَا وَاسْتَعَدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فكان الألف ولي المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدُّهُ وَعَضُّهُ وَاسْتَعَدَّهُ ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكانت قلت رُدُّوا وَعَضُّوا وَاسْتَعَدُّوا ، وليس الضم في رُدُّهُ لِإِتْبَاعِ مَا قَبْلَهُ ؛

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الادغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَمَبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأشموني ، وقال الجاربردى في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ، فان المختار حينئذ الكسر ، لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ، فلما أدغموا أبقوا الثاني على حر كته ، ومنهم من يفتحه ، قال جرير :

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوِيِّ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عَضُّه واستَعْدُّه ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في بهِ وغلَامِه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، خلفاء الهاء ، وجوز ثعلب في الفصيح من غير سماعٍ فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَضَّه ، وقد غلظه جماعة ، والقياس لا يمنع ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْنَ وغيرها ، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّنَ ويرُدَّنَ ورُدَّنَ في المضارع والماضي والأمر ، وكذا رَدَّتْ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثاني بالفتح للساكنين ، قال السيرافي : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحِ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرِ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنَ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أي وكوجوب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالي الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هل الرجل ، قال الكسائي : وإنما فتحوا في نحو من الرجل ؛ لأن أصل من مناً ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كم كما ، وأما إذا ولي نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو من ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وليس
بمشهور - نُونٌ مِنْ مَّع لَامٍ التَّعْرِيفِ عَلَى الْأَصْلِ ، ولم يبال بالكسرتين
لعروض الثانية

والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ ،
فرارا من اجتماع التماثلين ، أعني الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،
واستقلوا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شد من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا
ضَمَّهُ فِي الْأَفْصَحِ الْأَشْهَرِ وَفَتْحَهُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ وَكَسَرَهُ عَلَى ضَعْفِ ،
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان
مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجيء الضم مخالفاً للقياس
المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضاً

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ
لا يجتمع معه كسرتان كما في من ، وحكى الأخفش « عَنْ الرَّجُلِ » بالضم ،
قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلْ انظُرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعاً
لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنْ
الْحُكْمِ » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا
فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ الْحُكْمِ ، أو بينهما حرف نحو عَنْ
الْعَضْدِ .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمَغْتَفِرِ النَّقْرُ وَمِنَ النَّقْرِ وَاضْرِبُهُ وَدَابَّةٌ وَشَاةٌ
[وَجَانٌ] ؛ مَخْلَافٍ تَأْمُرُونِي »

أقول : يعنى جاء فى وعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،
وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

لوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءني عمّرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثاني ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصده حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجيء في باب الوقف ، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر ، نحو اضربه ومنه وضربته ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله ، فتقول اضربه ومنه وضربته ، وبعض بني تميم من بني عدى يحدفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربته وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجيء في باب الوقف ، وثاني النوعين ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف نحو الضائين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السخستيانى في الشواذ (ولا الضائين) وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَابًا
خَاطِمَهَا زَامَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقَلْتُ أَرْدِ فَنِي فَقَالَ مَرَّحَبًا (١)

أى : زامها ، فقامها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطوراً نشدها في اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبة مستديرة تتولد في الأماكن الندية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فعلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشيء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان . وقوله : زامها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « زامها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذنبيه إنس ولا جان)
قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ^(١) ، وذهب
الزمخشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .
فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو دابة أسهل من نحو تمود الثوب ؛ لأن
الألف أقعد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تمود ؟
فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو دابة وشابة ،
وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ما قبلهما ،
كما يجيء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله »
معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس
المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل
القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة
المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه
القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة
والإمامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة
الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ،
بقي أن نقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى (ولا الضالين) عن
أيوب السخثياني فلا محل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي (ج ١ ص ١٣١) وقرأ
أيوب السخثياني (ولا الضالين) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء
الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ
لا يسأل عن ذنبيه إنس ولا جان) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب
دابة وشابة ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

* إذا ما الغوا لي بالعبيط أحارت * « اه

أن يقال : إن قلب الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يجيء في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ، إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البديل والمبدل منه : أي الهمزة والألف ، لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَا ذَا رَمَى بَدَا كَا كَيْكَ الْبُرْقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعني أول الساكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب

فُرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتموداً وتأمروني ، أو ماء كدويبة وخويصة ، فلا ،

لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء .

قال : « الابتداء : لا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكٍ كَمَا لَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ ، فَإِنْ

كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا — وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِيَ أَبْنٌ ، وَأَبْنَةٌ ، وَأَبْنٌ ،

وَأُسْمٌ ، وَأُسْتٌ ، وَأُنْثَانٌ ، وَأُنْثَتَانِ ، وَأَمْرٌ ، وَأَمْرَةٌ ، وَأَيْمُنُ اللَّهِ ، وَفِي كُلِّ

الابتداء
(همزة
الوصل)

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، والد كاديك : جمع دكداك ، وهو

الرمل المتبدل في الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في

حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً :

مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز

الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً

للألف . وبيان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتوق - بكسر الواو ، لأن

الأصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت مشتاقاً

فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٌ بَعْدَ أَلِفٍ فَعَلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَالِأُقْتِدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ ،
 وَفِي أفعالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ
 التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - الْحَقُّ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةٌ وَصَلٌ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيمَا
 بَعْدَ سَا كِنِهِ ضَمَّةٌ أُصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضَمُّ ، نَحْوُ أَقْتُلُ ، أَغْزُ ، أَغْزِي ، بِخِلَافِ
 أَرْمُوا ، وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنٍ فَإِنَّهَا تَفْتَحُ)

أقول : الأَكْبَرُونَ عَلَى أَنْ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّا كِنٍ مُتَعَذِّرٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِيٍّ إِلَى أَنَّهُ
 مُتَعَذِّرٌ لِمُتَعَذِّرٍ ، وَقَالَ : يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْفَارْسِيَّةِ نَحْوَ شَتْرَ وَسَطَامَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ
 مُسْتَحِيلٌ وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِمُتَحَرِّكٍ ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْمُتَحَرِّكُ فِي شَتْرَ وَسَطَامَ
 فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا ظَنَّ أَنَّهُ ابْتَدَى بِالسَّا كِنٍ ، بَلْ هُوَ مُعْتَمِدٌ قَبْلَ ذَلِكَ
 السَّا كِنِ عَلَى حَرْفٍ قَرِيبٍ مِنَ الْهَمْزَةِ مَكْسُورٍ ، كَمَا يُحَسُّ فِي نَحْوِ عَمْرُو ، وَقَفًّا ،
 بِتَحْرِيكِ السَّا كِنِ الْأَوَّلِ بِكَسْرَةٍ خَفِيَّةٍ ، وَلِلطَّفِ الْإِعْتِمَادِ لَا يَتَّبِعِينَ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ
 عَلَى مُتَحَرِّكٍ فَلَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ ، وَلَا يَرِيدُ بِالْوَقْفِ الْوَقْفَ الصَّنَاعِيَّ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَّا
 عَلَى السَّا كِنِ أَوْ شَبَهَهُ مِمَّا يَرَامُ حَرَكَتَهُ ، بَلْ يَرِيدُ بِهِ السَّكُوتَ وَالْإِنْتِهَاءَ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ مُتَحَرِّكًا ، وَلَا يَكُونَ أَوَّلَهَا
 سَا كِنًا عَلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ ، إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ،
 وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ تَصْرِفِ الْأَفْعَالِ وَكَوْنِهَا أَصْلًا فِي الْإِعْلَالِ مِنَ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَنَقْلِ
 الْحَرَكَةِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ؛ فَجُوِّزَ فِيهَا تَسْكِينُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ
 الصَّرْفِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ مَعْدُودَةٍ غَيْرِ قِيَاسِيَّةٍ ، وَهِيَ الْعَشْرَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَتْنِ ، وَلَا
 فِي الْحَرْفِ إِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ ، وَالْهَمْزَةُ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَشْرَةِ عَوْضٌ مِمَّا أَصَابَهَا
 مِنَ الْوَهْنِ ؛ إِذْ هِيَ ثَلَاثِيَّةٌ فَتَكُونُ ضَعِيفَةً الْخَلِيقَةَ ، وَقَدْ حُذِفَ لَامَتُهَا نَسِيًّا ، أَوْ هِيَ
 فِي حَكْمِ الْمَحْذُوفِ ، وَهُوَ وَهْنٌ عَلَى وَهْنٍ ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ نَسِيًّا كَالْعَدَمِ ، وَلَيْسَ يَجِبُ
 فِي جَمِيعِ الثَّلَاثِيَّ الْمَحْذُوفِ اللَّامَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهَا ، أَلَا تَرَى إِلَى غَدٍ وَيَدٍ وَحَرٍّ ؛

فنقول : لما نُهِكْت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابْنِي وَبَنَوِي ، وقولك : ابْنُكُمْ وَأُمْرُؤُا وَيَمُنُّ لَيْسَتْ بِمَحذُوفَةِ الْآخِرِ ، وميم ابْنِكُمْ بدل من اللام : أي الواو ، لكن لما كانت النون والراء في ابنم وامريء تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدما صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل : إن ميم أبم زائدة ^(١) كميم زُرْقُم ^(٢) وسُتْهُم ^(٣) واللام محذوفة ،

(١) قال في اللسان : « وروى عن أبي الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ، ويزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، فقيل : هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم في الإعراب ، والألف مكسورة على كل حال ، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان :
وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقٍ فَأَكْرِمُ بِنَاً خَالاً وَأَكْرِمُ بِنَاً ابْنَاً
وزيادة الميم فيه كما زادوها في شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر في الأول والثالث وكبرثن في الثاني) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

* وَأَمَّ يَحْمُ أَنْفَاءً عِنْدَ عَرْسٍ وَلَا ابْنِمَ *

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة « اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم ، ولجواز أن تكون هي الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني ، و « ابنا » فيه تمييز ، وإنما جيء بالبيت دليلاً على استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأة زرقم أيضاً ، والذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخْلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمُ وَلَا بَرَسَحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمُ

وقال اللحياني : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقمة « اه

(٣) قال في اللسان : « الجوهري : والاسْتَعْجَز ، وقد يراد بها حلقة الدبر

وأصله سته على فعل - بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاه ، مثل جبل

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأْتِكَ قُعَيْنُ غَثًّا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السُّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَضْرُ

يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه » بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذي يستدل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء الأستاه ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ، قال ابن بري : ويقال فيه ست أيضا ، لغة ثالثة ، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبري :

يَسِيلُ عَلَى الْحَاذِينَ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرُّجْمَةِ الدَّمُ نَاسِكُ

وقال أوس بن مغراء :

لَا يُمْسِكُ السَّتَ إِلَّا رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُضْمُ

يعنى : إذا ألح عليه بالحبل شرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ، وست ، واست ، والسته ؛ والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الأسته ، وهو الضخم الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين السته إذا كان كبير العجز ، والستاهى والستهم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستهاء ، وستهم ، والميم زائدة . . . قال ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستهاء كذلك ، ورجل ستهم ، والأنثى ستهمة كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور : رجل ستهم ؛ إذا كان ضخماً الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ؛ قال النحويون : أصل الاست سته ؛ فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ؛ فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛ فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقيل : الاست ، قال : ومن العرب من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها فقالوا في الجمع : أستاه ، وفي التصغير ستهية ، وفي الفعل سته يسته فهو أستاه « اه بتصرف

وأما أيمن الله^(١) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيده الابتداء ، تقول : لا يمين الله ؛ فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيْقٌ لَا يُؤْمِنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا يمين الله قسمي ، ولا يمين الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمينك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال : لا يمينك لئن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ، فيقولون : م الله ؛ وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيمن الله ، وإيمن الله ، وإيمن الله ، وم الله (بضم الميم) فحذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) . قال سيبويه : وقالوا : لا يمين الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جنى : أما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيم الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ؛ فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف « اه كلام

وأصل ابن بنو - بفتح الفاء واليمين ^(١) - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣١٣) ما نصه : « وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين ؛ فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة آل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة : أي بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا ؛ لعدم إفعال - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا في الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضا ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا كَلَامَ مَرِّ كَبِيهَا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاجِرُ
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضا » أنه لا يجوز أن يكون إيمن مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعلا - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاهما صاحب اللسان عنه وهي قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أيمن صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ؛ فيتنق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفعال صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعها

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم ، وقال (يريد ابن سيده) في معتل الياء : الابن الولد فعل (بفتح أوله وتانيه) محذوفة اللام مجتلب لها ألف وصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بني يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ؛ والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأنثى ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَلَ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ ، كَأَجْبَالٍ ، وَقِيَاسِ فَعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ أَجْوَفَ

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل ، فألحقها التاء المبدلة من لامها بوزن حلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان : وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفت معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيبويه قد تسمع في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعمله في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعني بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأصله فعل (بفتح الأول والثاني) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة و بنت ، فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ، لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون في الأول و بفتحتين في الثاني) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا « بنون » كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون في الأول و بفتحتين في الثاني) قال : و بنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا (بكسر فسكون) ، ويجوز أن يكون فعلا (بفتحتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأقفال في جمع قُفْل ولا كأجذاع
 في جمع جِذَع ؛ لدلالة بَنُونِ علي فتح باء واحده
 وابنة في الأصل بَنَوَة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في المؤنث
 بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،
 وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس (١)

(بفتحتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس يجمع بنت على لفظها ،
 إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثاني)
 مما حذف لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،
 قال : لأنه أكثر ما يحذف ، لثقله ، والياء تحذف أيضاً لأنها ثقل ، قال : والدليل
 على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الإجماع
 يقال : يدت إليه يدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو
 لأنهم يقولون : الفتوة ، والتثنية فتيان ، فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو
 أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذاهب منه
 واو كما ذهب من أب وأخ ، لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الياء
 تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ، يدلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن
 رد ، وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك ، لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ،
 ولا يجوز أن يكون فعلا (بكسر فسكون) أو فعلا (بضم فسكون) اللذين جمعها
 أيضاً أفعال مثل جذع وقفل ، لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز
 أيضاً أن يكون فعلا - ساكنة العين ، لأن الباب في جمعه إنما هو فعل مثل كلب وأكلب
 أو فعول مثل فلس وفلوس « اه

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن
 واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ، لأنهم قالوا في
 تثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،
 ولكن صريح كلام القاموس يقضى بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم في الأصل سَمُوهُ أو سُمُوهُ كَجَبْرِ وَقُفْلِ ؛ بدليل قولهم سُمُّهُ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ - * بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ *

وروى غير سيبويه اسم - بضم همزة الوصل - وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بمسماه ويشهره ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله وسم ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين سا كذا

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخي الكريم ، وهما فتیان ، وفتوان ، الجمع فتیان وفتوة وفتوفتى (كدلى) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن واو محتجا بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضاً ، ولعل منشأ ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتیان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ * فَهَوَّ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ *

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحولة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفحل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الأنباري في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف »

فجىء بهمزة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ،
والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة
أشبهه ، لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسُمِّيَّ وأسماء وغير ذلك كالسُمِّيَّ
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسميت وسميت - تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حذف
في ذلك المكان

وأصل است ستته - كجبل - بدليل أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقفال
وأجداع ؛ لقولهم في النسب إلى است : ستهي ، وفيه ثلاث لغات : است ،
وست ، وسه ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان ثنيان^(١) - كفتيان - لقولهم
في النسب إليه : ثنوي ، وكذا اثنتان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله
والخلاف فيه في شرح الكافية^(٢)

قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فلهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،
فجوزوا تصریفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعني سكون الأوائل ،
وخصوصاً ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالثقل
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع
الواجب تسكين فائه ؛ أثلاً يجتمع أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فللأعراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (ح ١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٢٥٤

من هذا الجزء)

زاد على الماضي بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛
فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر
استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال
التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق
على الصحيح ؛ لأنها في التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين في باب
الإعلال ، نحو لا ذليلاً إذاً ولا ذليلاً إذاً ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت
من أوائلها همزة الوصل وإن كانا أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال ؛ للميم
المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » وإنما لم يكن في المضارع ؛
لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثي المزيد فيه ،
كانطلق ، وأحمر ، وأحمار ، وأقتدر ، واستخرج ، واقعنس ، واسلنقى ،
واجلود ، واعشوشب ، واثنان من الرباعي المزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛
وقد يجيء في تفاعل وتفاعل إذا ادغم تاؤها في الفاء ، نحو اطير واثاقل

قوله « وفي صيغة أمر الثلاثي » أي : إذا لم يتحرك الفاء في المضارع ؛ احترازاً
عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشد ، وعد ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد
قوله « وفي لام التعريف وميمه » قد مر ذلك في باب المعرفة والذكرة (١)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن
الحاجب في تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » مانصه : « هذا مذهب
سيبويه ، أعني أن حرف التعريف هي اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت
مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل
على أن اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان
لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل

قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركاً ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكناً حرك ، نحو قل الله والاستغفار قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن ممدداً المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيديويه

وبلا مال فليجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فذا يقولون : الافرّس والانسان ، وأما نحو « بهذا » و (فَمَا رَحْمَةٌ) فإن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايراً لرجل حتى جازتوا اليهما في قافيتين ولم يكن إبطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضاً دليل التنكير : أي التنوين ؛ على حرف ، فالأولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكاملها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة ، وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذکر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وذلك قوله :

يَا خَلِيلِيَّ ازْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْخِلَالِ
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لثلاثي شتبه التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير ونقر من طيء إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن توبل عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من امبر امصيام في امسفر » اه

يدل على تحركها في الأصل ؛ لقوله : فَتَدَمَّتْ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أي الحركة ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصاية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنم وإما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوتك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنبتك ، وهو منحدِر من الجبل : أنبوتك ، ومنحدِرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ - وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ (١) *

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم تقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادي من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

* وَقَالَ أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثاني للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعاً للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثاني في الأمثلة التي ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال في المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام : « ومثل هذا في إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم

* وَقَالَ : أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسر نون الساقين ، كما أتبعوا الأول الثاني في
 أنبؤك ، ومثله قوله تعالى (في إمهًا)^(١) بكسر الهمزة في بعض القراءات ،
 وقولهم : وَيَلْمِيهَا^(٢) بكسر اللام ، أصله : وَيَ لَامِهَا ، حذف الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب
 سيبويه فوجدنا فيه (ح ٢ ص ٢٧٢) مانصه : « واعلم أن الألف الموصولة
 فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ،
 وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف
 من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ففكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا
 أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في مذ اليوم يافتي ، وهو في هذا
 أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم ، وفعل هذا به
 كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا
 أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ،
 وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب
 الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين :
 الأول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع
 المؤلف وابن جنى

والثاني : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف
 ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً
 لكسر نون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن
 حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى
 حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا يَلْعَنُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا
 وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ)

(٢) قال في اللسان : « ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام في الأولى وضمها
 في الثانية) كقولهم في المستجان : ويلمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك
 يريدون لأب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفي الحديث

إما بعد إتيان حركتها حركة اللام ، أو قبله ، وأما قولهم : وَيَلْمُهَا — بضم اللام ؛

في قوله لا بنى بصير « وَيَلْمُهُ مِسْعَرٌ حَرْبٌ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه
ومنه حديث علي « وَيَلْمُهُ كَيْلًا بغير ثمن لو أن له وعي » أي يكيل العلوم
الجملة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وي ، كلمة مفردة ، ولامه
مفردة ، وهي كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها
على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « اه ، وقال الشهاب الخفاجي
في شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهية) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم
استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى ، وفي
المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره « ص ٣٦٥ »)
يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون
ويل أمه ، ينصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ،
وكسرت لامه إتيانها لكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ،
برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا :
أيش لك يريدون أى شىء لك ، واللام المكسورة لام الجر ، والثالث أن
يريدوا « وي » التى فى قول عنتره :

ولقد شفنى نفسى وأبرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن
الوجوه ، لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة
لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتيانها
لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فأن ابن جنى أجاز فيه وجهين :
أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى
عنهم (الحمد لله) بضم لام الجر ، وهي قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى ،
والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هي لام
ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقى : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام
الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون . ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما
قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفاً لكثرتة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَيْ لَأُمَّهَا ؛ فحذفت الهمزة بعد نقل ضمتها على لام الجر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أُمَّهَا ؛ فحذفت الهمزة شاذاً . ويدخل في قوله « إلا فيما بعد سا كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ؛ نحو اقْتَدِرْ عليه وانطَلِقْ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو انْصُرْ ، وَاقْتَدِرْ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في أَخْتِيرْ ، وَأَنْقِيدْ ، أُشْمِتْ ضمتهما أيضا كسرة ، وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أَيُّنْ لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسَمِيَّة يناسبها التخفيف إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في « أَيُّنْ » ، و« لَعَمْرُكَ » وجوبا ، وحذف النون من أَيُّنْ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيُّنْ وَأَيُّم

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لِحَنْ ، وَشَذُّ فِي الضَّرُورَةِ ، وَالتَّزْمُؤُا جَعْلَهَا أَلْفًا لَا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ آخِلْسُنْ وَأَيُّنْ اللهُ يَمِينُكَ ؟ لِلْبَسِ »
أقول : قوله « شذ في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بِنْتٍ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكنا ، كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشئ إذا خفف على غير القياس يجري على المألوف فيه « اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التَّلَادِ وَإِنَّمِي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَأَلَنِي لَضَنِينَ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل لعذر من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدون بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا

الْقَمْدَرُ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَمَالٍ (١)

وبعده :

وَأِنْ ضَيَّعَ الْإِخْوَانَ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينٌ
والتلاد : المال القديم ، والنث - بنون فمثلة - : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بث » بياء موحدة فمثلة ، وهو مصدر بث الخبر ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النمام الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للفساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بث أو بث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ
وقول حسان رضي الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكًا فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ
وقول الآخر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةٌ إِتْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلَا لَأَرَى خَلَّيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما (٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضي الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا كُنْتُ غَيْرُ لَيْمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرَّوْضَةِ الْمَجْلَالِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لابن بين » قد مر في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تُبَيِّتْنَا بِصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبِيْتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ
والكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و«ما» يحتمل أن
تكون زائدة إبهامية تفيد الفخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ
محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خبرا
وغير لئيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التي تحمل المار بها
على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بضم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - :
الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والوليد : يطلق
على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها
القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر
الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت
مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في
إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث
قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيبويه البيت على غير
الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب (٢٧٤ ص ٢) : « واعلم
أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا
من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعله قد ذكرناها ، فعل
ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس
الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع
كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأنصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأما
ابتدائها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلَيْدُنَا الْقَدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالٍ هـ

وقال الاعلم الشنتمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل
من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف
عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول :
إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقعة تنزل
بها القدر » هـ

أن للعرب في مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ، والثاني جعلها بين
بين ، كقوله :

٨٢ - أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي (١)

قوله « لابس » يعني التزموا أحد الشئيين ولم يحدفوا للباس ؛ إذ لو حذفوا
التبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ،
بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ - أَسْتَحَدَّثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاءِهِمْ خَيْرًا (٢)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردتها المفضل في المفضليات

وقبله :

وَمَا أُدْرِى إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

ويممت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يمت ، وجملة
« أيهما يلىنى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « الخير » بدل من « أى »
في قوله « أيهما يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم
الاستفهام يقترن بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام
على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف
حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالهاء المثناة وتشديد القاف : لقب الشاعر ،
واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله في هذه القصيدة :

رَدَدْنَ تَحِيَّةً وَكَنَّ أُخْرَى وَثَقَّ بِنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُمُيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهم حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ،
وقد قال في هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه
القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهُوَ وَوَهْيٌ وَفَهْوٌ وَفَهْيٌ [وَهَوٌ وَهَيْ] فَعَارِضٌ
فَصِيحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشَبَّهَ بِهِ أَهْوٌ وَهْيٌ وَثُمَّ لِيَقْضُوا .
وَنَحْوُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض
في أول الكتاب^(١) ، يعني المصنف أن أوائل هُوَ وَهْيٌ مَعَوَاوِ الْعَطْفِ وَفَاءَهُ وَهَمْزَةُ
الاسْتِفْهَامِ ، وَكَذَا لَامُ الْأَمْرِ الَّتِي قَبْلَهَا وَوَأَوْفَاءٌ ؛ تَسْكُنُ ؛ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ
يَجْتَلِبَ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، لَكِنَّمَا إِنَّمَا لَمْ تَجْتَلِبْ لِعَرُوضِ السُّكُونِ ، وَابْسَ هَذَا
بِجَوَابِ مَرَضِيٍّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْكَانَ بِنَاءً عَلَى تَشْبِيهِ أَوَائِلِ هَذِهِ الْكَلِمِ بِالْأَوْسَاطِ ،
فَنَحْوُ وَهُوَ وَفَهْوٌ مَشْبَهٌ بِعَضُدٍ ، وَنَحْوُ وَهْيٌ وَفَهْيٌ مَشْبَهٌ بِكَتِفٍ ، وَكَذَا الْقَوْلُ
فِي (وَلْيُوفُوا) فَلَمْ يَسْكُنْهَا إِلَّا لِجَعْلِهِمْ إِيَّاهَا كَوْسَطَ الْكَلِمَةِ ، فَكَيْفَ تَجْتَلِبُ لَهَا هُوَ
كَوْسَطَ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ وَصْلٍ ؟ وَهَبْ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْوَسْطِ أَلَيْسَ غَيْرَ مُبْتَدَأٍ بِهِ ؟ وَأَلَيْسَ
السُّكُونُ الْعَارِضُ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ يَجْتَلِبُ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِذَا ابْتَدَى بِهَا ؟
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : اسْمٌ ، مَعَ أَنَّهُ جَاءَ سِمٌّ ، وَكَذَا اسْتِ وَسَتْ ؟ فَكَانَ عَلَيْهِ
أَنْ يَقُولَ : لَمْ تَجْتَلِبْ الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجْتَلِبُ إِذَا ابْتَدَى بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ،
وَهَذَا السُّكُونُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ ، وَوَجْهَ تَشْبِيهِهِمْ

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * كَأَنَّهُ مِنْ كَلِيٍّ مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ
وَالرَّكْبُ : أَصْحَابُ الْأَبْلِ ، وَالْأَشْيَاعُ : الْأَصْحَابُ ، وَالطَّرْبُ : اسْتِخْفَافُ
الْقَلْبِ فِي فَرَحٍ أَوْ فِي حُزْنٍ ، يَرِيدُ أَبْكَاءُكَ وَحُزْنَكَ لِحَبْرِ حَدْثِ أَمْ رَاجِعِ قَلْبِكَ
طَرْبٌ ؟ وَالْاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى هَمْزَةِ وَصْلٍ
غَيْرِ مَفْتُوحَةٍ فَإِنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تَحْذَفُ حِينَئِذٍ ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ حَرَكَتِي
الْهَمْزَتَيْنِ رَافِعَ لِلْبَسِ بَعْدَ حَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لأوائها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أهو
 وأهي ؟ أقل استعمالاً من وهو وفهو ووهي وفهي ؛ فلماذا كان التخفيف فيه
 أقل ، وقولك : لهو ولهي مثل فهو وفهي يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرىء
 به في الكتاب العزيز ، وأما نحو ليفعل — بلام كي — فلم يجوز فيه التخفيف ؛
 لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهي بعد اللام وبعدها الواو والفاء ، وكذا تحريك
 لام الأمر بعدهما ؛ هو الأصل ؛ قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائي وغيره
 (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) بِإِسْكَانِ لَامِ الْأَمْرِ عَلَى تَشْبِيهِهِ ثُمَّ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ ؛ لِكَوْنِهَا
 حَرْفَ عَطْفٍ مِثْلَهُمَا ، وَاسْتِقْبَاحِ ذَلِكَ الْبَصْرِيِّونَ ؛ لِأَنَّ ثُمَّ مُسْتَقْلَةٌ يَوْقِفُ عَلَيْهَا ،
 وَقَرِئَ فِي الشَّوَاذِ (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بِإِسْكَانِ الْهَاءِ ، يُجْعَلُ «هُوَ» كَعَضُدٍ ، وَهُوَ قَبِيحٌ ؛
 لِأَنَّ يَمِلُ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلَةٌ ، وَلَا يُمْكِنُ تَشْبِيْهِهَا بِحَرْفِ الْعَطْفِ كَمَا شَبِهَ بِهِ ثُمَّ ، وَقَوْلُهُ :

* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

أولى من مثله ؛ لكونه في كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أي : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ونحو قوله

« بات منتضباً » وذلك لكثرة الاستعمال في الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع

هو وهي ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلماذا كان التخفيف في أهو وأهي أقل

(١) قد تقدم الكلام في شرح هذا البيت (ص ١٥٥) . وقد استشهد به

هنا على أن التخفيف بالأسكان في « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالأسكان في

« أَنْ يُمِلَّ هُوَ » ، لأن الأول في كلمة واحدة والثاني في كلمتين ، مع أن

الكل شاذ

قال : « الوَقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ وُجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَحَلِّ ؛ فَالْإِسْكَانُ الْمُجَرَّدُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَالرَّوْمُ فِي الْمُتَحَرِّكِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَرَكَةِ خَفِيَّةً ، وَهُوَ فِي الْمَفْتُوحِ قَلِيلٌ ، وَالْإِشْمَامُ فِي الْمَضْمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أي : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرّوم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرّوم وقفاً ، وكان لفظ مَنْ في مَنْ زيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام - لكان أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أي : في الوقف وجوه ، يعني بها أنواع أحكام الوقف ، وهي : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياءً ، وقلب الألف واواً أو ياءً أو همزة ، وقلب التاء هاءً ، وإخاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أي السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ لتمام الكلام ، ونعني بالحكم ما يوجب الشيء ؛ فان الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أي : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجيء من أن قلب الألف واواً أو ياءً أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التانيث هاءً

قوله « والمحل » يعنى به محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدَّرًا بنى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرومُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكانُ المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المنون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلم جرًّا إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى المحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والروم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٢)

وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى كرب ، وصدوره :

* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى *

والسرى : السير ليلا ، والحى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضا ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانِ^(١) وفُلْكِ^(٢) ، وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والهجان من الأبل البيضاء الخالصة اللون والعتق ، من نوق هجن وهجائن وهجان . فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه ما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيديويه ؛ وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كَنَاز ، وامرأة ضَنَاك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال كما كسرت فعلاً على فعال ، وعذرهما في ذلك أن فعلاً أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كلب و كلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف و ظراف ، وشريف و شراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع ، فأن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيديويه ، أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحداً ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) فقال « جاءتها » فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهَا مَوْاخِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى : (وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً أو جمعاً ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ساكن مفيد للمعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أي التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختر الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضي للوقف وهي من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه — أعني الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعني الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بتلها ألفاً ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكور يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤنث . قال الجوهري . وليس هو مثل الجنب الذي هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلاً وفعلاً يشتركان في الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) . قال ابن بري : إذا جعلت الفلك واحداً فهو مذكر لا غير ، وإن جعلته جمعاً فهو مؤنث لا غير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحداً ، قال الله تعالى « قُلْنَا ائْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اه

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخاء فوق الحرف الموقوف عليه ، وهي حرف أول لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرَّوْمُ في المتحرك » الرَّوْمُ الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعنى ؛ لدالتها على المعانى في الأصل ، وإما حركات البناء كآين ، وأميس ، وقبل ؛ وعلامة الرَّوْمُ خط بين يدي الحرف هكذا : زيد - . وسمى رومًا لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلمة ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن في آخر الكلمة صوتًا خفيًا ، وإن كان آخر الكلمة حرفًا ساكنًا قد يحذف في الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رومهُ تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته في الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمي لم يجز الروم على ما يجيء قوله « وهو في المفتوح قائل » إذا كان المفتوح منونًا نحو زيدا ورجلاً فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرَّوْمُ إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيْ عَصْمٌ * (١)

وإذا لم يكن منونًا ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته . وجزؤه كله ، وعند سيديويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور

قوله « والأشمام » الأشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نقطة بين يدي الحرف ؛ لأنه أضعف من الرَّوْمُ ؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الأشمام في

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وَهَم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ لِيَسْتَدِلَّ بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفنتين والسن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : **وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إِشْمَامَ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ** «

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيه - أقول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله :

٨٥ - **وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلُوعٌ وَعَارِضٌ شَكْلٌ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا**
وَفِي الْهَاءِ الْإِشْمَارُ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا
أَوْ أُمَّهُمَا وَآوَةٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا (١)

(١) أورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة : (الشاطبية) ليبين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشمام في هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا » أن بعض القراء يجيز الروم والاشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجيء

فنقول : إنما لم يجز في هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ - * بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كظَهَرَ الخَجَفَتَ (١) *

المذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « . . . وبعضهم يرى لهما في كل حال محلاً » أن بعضهم جواز الروم والإشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم . . . الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلاً عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقاً أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ، الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله « وبعضهم يرى لهما في كل حال محلاً » اه كلام السمين . قال البغدادي : « فقوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والإشمام) في الثلاثة أيضاً ، وقول الشارح المحقق لم أر أحداً من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم : فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع « اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه ابن بري في أماليه على الصحاح لسور الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاضِرَهَا أَمَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتَ مُتَمِيمًا بِنَظَرَةٍ وَأَسْعَفَتَ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم ، والروم
والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء
فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد
حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله
تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ولم يأت عليكم وإيهم إذا وصلت هما بمتحرك بعدها
متحركى الميمين محذوفى الصلة ، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخراً قط ؛
وأما نحو (عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ) و (إِلَيْهِمِ الْمَلَائِكَةُ) فان آخر الكلمة
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا
إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكم وإيهم على ما هو قراءة ابن كثير ،
وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإيهم - سكون الميم فيهما - فالكسر
والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى
(مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ) (وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْءَ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ مَازِقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهيء - بناء مثناة
مفتوحة : المفازة التي يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء :
الترس ، وقوله « قطعتها » جواب رب المقدره بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى
واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مآزق ،
وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الإهداف
وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب
مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعتها فى الوقت الذى تهرب فيه
أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدره في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فاذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَفِي إِذْنٍ وَفِي نَحْوِ اضْرِبَنَّ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ » أقول : المنصوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستثقل الألف ، بل تخف

به الكلمة ، بخلاف الواو والياء أو قلبت النون إليهما في الرفع والجر ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ *

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفا معها ، وأما « إذن » فلا أكثر قاب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في بابه^(١) ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٢١٩) : (الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ ؛ حذف الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفة لفظه ، وجرده عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو كسكل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فإذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذْنٌ لِقَامِ بِنَصْرِي »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجيء قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيـد المخففة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقبل تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدلواً مطلقاً ، ويجيزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فىهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئاً يؤدي إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصاً على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياساً على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوم ما من كلامه ؛ لأنه قال ^(١) : « وأما الألفات التى

وللمستقبل نحو جئتني إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذباً ، وإذن ههنا هى إذن فى نحو قولك حينئذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ لـيكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ
والوجه فتحه لـيكون فى صورة ظرف منصوب ، لأن معناه الظرف « اه
(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضْدًا وَفَخِذًا بِحذف حركتي عينيها ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هذا قَاضٌ » و « مررت بِقَاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فانها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قولهم : قد رضا (ماض مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌّ تَبَعْتُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوِيَّتْمُوهُ وَمَا رُضَا
وقال طفيل الغنوي :

* إِنَّ الْغَوِيَّ إِذَا نَهَا لَمْ يُعْتَبِرِ *

ويقولون في نخذ : نخذ ، وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أخفها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو لبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَهْدٌ
رَهْطٌ مَرَجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد المعلى اه

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفها ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مزوى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد قولي ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الألف (يريد ألف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الألفات التي تحذف في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ، لأنه قد جاء عنهم « هذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أي التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدي إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل ، وقد رأيت كيف عمَّ سيبويه علة رد الألف التي هي اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لاتصريحها ولاتلويحها ، وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمثينه أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءني فتى » و « مررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتياً ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيما وأولها مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكامة ثم أعلنتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكامة في حال الوصل مَعْلَةٌ بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذي حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافي على كون الألف لام الكامة في الأحوال بمجيئها رويًا في النصب ، قال :

٨٧ - وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىُّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَاشْتَهَى

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى (١) *

ولا يجوز « زيدا » مع « تحبى » لما ثبت في علم القوافي ، وأيضا فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يجيء في بابها ، وأيضا تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ، لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها . بل قلبها في الأحوال الثلاث ألفا ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفا في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن برهان ، وينسب إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائى أيضا . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى فى الوقف هو الذى كان فيه فى الوصل ، بلا خلاف ، كأعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال :

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الفطفاني فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام فى باب الأضياف والمدح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى وَنِعْمَ مَا أَوْى طَارِقٍ إِذَا أَتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة فى الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت روى ، وليست مبدلة من التنوين فى الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت روى لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين فى الاسم المنصوب فى الروى أيضا ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى فى قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ؛ فثبت أن الألف فى « سرى » وفى « اشتهى » وفى « القرى » هى لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ - وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (١)

قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو لللاحق كعزى ، أو غيرها نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقفت عليه خلقت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا تفتنت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر ، وفي الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ في نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأنيد نحو « ضربواهم » ثم طردوا في الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً »

أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابي المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفته ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت في قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعلى ، فحذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة ، قال الأعمى : « وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واوا أو ياء » اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقبلون كل ألف في الآخرياء ، سواء كان للتأنيث كحُبلي ، أو لا كَمُنِّي ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حُبلي ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جرس حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما اذاوقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظن معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاه ويارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهي الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فإنه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطبيء يدعونها في الوصل على حالها في الوقف ، فيقولون : أفعى ، بالياء في الحالين ، وبعض طييء يقبلونها واوا ؛ لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو في لغة طييء في مثله ؛ لأنه ينبغي أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقبلونها واوا يدعون الواو في الوصل بحالها في الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واوا أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وسعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بني تميم ياء « هذِي » في الوقف هاء فيقولون : هذِيه ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء خلفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد ، فاذا وصل هؤلاه ردها ياء فقالوا : هذِي هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجمعون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طييء الوقف والوصل

سواء في أفعى ، إلا أن قلب الهاء من الياء لا يطرد في كل ياء كما اطرد قلب الياء من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامهى ، فتوصل بياء في الوصل ، ويحذف الياء في الوقف كما يجىء بعد ، ويجوز هذى بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الباء في الوقف ، شديدة كانت الياء أو خفيفة ، لخفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في المخرج مع أنه أظهر من الياء ، فيقول : تميمج وعلج [في تيمى وعلى] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ^(١)
وَالْبَغْدَاةَ فِلَقَ الْبَرَنِجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِجِ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويجىء الكلام عليه ،
وأشده أبو زيد في الياء الخفيفة :

٩٠ — يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجِ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ

* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنَزِّي وَفَرَتِجِ^(٢) *

(١) نسبو هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله « أبو علج » يريد أبو على ، و « بالعشج » يريد : بالعشى ، وفلق : جمع فلقة وهي القطعة ، ويروى في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الوتد ، قلبت تاؤه دالا بهم أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهو واحد الصياصي ، وهي قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بني سعد يدلون الياء المشددة جيا

(٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نواذره ، وقوله « حججتج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيا ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْدَالُ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْأُسْمِيَّةِ هَاءٌ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأْوُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فِيمَنْ حَرَكَ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَا كِنَانِ » .

أقول : لاختلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل ، لكنها تقاب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتأنيث كعَفْرِيَّة (١) والتي لغيره كما في عَفْرِيَّتْ وَعَنْكَبُوتْ ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشحج شحيجا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شامخ ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و « يج » يريد : بي ، ويزى : يحرك ، و « وفرتج » يريد به وفرتي ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه (٢٠٠ ص ٢٨٨) ما نصه : « وأما ناس من بني سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أباين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تميمي ، وهذا علج ، يريدون علي ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون :
خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَدِجٍ الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ

وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ

يريد بالعشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه

(١) أنظر في كلمة عفرية (١٠ ص ٢٥٦ ، ١٥) وأنظر في كلمة

عفرية (١٠ ص ٢٥٥)

وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزداد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعني هاء السكت — نحو : أنه ، وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسم بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية ؛ لأنها لاحقاً بما هي علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقليل : رأيت شَجَرَهَا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفاً كما في « زَيْدًا » فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت في الوصل تاء لذلك ، ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفاً بعد قلب التاء هاء خوفاً من اللبس أيضاً ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقفون على الاسم أيضاً [بالتاء] قال :
 ٩١ — اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ^(١)

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسامت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسلمة ، و « ما » في قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعدها أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيداً الأولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثاني أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِيْ وَجِبَّةِ الْأَسَدِ

(ج ٢ - ١٩)

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيداً بألف ، بل
« رأيت أمتاً » كما في قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لحملة على
« أمه » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف

قوله « وتشبيهه تاء هيات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال (١)

و كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم
عدى . والغلصمة : رأس الحلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا
الرجل المسمى مسامة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر
يسبين فيصرن إماء . والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٦٩) : « ومن أسماء
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيات » وفي تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها
الأولى همزة مع تثليث التاء أيضاً ، وقد تنون في هذه اللغات الست ، وقد
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء
نحو هياها ، وأيها ، وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد
تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب
المغني (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية - كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس
هيات ، كما تقول : قوقيات ، في جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثني ، والمضمومة التاء تحتل
الأفراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل
لا منع أن تقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيهية ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو في التقدير جمع هَيْهِيَّة وأصله هَيْهِيَّاتٌ فحذف الياء شاذاً لكونه غير متمكن ، كما حذفت في اللذان ، والقياس اللذان ، وإذا ضمنت تاءه أو فتحتها جازان يكون مفرداً وأصله هَيْهِيَّة ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْهِيَّة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تاؤه كتاء قامت وقعدت ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدين ، وتركيبه من هَيْهِيَّ ككوكب ، وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بنحو قَوْقَاة^(١) ودَوْدَاة^(٢)

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف

وتقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فالتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعد ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير - أعني أن أصله هَيْهِيَّة في الأحوال - أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تاؤها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وبير « اه

(١) قَوْقَاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقية - كدحرجة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : تآقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هي مصدر لقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثاني هي من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقولة من المصدر

هاء اكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبهه بتاء المفرد ، حكى
 قُطْرُب « كيف البُنُون والبَنَاه » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص
 للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف
 في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل
 بالموث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها
 كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،
 فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة
 كتاء المفرد ، فلماذا جوز بعضهم إجرائها مُجْرَاهَا

قوله « وعِرْقَات ^(١) إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء » لأنه يكون مفردا
 كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدرهم كمعزى ، وإن كسرت
 تاؤه في النصب دل على أنه جمع عِرْق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء
 مع مجيء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البِوَانَات مع البُون في البِوَان ،
 على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٣ ص ١٧٥) : « وجاء في بعض
 اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،
 وجاء في الشاذ (انقروا ثباتاً) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من
 اللام ، كالتاء في الواحد ، و كالواو والنون في « كرون » و « ثبون » وقال أبو علي :
 بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فمعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،
 قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،
 إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله (انقروا ثباتاً) الجمع ، وحكى الكوفيون
 في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء ، وكسرهما أشهر ؛
 فاما أن يقال : إنه مفرد والألف للحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه
 شاذاً ، فالعرق إذن كالبيان مذكور له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف
 والتاء مثله « اه

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء » يعني أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك « ثَلْثَهْرَبَعَة » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعة ، وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قلب تاء هاء ، قال : وأما (أَلَمْ اللهُ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلْثَهْرَبَعَة لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثلثه ربعة ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجْرَاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائي في (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقي ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرار من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لافرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات أَلَمْ العدد ، بدليل قلب تأنها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما في أَلَمْ العدد ، وكذلك إذا عددت نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظاً بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة

« قوله ثلاثة أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء ، بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفاً ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أَنْتَ » ووصلت من بآنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرهما - أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوفة عليها ، مع أنك لا تتقف على كل منها .

قال : « وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي أَنَا ، وَمِنْ ثَمَّ وَوُقُوفَ عَلَيَّ لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ بِالْأَلِفِ ، وَمَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت ببينونها في حرفين فقط بالألف ، وهما أنا وحيهلاً .

قلت : أما « حيهلاً » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حيهلاً ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإت لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألفا ، كما في اضْرِبَنَّ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أنا » عند الكوفيين من نفس الكلمة ، وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أنه ، وهو قليل ، قال حاتم : هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ (١) ، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للسيداني (٢ ص ٢٩٣) : « هَكَذَا فَصْدِي »

قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في غزوة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هَكَذَا فَصْدِي ،

العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير

الهمزة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفًا ووقف على (لكننا) بالألف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قَدْ أَفْلَحَ) ، ثم ادغمت النون في النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ » أما أنا فقد مر أن بعض طيء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » اهـ

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى الفصد (ح ١ ص ٤٣) (١) هذا البيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبى ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء في « فاعرفونى » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ، هذا كله إن روايته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن روايته « حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذررت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا على المجد والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كافي حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رة واغزة وليرمة ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو : مثل مه ومجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

قال : « وَإِلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لِأَزِمٍ فِي نَحْوِ رَةٍ وَقِهِ وَمَجِيءٍ مَهٍ وَمِثْلُ مَهٍ [فِي مَجِيءٍ مَجِيءٍ ، وَجِيءٍ مَجِيءٍ] (١) ، وَجَائِزٌ فِي مِثْلِ لَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ يَرْمِهِ وَغَلَامِيَّةٍ [وَعَلَى مَهٍ] (١) وَحَتَّامَةٌ وَإِلَامَةٌ مِمَّا حَرَّكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٌ بِهَا ، كَالْمَاضِي وَبَابِ يَازِيدٍ وَلَا رَجُلٍ ، وَفِي نَحْوِ هَهُنَا وَهُؤُلَاءِ »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح الكافية ، ونذكر

ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو رة وقه » أى : فيما بقي بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [و « مجىء مه » مثل] (١) رة وقه من وجه ؛ لأن الكلمة

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَّام ، وليس مثلهما من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجاء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الكاف والياء في نحو غَلَامِي وَغَلَامِك وَإِنْ كَانَا أَيْضًا عَلَى حَرْفٍ ، لَمَا لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُمَا شَيْءٌ ، وَأَمَّا عَلامَهُ وَإِلامَهُ وَحَتَّامَهُ فَمَا فِيهَا أَشَدُّ اتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا مِنْهَا بِالْمُضَافِ فِي نَحْوِ مِثْلِ مَهْ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا حُرُوفٌ ، فَلَا تَسْتَقِلُّ بِوَجْهِه ، فَيَجُوزُ لَكَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ كَمَا ذَكَرَ ، وَبِسُكُونِ الْمِيمِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ عَلامَ مِثْلًا كَغَلَامٍ ، قَالَ :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَائِتَنِي لَهُمْ يَوْمَ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٌ (١)

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما » الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ (٢)

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلا ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلا ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلساني وبقلمي ذكرا وذكرا - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في ربيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرا ، وبعد البيت قوله

فَلَمْ أَنْفَكْ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى المُنَادِي
وَقَدْ سَارَتْ قَوَافِ بَاقِيَاتُ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِي
فَقُبِّحَ عَابِدُ وَبَنِي أَبِيهِ فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ المَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النجاة ، ففي الديوان (ص ٥٥ طبع ليدن)

فهذا لا يقول « عَلامَه » وقفا ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ،
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو
لم يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرِمَ وَعَلامَ وإِلامَ وَحَتَّامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم
يحذف منه شيء ، نحو غَلامِيهَ وَضَرَبْتُكَهَ وَإِنَّهَ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن
تَعِ أَعِهَ أولى منها بما حذف منه حرف نحو أَخْشَهَ واغْزَهَ ، وأما ما صار بالحذف
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلامَ
وإِلامَ وفِيمَ ، وذلك نحو رَهَ وَقَهَ ومثل مه ومجىء مه ، على مامر ، وإن لم يحذف
منه شيء فإنه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهَ وليتَهَ وكيفَهَ أولى منه بما قبل آخره
متحرك ، نحو هُوَهَ وَهِيَهَ وَغَلامِيَهَ وَضَرَبْتُكَهَ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلحق ساكنان ، وعدم التقاءهما أولى ، وإن كان
ذلك مغتفراً في الوقف .

قوله « لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه » أمثلة المحذوف اللام
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعِهَ واغْزِهَ من دَعَوْتُ وَاغْزَوْتُ ،
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في « لم أبليه » في الجزم ، قال :
٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمِي اشْتَرَيْنَا دَقِيقًا (١)

فَفِيمَ تَقُولُ : يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمْرَغٍ فِي رَمَادٍ ؟
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء
قوله تعالى « عم يتساءلون » بالألف . قال ابن جنى : وإثبات الألف أضعف اللغتين
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبعده قوله :

* وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا *

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ * وَرَزَقُ اللَّهُ مُؤْتَابٌ وَغَادٍ (١)

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين (٢) كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبله »

قوله « حَتَّامَهُ وَإِلَامَهُ » مثال المحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقا الكسر ، وكان الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) .
والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ، إذا رجع ، والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب ، إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) :
« وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اه

فكلام سيبويه يقتضي ان كسر العين من « ادعه » لالتقاءها ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضي أن كسر العين لالتقاءها ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ، لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر
قوله « كالماضي » مثال لما حركته مشابهة للاعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضي على
الحركة ، وحق البناء السكون لمشابهته المعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد
ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضربَ أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول
بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل »

قوله « وفي نحو ههنا وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره
ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين
الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشىء ، كما مر ، وأما نحو فَتَى
وَحُبْلَى فَإِنَّكَ لَاتَبِينُ أَلْفَاتِهَا فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية

قال : « وَحَذْفُ الْيَاءِ فى نَحْوِ الْقَاضِي وَغَلَامِي حُرٌّ كَتَّ أَوْ سُكِّنَتْ ، وَإِثْبَاتُهَا
أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِثْبَاتُهَا فى نَحْوِ يَا مَرِي اتَّفَاقٌ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضي وَجَوَّارِي ،
لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غَلَامِي
وغَلَامَايَ وغَلَامِيَّ وإِنِّي ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء
السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت
كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب
وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء
فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى
الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سِوَاكُمْ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها
وأما ياء المتكلم الساكنة فان كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها
نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّي أَكْرَمَنُ) (رَبِّي أَهَانَنُ) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالاسكان ،
نحو « غلامٌ » كما جاز في المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً
في إزالة اللبس على حال انوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حرّكت أو سكنت »
وهمم ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه
سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفرداً نحو « يا قاضي » فاختار الخليل والمبرد إثبات
الياء ، كما في « جاءني القاضي » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف
الياء لتقديره كما حذف في « جاءني قاضٍ » وقفاً ، واختار يونس وقوّاه سيبويه
حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلوبهم الياء
ألفاً في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلامٍ » أكثر من حذفهم
إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مري » ؛ لأنهم
حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة
موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعني في حالتى الرفع والجر —
فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا
أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس
عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتداداً بزوال التنوين
وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفاً إلا
على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح ،
وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمى وصنعوا قليل »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف
يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعني بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رءوس الآي ومقاطع الكلام ، يعني أن الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص نحو يَغزُو وَيَرْمِي لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أدِر » ، وقوله تعالى (مَا كُنَّا نَبْغِ) و (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) ولا يقوون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم به » بمعنى يهن ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلها بجاز حذفها والاجتزاء بحركة ما قبلها ، كقوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل ، وكذا القوافي يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف في غير القوافي أيضاً ، فثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف في غيرهما ، قال :

٩٧ — وَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعِضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِدُ (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مُذْ حَجَجِ وَمُذْ دَهْرٍ
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعُ ذَا وَعَدَّ القَوَا فِي هَرَمِ خَيْرِ البُدَاةِ وَسَيِّدِ الخُضْرِ
والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروي في مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفره ، إذا قطعه على وجه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجه الافساد ، وكأن الهمزة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت في قوله « يفر » على أن أصله يفرى ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛
فانه قد يحذف ياؤه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ
التَّنَادِ يَوْمَ تَوَلَّوْنَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانِ كَاجْوَابٍ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)
وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من
حذف ياء [نحو] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير
الفواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف
ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذاً ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص
[المحذوف اللام] وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص
والاسم المنقوص [الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين
هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة
كما قال :

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعاً للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَفْرِى »
تبعاً لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب
النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما

فلما جُوِّزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت
بعمري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ،
وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩— وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ مَمَانِيًّا عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمَرُّ وَمَا يَحُلُّ (١)

وإنما جوزت هنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو

الزائد الناشئ للاطلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :

١٠٠— صَحَا انْقَلَبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيْقُ وَالثَّقْلُ (٢)

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للأسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى

انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ،

ولجاج الناس فيه معناه تنازعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في

قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ،

والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي

هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد

الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو :

أي يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ،

ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يئس منها ولا ناعم في

هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام

الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في
« جاءني زيد »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَى

فَمَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو « زيدا » كما يحذف
جمهور العرب الواو والياء الحادتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيبويه :
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكترح حذفهما كثرة حذف
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق
قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للإشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو
المحذوفة من هذا الشاهد واو الإشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة محبة وودادا
وانتظر أن تجزيه بهما محبة وودادا مثلهما لأن الديون يقضيها المدينون ، ولاكنها
أدت إليه بعض هذا الدين ولوته في بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله
« تقضى » ، و« بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء ،
من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكامة ، وألف بعضا هي
لف الأطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة

(ج ٢ - ٢٠)

١٠٢ — لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كَتْمُهُمْ

لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ (١)

محذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عِبْلَةَ وَأَسْلَمَ (٢)

باسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْ قَعًا (٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي ،

(١) هذا البيت من قصيدة لثيم بن أبي بن مقبل ، وقبلة قوله :

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطًا لَا يُلَاقُهُ حَيَّانٍ دَاعٍ لِإِصْعَادٍ ، وَمُنْدَفِعٍ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلاقه : يوافقه ، والإصعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط

والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا

فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياه يقضى ويرمى ، غير مباليين

باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعبلة : اسم امرأة وهي محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم ومدودا - : اسم موضع ،

وعمي : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت

في قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى

فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائل معين ،

والاستشهاد به في قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذف

الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة فى بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين

فى بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي ، وحذف
ياء الضمير في الفواصل ، نحو : (فَايَّايَ فَاَعْبُدُونِ)

قال : « وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرَبَهُمْ فِيمَنْ أَلْحَقَ »

أقول : قد بيننا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو
مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما
قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الهاء سا كن نحو منه وعلية لم يأتوا في الوصل بالواو والياء
الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لتقل الواو والياء ،
ولكون الهاء خلفها كالعدم ، فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم
يحذفوا من علمية ومنها — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضا — خلفه الألف ،
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في
الوقف وقلبيهم له ألفا في المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء
إذا كان الساكن الذي قبلها حرفا صحيحا نحو منهو وأصابتهو ، وحذفها إذا كان
الساكن حرف علة ، نحو ذوقوه وعصاه ولديه وفيه ، ولم يفرق المبرد بين
الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء
الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (منه آيات) و (فيه
آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما
لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحا ،

وإن كان قبل الهاء متحرك نحو به ولامه فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيَّقَنَّ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرٌ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فاتك ، ولم يتعرض له البغدادي

وقال المتنبي :

١٠٦ - تَعَثَّرَتْ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَسْنُهُا
وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (١)

فحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *
* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعم في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيويه : « أراد بعدهو ، فحذف الواو ضرورة ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكعب (أى : جبن) وانهمز ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقى من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وفسيل النخل : صغاره ، واحده فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقيح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف

الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحتري ، ولعله متأثر في ذلك بحار الله الزمخشري فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبي تمام - وقد استشهد ببيت له في الكشف - : أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهي الياء ، وأصله « بهي » والضمير في به يعود إلى الخبر الذي ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِي خَبْرُهُ فَرَزَعْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَذِبِ

يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن في الأفواه فلم تستطع الكلام ، وعثرت البرد في الطرق وعثرت الأقلام في الكتب . والبرد : جمع بريد ، وأصله برد - بضمين - نخفف كما يخفف عنق

مذهب سيبويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القَاضِي . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضى فلـكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكور في الوصل ؛ فاذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهى وهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهى عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربى وغلامى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ما قبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في المضمرة من أن بعضهم يقول : عليكمو أنفسكم ، وعليهمى مال ، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهٍ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « تِه » بدل من الياء في هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيهه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ما قبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهوه ، وذلك لكون الضمير المجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما سرى بابه ، ولا يوصل هاء « ذهى » و « تهى » بواو أصلا ، وبعض العرب يبقونها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هَذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقفت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْمِ والإِشْمامِ في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وبِغْلَامِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وبِأَبِيهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فاذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم للخفاء ، فلورمت عقيبها بلا فصل : أي أتيت ببعض الضمة ، أو أشممت : أي ضممت الشفتين ، لم يتبيننا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشيء لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْمِ بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وأيضاً فإن الرَّوْمِ والإِشْمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غُلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرَّوْمِ والإِشْمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقاً ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبين كما مر .

قال : « وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِئْسِ حَرَ كَتَبَهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلْبُ وَالْخَبُوبُ وَالْبَطُوبُ وَالرَّادُوبُ ، وَرَأَيْتُ الْكَلَّاءَ وَالْخَبَّاءَ وَالْبَطَّاءَ وَالرَّادَّاءَ ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلْبِيِّ وَالْخَبِيِّ وَالْبَطِّيِّ وَالرَّادِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرَّادِيُّ وَمِنْ الْبَطُوبِ فَيُتَيْنِعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ،
فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه أخفى مما كان في
الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ، ولذلك
يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها
فنقول : الهمزة الموقوف عليها إما أن تخففها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو
مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحققها كما هو مذهب غيرهم ، والمحقة
تحتاج إلى ما يبينها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف الخففة ، فالمحقة لا تخلو من أن
يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فان ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها
في الرفع والجر ، كما تقف على نحو عمرو ووبكر ، فيجرب فيها مع الاسكان الروم
والاشمام ، لا التضعيف ، كما يجيء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما
يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت
أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان
أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها
ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير
الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها
في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو هذا الرُّدءُ ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي
المضموم الفاء نحو من البُطِيءُ ، وإن انثقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن
مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع
عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من
البُسَيْرِ ، كل ذلك لكرَاهمهم كون الهمزة ساكنة ساكنة ما قبلها ، ولا
يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشمام ؛ لأنها لبيان الحركة ، وقد
حصل ذلك بالنقل

وبعض بني تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضا مع
عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما : أي الثلاثي المكسور الفاء
والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء في الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا
البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ، وهذا الرّديء ، ومررت بالرّديء ،
ورأيت الرّديء ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البُطء في حال الجر
وفي الرّداء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء في حال الجر
في البُطُو وفي حال الرفع في الرّداء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة
النصب إياها ، فاتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث ، فيجري في هذين المتبع
عيسهما فاءُهما في الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركة الآخر وهي نقلت
إلى ما قبله لئلا يزيلت بإتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من
ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقبل الهمزة
إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوثُو^(١) والبُطُو والرّذُو ،
ومررت بالوثي^(١) والبُطي والرّذي ، بسكون العين في الجميع ، وأما في حالة
النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة ،
فيقول : رأيت الوثا^(١) والبُطا والرّدا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة وقبلها ألفا
كما بين بعضهم الألف في نحو حبلي قبلها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا
أبين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين
من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع ، ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة
ما قبلها ، فيقول : هذا البُطُو والوثُو والرّذُو ، ومررت بالبُطي والوثي والرّدي .

(١) الوث : توجع في العظام بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطَّا والوَثَّا والرَّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في بيرٍ ورأسٍ
ومؤمنٍ ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان
الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين
للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطُو ، ومررت
بالبُطُو ، ورأيت البُطُو ، وهذا الرِّدِي ، ومررت بالرِّدِي ، ورأيت الرِّدِي ،
فألزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا المقلوب لامه حرف لين لا يكون
رَوْم ولا إشماء ؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لاعلى حرف اللين ، كما مر في
تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ
وأَكْمُوْ وأَهْنِيْء ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجَمَلِ والرَّجُلِ والأَكْبَدِ من
غير قلب الهمزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجرب فيه جميع وجوه الوقف ،
إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعني من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة
نفسها ، حرصا على البيان اعدم الفتحة لخفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ،
فيقولون : هذا الأَكَلُوْ ، ورأيت الأَكَلَا . ومررت بالأَكَلِيْ ، يقبلون المضمومة
واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة
ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسورة ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِيْء ، فلا يمكن
تديرها بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء
الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة
والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فبَقَوَا الهمزتين على حالهما ، ولم يفتروهما
كما قبلوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة ، فأما من الترخيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو الخَبِّ والرَّدِّ والبُطِّ ، فيجئ فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفي المنصوب المنون يقرب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطًا وردًا وخَبًا ، وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالخطأ ألف في الأحوال الثلاث ، وأكمو وأو ، وأهنيء ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجيء ، ويجيء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمزة

فنقول : قول المصنف « إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكَلَوُ » هذه هي المفتوح ما قبلها ، وكذا في بالكَلَى ورأيت الكَلَاً قوله : « الخبو والبطو والردو والخبا والبطا والردا والخبي والبطي والردى » هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتيان في الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا في الرفع والجر فقط

وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف قال : « وَالتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الِّهِمَزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَعْفَرٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبِ شَادٍ ضَرْوَرَةٍ » أقول : اعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتها شىء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ، فالذى أشم نبه عليه بهيئة الحركة ، والذي رام نبه عليه بصوت ضعيف ، فهو أقوى في التنبيه على تحريك الحرف من الإشمام ، والذي ضعف فهو أقوى تبدينا لتحريك الحرف في الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذاك ببعض الحركة ، وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً؛ إذ لا يجمع بين ساكنين، هذا ما قيل، والذي أرى أن الروم أشد تبييناً؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال: أي في حال الوصل دون حال الوقف، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والاشتمام؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة، فهو ثقيل في موضع التخفيف، وعلامة التضعيف الشين على الحرف، وهو أول [حرف] «شديد»

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك، وأن يكون صحيحاً؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة، وأن لا يكون همزة، إذ هي وحدها مستقلة، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة، وإذا ضعفها صار النطق بها كالتهوع، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لئلا يلتقي ساكنان، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل: أليس الأسماء المعدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف؟ فهل انبه في نحو «جاءني زيد» و«أتاني اثنان» بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكنة أو آخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت: تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها، وزيد في قوله «جاءني زيد» مركب مع عامله، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده، ويدفعه السماع والقياس، والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً، وأما المنصوب فإن كان منوناً

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فإسهم يجوزون حذف التنوين
فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرّجل ، ولن
نجمل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر

قوله « ونحو القصبًا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع
والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما
المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف
المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فانت
مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة
بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن
الشعر موضع الترم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف
الإطلاق : أي الألف والواو والياء هي المتعينة من بين الحروف للتريد والترجيع
الصالح لها ، فمن تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — * قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلِي ^(١) * *

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وعجزه قوله :

* بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

وقفا : أمر بالوقوف مؤكداً بالنون الخفيفة ، أو مسندا إلى ألف الاثنين ،
والسقط : مثلك السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوي : ما تراكم
منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعي
يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول وحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن
تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد
وعمر ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة
كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أماكن الدخول ، فهو كالمثال الأول ،
والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك بما يختص
بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم في حاجة إلى مد الصوت .

ولا تقول « مررت بعمرى » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — * آذَنْتَنَا بِيَيْنَهَا أَسْمَاءُ و (١) *

ولا تقول « جاءتنى أسماء و » وتقول فى الشعر : الرَّجُلُ ، وَالرَّجُلِي ، وَالرَّجُلَاءُ ،

ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْتِمٍ كَسَفَتْ بِالرُّمْحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِعَضْبِ ذِي شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ (٢)

جاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر ،

نحو « جاءنى غلامه » فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق

ما حقه فى غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكرى ، وعجزه قوله :

* رَبِّ تَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ التَّوَاءُ *

وبعده قوله :

آذَنْتَنَا بِيَيْنَهَا مُمٌّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

آذنتنا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر ليت فى قوله « ليت شعرى » محذوف ناب الاستفهام منابه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين

الكلام بقوله « رب تآو يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب فى إقامته .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « أسماء » حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى

بيت امرى القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلم : الذى يلبس اللامة ، وهى الدرع ، تقول : استلام الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والعضب : السيف الفاطع ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهى ما يخرج البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

فى قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل فى الشاهدين السابقين .

١١٠ - * بِيَازِلٍ وَجِنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ * (١)

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ - * أَوْ الْحَرْيِقُ وَافَقَ الْقَصَبَا * (٢)

أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين في قوله :

١١٢ - * وَلَا تَبْقَى خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا * (٣)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي ، وهو من شواهد سيبويه . والاستشهاد به في قوله « عيهل » حيث ضعف لأمه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فإن عبارة سيبويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال (ح ٢ ص ٢٨٢) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سببها يريد السبب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجراهما ، لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت » اه فقوله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا يجيء مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة . وقد صرح الأعمى بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتي قريباً في أثناء

أبيات رواها المؤلف وسنشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معلقته ، وصدرة قوله :

* أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا *

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما أكثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله « أَلْقَصَبًا » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُورِ وَالْقَطْرِ^(١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَاذَا بَعْدَ أَنْ أُخْصَبًا^(٢)

وَألا : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحينا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدونها وما حولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الاطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلى المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافي : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافي ، ولكنه أشركه في الجر . يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و« جدبا » : يريد الجذب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبًّا
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءَ سَبَسَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا
أَوْ الحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَا وَالتَّبَنَ وَالخُلْفَاءَ قَالَتْهَبًا

وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًا أو ضرورة ، بلى إنما لم
يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف
لا التثقيب ؛ فقلة مثل القصبَا وَعَيْهَلٌ مثل قلة نحو جاءني جعفرٌ ويجعلٌ ، وكان
الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون في نحو قوله :

* تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءَ سَبَسَبًا *

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفًا لا غير ،
ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الاطلاق ؛ لا يضعف ،
اسكن الشاعر حمل النصب على الرفع واجر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر في نحو قوله عيهلٌ والقصبَا أجرى الوصل
مجري الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا
للووقف عليه ، فاذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقعًا عليه ، بل في
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل مجري الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثني من
أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطني أبيضه ، يريد أبيضٌ ، والهاء للسكت ، وهو

فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار
والسبب - بزنة جعفر - : القفر والمفازة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول
المؤلف ، واسلحِب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتها كذلك ،
والاستشهاد بهذه الآيات في قوله « جدبا ، والقصبا ، والتها ، وأخصبا ، وسبسا »
حيث ضعف أو اخرها للوقف ثم حررها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك
المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَنَقْلُ الْحَرَكَةِ فِيمَا قَبْلَهُ سَا كِنْ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي
الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكَرٌ وَخَبُؤٌ ، وَمَرَرْتُ بِبَكَرٍ
وَخَبِيءٍ ، وَرَأَيْتُ الْخَبَاءَ ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكَرَ ، وَلَا هَذَا حَبْرٌ ، وَلَا
مِنْ قُفْلٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرَّدُّؤُ وَمِنْ الْبُطِيءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيَتَّبِعُ »

أقول : قوله « ونقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل
كقلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه في نقل
حركة الهمزة ، وإنما قلنا هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة
مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً
لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما
سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ،
ولو ثبت ذلك في نحو مُنذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ،
وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً
فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه
سيبويه ، وقال : لا يقال رأيت الْبَكَرَ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل
التنوين ، فالمعرف باللام في حكم المنون ، وغير سيبويه جوزوه ؛ لكونه مثل
المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون
مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة
بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن
المرفوض ، نحو هذا الرَّدُّؤُ وَمِنْ الْبُطِيءِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا :
هذا عدلٌ ولا من قُفْلٍ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدِلُّ والقُفْلُ ، ورأيت العِدِلَّ والقُفْلَ ومررت بالعِدِلِّ والقُفْلِ ، لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لثلاث يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعني في المهموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتيان

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز

هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :
١١٤ — عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ (١)
وبعض بني عدى من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزيد الأعجم - وهو من شواهد سيويه (ص ٢٨٧) . العنزي : نسبة إلى عنزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهي عنزة بن أسد ابن ربيعة ، وزيد الأعجم قاتل هذا البيت أحد بني عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافي : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان ، والهاء خفية ، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالفاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقيم الرجل ، وذهبت الهندات » اه

فيقولون: ضَرَبَتْهُ وَقَالَتَهُ ، والأول هو الأَكْثَرُ ، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لثلاثاً يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرَّدُّ والشَّدُّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَحَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا . وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (١)

أى : إن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فآ » و « تآ » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « فا » وقوله « تا » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهي أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهي أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصاهما مما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيملا » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافي : « إذا سميت رجلاً بالباء من ضرب فذهب الـاخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان في الكلمة ، فترد الضاد فنقول : ضب ، وقال المازني : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اه . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا ، فأنا أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله : أنا ، بينها بالألف كيباهم بالهاء في « هي » و « هن » و « بغلتيه » قال الراجز : * بالخير خيرات . . . البيت * يريد إن شراً فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اه

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعُ^(١)
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثه أربعة ، وكذا جميع الأسماء المعددة
تعديداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتَابًا بَيِّنَةً) و (حِسَابًا بَيِّنَةً) وصلاً كما في
بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أُخِي وَأُمِّيْتُ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره ألفٌ مفردةٌ كالعَصَا والرَّحَى ، والممدودُ
ما كان بعده هاء فيه همزة كالكِسَاء ، والرِّدَاء ؛ والقياسيُّ من المقصور ما يكون قبل
آخر نظيره من الصحيح فتحةً ، ومن الممدود ما يكون ما قبله ألفاً ؛ فالمعتلُّ
اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصورٌ ، كمعطى ومشتري ؛

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من
النحاة منهم الزمخشري وابن جنى وابن هشام والمرادى ، وقوله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضَ الذُّبُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبي أبز ، إذا عدا .
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف
اللحم . وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من
الفاء الذاهبة في أوله . والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ،
فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بإبدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع »
بإبدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ألدعه » حيث أبدل التاء هاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نَظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرِكٌ ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ
مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْرَى وَمُلْهَى ، لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ
فِعْلٍ فَهُوَ أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ فِعْلٌ كَالعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدى ؛ لَأَنَّ نَظَائِرَهَا
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ ، وَالغَرَاءُ شَاذٌ ، وَالأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ
وَفِعْلَةٍ كَمَغْرَى وَجَزَى لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرْبٌ وَقَرَبٌ »

أقول : قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة ؛ لأنها في الأصل ألفان
قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ؛ فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً ، بلى
قد كان ذلك في الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً .
قوله « بعدها فيه » أى : بعد الألف في الآخر ، فتخلو الصلة عن العائد
إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما ؛ فسد الحد بنحو جاء وجاءية ،
والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء
لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً

والمقصور القياسى : مقصور يكون له وزن قياسى ، كما تقول مثلاً : إن كل
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَلٍ ، فهذا وزن قياسى ، فإذا كان
اللام حرف علة — أعنى الواو والياء — انقلبت ألفاً

قوله « ومن الممدود » يعنى أن القياسى من الممدود أن يكون ما قبله : أى
ما قبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألفاً ، والأولى أن يقال : الممدود القياسى ممدود
يكون له وزن قياسى ، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور
والممدود القياسيين أن نقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسى

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث
الأكبر ، وحمراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفعل
التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفعل الذى للألوان والحلّى ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة الممدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر الممدود : أي الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : مسمى مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أي حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو ممدوداً ؛ فتَجَوُّز وقصد للفرق بين لغتي هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي المجرّد » فمن أفعَل نحو مُعْطَى ، ومن فعَل نحو : مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن انفعل نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعَى ، ومن تفعّل نحو مُتَسَلَّى عنه ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضَى منه ، ومن افعلّ وفعال مرعوى عنه ومحو أوى له ، ومن فعّل مقوّقى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فعَلَى وافتعلَى كسَلَقَى (١) واغْرَنْدَى (٢) قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعني من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرّد مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعَلُ أو يَفْعِلُ أو يَفْعَلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي المجرّد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مَفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فعَل » أي المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فعَلِ الناقص الذي نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزِي خَزِيًّا فهو خَزِيَّانٌ وَرَوَى يَرْوِي رَوِيًّا فهو رَوِيَّانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر (١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) أنظر (١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِيَّ يَفْنَى فَنَاءً

قوله « والغراء شاذ » حكى سيبويه غَرَى يَغْرَى ^(١) غَرَاء ، وَظَمَى يَظْمَى ظَاء ، وقال الأصمعي : هو غَرَى ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أي : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَةٌ فُعْلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعْلٌ .

ومن المقصور القياسي : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لفعْلَانِ الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لفعلاء المعتل لأمه من الألوان والحلى والخلق ، كأَحْوَى وَحَوَّاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالتَهْمَقَرَى ^(٢) ، وَالْحَوْزَلَى ^(٣) ، وَالْبَشَكَى ^(٤) ، وَالْمَرَطَى ^(٥) ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعي كالغراء - بالكسر والمد - الذي يلصق به الشيء .

(٢) التهمقري : الرجوع إلى خلف ، ومثله التهمقرة بالتاء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبختر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبى :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانته

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الإسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرَّمِيَّا^(١) ، والخَلِيْفِي^(٢) ، وروى الكسائي المد في الخَصِيصِي^(٣) ، كما مر في باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كندَى وأنداء ، وقفاً وأقفاء ، وجاء غثاءً^(٤) وأغثاء ؛ وروى قفَاء بالمد مع أن جمعه أقفاء

قال : « وَنَحْوُ الْإِعْطَاءِ ، وَالرَّمَاءِ ، وَالْأَشْتِرَاءِ ، وَالْأَحْبِنِطَاءِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِتَاحُ وَالْإِحْرَاجُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ الْمَضْمُومِ أَوْلَاهَا ، كَالْعَوَاءِ وَالثَغَاءِ^(٥) ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا النَّبَاحُ وَالصَّرَاحُ ، وَمُفْرَدِ أَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءِ^(٦) ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَدَالٌ ، وَأَنْدِيَةٌ شَاذٌ ، وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءُ وَالْأَبَاءُ^(٧) مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرميا : انظر (> ١ ص ١٦٨)

(٢) الخليفة : انظر (> ١ ص ١٦٨)

(٣) الخصيصى : مصدر خصه بالشئ يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية وخصوصية - بفتح الخاء أو ضمها - وخصيصى ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر (> ١ ص ١٦٨)

(٤) الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد - مثله ، وهما أيضا الهالك البالى من ورق الشجر ، وفي التنزيل (وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والثغاء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الأباء - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعى ، واحدته أباءة - كعباءة - وهو

القصب . وقد وقع في بعض النسخ « الاناء » بالنون ، في مكان الأباء ، وهو خطأ فإن الاناء ممدود قياسى ، لأن جمعه آنية - كقذال وأقذلة - فيكون نظير كساء وأكسية وقبا. وأقبية

أقول : قوله « ونحو الإِطاء والرَّمَاء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّر بِمِيم زائِدة ، احترازاً عن نحو المُعْطَى والمُرَامَى ، وكل مصدر لافتعل وانفعل واستفعل وافعل وافعال ناقص فهو ممدود ، كالإِطاء والرَّماء والاشترَاء والانجلاء والاستلقاء والارْعَوَاء والاحْوِيَاء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعَالَةٍ ، نحو : قوقى قِيْقَاء ، وكل مصدر لافتعل كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازاً عن نحو الدَّوَى ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فُعَالٍ أو فَعِيلٍ ، وكذا كل مفرد لأفَعَلَةٍ معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازاً عن نحو نَدَى وأندية ، وشذ رحى وأرْحِيَة ، وقفا المقصور وأقْفِيَة ، وأما قفاء بالمد وأقْفِيَة فقياس ، وشذ أيضاً نَدَى وأندية ، قال :

۱۱۷ — فى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَاتِهَا الطَّنْبَا (۱)

(۱) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتاً فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّيْ إِلَيْكَ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا
وبعد بيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَهُجُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلْفَ عَلَى خُرْطُومِهِ الذَّنْبَا

ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدم الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « فى ليلة من جمادى » أراد فى ليلة من ليلالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ، وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أندية »

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذي للألوان والحلى كأحمر وحمراء
قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،
والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القرني (١)
والكُمثرى والسيراء (٢) والخشاء (٣) ونحوها

ذو الزيادة قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانَ
هَوَيْتُ : أَيْ الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لغيرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،
وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا إِذَا زِيدَتْ لَغَرَضٍ جَعَلَ مِثَالًا عَلَى مِثَالٍ أَوْ زِيدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ
مُعَامَلَتَهُ ، فَتَنَحَّوْ قَرْدَدٍ مُلْحَقٌ ، وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ
قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَنَحْوُ أَفْعَلٍ وَفَعَّلٍ وَفَاعَلٍ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا
مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلِإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعلة جمع للممدود لا للمقصور ، ومن الناس
من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ، فيكون أندية جمع
الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرني : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ

وفي المثل « القرني في عين أمها حسنة » . والمليل : الخبز الذي يخبز في الملة وهي

الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التي يحرك بها الخبز

(٢) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، وبقصر - : ضرب من البرود ،

وضرب من النبات ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء

والشين الأولى - : العظم الدقيق العاري من الشعر الناقى خلف الأذن ، والخشاء

- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التي فيها رمل ، فقول المؤلف « والخشاء »

يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سألت تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتهم عنها ؛
فطن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه
النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك
يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سألت المازني عنها فأنشد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَدَّ بِنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشديني الشعر ؛ فقال : قد
أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير
محكي ، قال : وأحسنها لفظًا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَمَسْنَ هَوَايَ ، وسأتم هَوَانِي ،
وغير ذلك

قوله « أي التي لا تكون الزيادة الخ » يعني ليس معنى كونها حروف
الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من
المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من
هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيد تضييفا ، سواء كان التضييف للإلحاق أو
لغيره كقردد^(١) ، وعبر ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع
زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كعلم وجمع ، ومن
غيرها كقطع وسرح ، وقد يكون ذلك التضييف الزائد للإلحاق كقردد^(١)
وجلبب ، وغيره كعلم ، والذي للإلحاق لا للتضييف لا يكون إلا من حروف

(١) أنظر (١ > ص ١٣)

اليوم تنساه ، كجَدَوَلٍ وَزُرُقُمٍ^(١) وَعَنْسَلٍ^(٢) فلا وجه لقول المصنف « غير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلخ » قد تقدم لنا في أبنية الحماسي بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مَقْتَلٍ للإلحاق لم يدغم نحو مَرَدٍ وَمَشَدٍ كما لم يدغم نحو أَلْدَدٍ وَمَهْدٍ^(٣)

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لذلك » أى : ليست للإلحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولجىء مصادرها مخالفة » أما كون إفعال وفِعَالٍ وفِيعَالٍ كدِخْرَاجٍ فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشيء للشيء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن فِعْلَالاً فى الرباعى ليس بمطرود كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أفعل وفاعل ملحقين بدخرج لم يدغم نحو أعدّ وحادّ قوله « ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازا

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٠٩ ص ٥٩)

(٣) أنظر فى كلمة « ألدد » (ص ١٠٣ و ٢٥٢) وفى كلمة « مهدد »

(ص ١٤ ص ١٤)

عن تفاعل فانه عنده ملحق بثفعل كما ذكرنا ؛ لكون
الزيادة مطردة في معنى ، أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد ، وثبوت
الإدغام في نحو تسارًا وتمادًا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضي شرحه في أول الكتاب (١)

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالِاشْتِقَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَغَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،
وَالْتَرَجِيحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالِاشْتِقَاقِ الْمَحْقَقِ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثَلَاثِيَّةِ
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَّالٍ وَنَيْدِلٍ وَرَعَشِنٍ وَفَرَسِينٍ وَبَلْغَنٍ وَحُطَائِطٍ وَدُلَامِصٍ
وَقَمَارِصٍ وَهَرْمَاسٍ وَزُرْقُمٍ وَقِنَعَمَاسٍ وَفَرِنَاسٍ وَتَرْتَمُوتٍ »

أدلة
الزيادة

أقول : العنسل : الناقة السريعة ، مشتق من العسلان وهو السرعة ، وقال
بعضهم : هو كزبدل من العنس ، وهو بعيد ؛ لمخالفة معنى عنسل معنى عنس ،
وهي الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشامل والشمل والشمال بمعنى الشمال ، يقال : شمكت الريح : أى هبت
شمالاً .

النيدل — بكسر النون والبدال وسكون الهمز — والنيدلان بفتحهما مع
الياء ، والنيدلان بضم العين : الكابوس ، من الندل ، وهو الاختلاس ، كأنه
يندل الشخص : أى يختلسه ويأخذه بغتة ، والهمزة في نيدل زائدة ؛ لكونه
بمعنى النيدلان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشِنُ كجعفر : بمعنى المرتعش

الفرسين : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يدق

البلغن : البلاغة .

الخطاط : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

(١) أنظر (١٠ ص ٥٧)

الدُّلَامِصُ : الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّلِيص والدَّلَاص ، وقد دَلَصَتْ

الدرع : أى لانت

القُمَارِصُ : بمعنى القارص

المِرْمَاسُ والفِرْنَانَسُ : الأسد الشديد ، من المِرْمَاسِ والفِرْمَاسِ

الزرقم : الأزرق

القِنَعِاسُ : البعير العظيم ، من القَعَسِ ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَعَسَاءُ :

أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل بَرَّاحِه ، والقَعُوسُ : الشيخ الكبير الهرم

الترنموت : ترنم القوس عند النزاع ، قال

١١٨ - تُجَاوِبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا (١)

فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على

ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من

الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

الاشتقاق
من أدلة
الزيادة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزِمُ مِنْ عُنْتُوتِهَا تُجَاوِبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا

* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا *

والشريانة - بكسر الشين فتحها - : شجر تتخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان

يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة

لإرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاهها ، والعنتوت : الحز فى القوس ، وتجاوب

مصدر تشبيهي نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ،

والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما

قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ،

وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت

وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبنة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْدَدُ أَفْعَلًا ، وَمَعَدٌ فَعْلًا لِمَجِيءِ تَمَعَدَدٍ ، وَلَمْ يُعْتَدِ بِتَمَسْكَنٍ وَتَمْدَرَعٍ وَتَمَنْدَلٍ لِيُضَوِّحَ شُدُوزِهِ ، وَمَرَّاجِلُ فَعَالِلٍ لِقَوْلِهِمْ : تَوْبٌ مُمْرَجِلٌ ، وَضَهِيًا فَعْلًا لِمَجِيءِ ضَهِيَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيَعَالًا لِمَجِيءِ فَنٍ ، وَجُرَائِضٌ فَعَائِلًا لِمَجِيءِ جِرَوَائِضٍ ، وَمِعْزَى فَعْلَى لِقَوْلِهِمْ مَعَزٌ ، وَسَنْبَتَةٌ فَعَلَّتَةٌ لِقَوْلِهِمْ سَنَبٌ ، وَبُلَهْنِيَةٌ فَعَلْنِيَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَهْلُهُ ، وَالْعَرَضْنَةُ فَعَلْنَةُ لِأَنَّهَا مِنَ الْاِعْتِرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلٍ لِمَجِيءِ الْأَوَّلِيِّ وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وَوْلٍ ، لَا مِنْ وَاوٍ ، وَلَا مِنْ أَوَّلٍ ، وَإِنْقَحَلٌ إِنْفَعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ قَحَلٍ : أَيُ يَيْسَ ، وَأَفْعُوَانُ أَفْعَلَانًا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلَانٌ مِنَ الضُّحَى ، وَخَنْفَقِيْقٌ فَنَعْلِيْلًا مِنْ خَفَقَ ، وَعَفْرَنِي فَعَلْنِي مِنَ الْعَفْرِ »

أقول : إنما كان ألدد أفنعلا لأن ألددا ويلنددا بمعنى الألد ، وهن مشتقات من اللدد ، وهو شدة الخصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها في مواضعها : الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكننا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدٌ فَعْلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضي الله تعالى عنه : اخشوشنوا وتمعددوا : أي تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أي دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد في حديث آخر « عليكم باللبسة المعدية » وقيل : معناه كونوا غلاظا في أنفسكم بحيث لا يطعم أحد فيكم ، قال

۱۱۹ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا (۱) *

أي : غاظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعّل ، ولم يجيء في كلامهم وخولف سيبويه فقيل : معد مفعّل ؛ لأنه كثير وفعل في غاية القلة كالشربة في اسم موضع ، والهبي الصغير ، والجربة العانة من الحمير ، وأما قوله تمفعّل لم يثبت فمنوع ؛ لقولهم : تَمَسَّكَنَّ وَتَمَنَدَلَّ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَغْفَرَ ، وهي تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهموا في مسكين ومنديل أنهما فعليل وفي مدرعة أنها فعلة وفي مغفور أنه فعول للزوم الميم في أوائلها كذلك توهموا في معد أنه فعل ، فقيل : تمندل ، وتمسكن ، وتدرع ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعوه على مسلان كما جمع قفيز على قفزان ، ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا : فعّل غريب غرابة تمفعّل

(۱) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا كَانَ جَزَائِي بِأَعْصَانٍ أَجْلَدًا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت في قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تفعلل لقلة تمفعّل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أي كبر وخطب ، هكذا قال أبو علي ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أي كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْدِيَّ فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب
تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجوز الأمرين ،
واسيبويه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تَمْدَرَع وتَسْكُن وتمنل وتمغفر قليلة الاستعمال
ردية ، والمشهور الفصيح تَدَرَّع وتَسْكُن وتمنل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةٌ وَجَرَبَةٌ وَهَبِيٌّ ؛
فإنها لَيْسَتْ بردية

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالِل » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة
الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها
لقول العجاج

١٢٠ — * بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمُرْجَلِ (٢) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد
ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهَلَّلِ وَالشَّوْقُ شَاجٍ لِلْعُمُيُونِ الْخُذَلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

تَبَدَّلَتْ عَيْنَ النَّعَاجِ الْخُذَلِ وَكُلَّ بَرَّاقِ الشَّوَى مُسْرَوَلِ

وانظر أراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع ليزج) . والاستشهاد بالبيت على أن
ميم الممرجل أصلية ، وهو مفعول ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ؛ والميم
الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل مفعلا ، وهو مما لا وجود
له في كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن الممرجل
مفعول وميماه زائدتان ، ولم يبال بعدم النظر ؛ محتجا بأنهما كذلك في نحو ممدرع
فقد قالوا : تَمْدَرَعَتِ الْجَارِيَّةُ ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ،
ولكن لما كثرت استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على
ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثيرا ، ومفعلا
لا وجود له إلا في الشذوذ .

(ج ٢ - ٢٢)

والممرجل : الثوب الذي فيه نقوش على صور المَرَّاجِل ، كالمَرَّجَلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

۱۲۱ — * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مَرَّجَلٍ ^(۱) *

ولا يبعد أن يقال : إن المَرَّجَل مِفْعَل ^(۲) ولزوم الميم أوهم أصالتها كما فى مسكين ، فقييل : مَمْرَجَلٌ ، كما قيل : مُمَسْكَنٌ ، وأيضاً إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال ممرجل لم يعرف اشتقاقه من المَرَّجَل

قوله « ضَهِيًّا فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فَعَمِيلٌ لافِعَلًا ، من قولهم : ضاهات ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ (يَضَاهِيُونَ) ^(۳) و (يَضَاهُونَ)

(۱) هذا عجز بيت لامرىء القيس من قصيدته المعلقة ، وصدوره قوله :

* فَقَمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا *

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الزوزنى والأعلم :

* عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرَّحَلٍ *

وذكر النهرى الروايتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط

— بكسر الميم وسكون الراء — : الأزار المعلم من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالجيم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة (ر ج ل)

(۲) المرجل — كمنبر — : المشط ، والقدر من الحجارة والنحاس ، وقيل :

من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طبخ فيه

(۳) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ

عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ

يَضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يجيء في الكلام فعيل إلا هذا ، وقولهم ضهِيد^(١) مصنوع ، والضهِياً :
التي لا تحيض فانها تضاهى الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفَعْلًا وفَعِيل
كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء
أشهر من ضاهآت ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضهياء : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه
غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فِينَان » يقال : رجل فِينَان : أى حسن الشعر طويله ، وهو
منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول
غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون
الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب
الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفن الغصن والشعر كالغصن ، فقد
رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعْلَان من الفَيْن^(٢) ، وهو
مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَائِض » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن
الهمزة غير أول ؛ فلاتكون زيادته غالبية ، وفَعَالِل موجود كعَمَلِيط ، لكن
جِرِّوَأِضاً بمعنى جُرَائِض وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ،
فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جَرِّض بريقه : أى غَصَّ [به] ؛ لأن
الغَصَص مما ينتفخ له

(١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو
فعلان » اهـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ؛ من الفن - وهو
الغصن - صرفته في حالي النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينه - وهو الوقت
من الزمان - ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ،
ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعلان ، وأنشد ابن بري للعجاج :

* إِذْ أَنَا فِينَانٌ أَنَاغِي الكُعْبَا * اهـ

وكذلك معزى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ،
ولو حكما بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت
معز بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبَتَةٌ — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبٌ من الدهر
وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبب أيضا هو الحين
من الدهر

قوله « بُلَهْنِيَّة » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا
الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِخُبْعَثَيْنِ^(١) بزيادة الياء فقط ،
لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛
فانه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيصفو عيشه ، وبُلَهْنِيَّة العيش : خَفْضُهُ

قوله « العِرْضَنَةُ » العِرْضَنَةُ والعِرْضَنِي : مشية فى اعتراض : أى أخذ على
عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقَمَطَرٍ من غير زيادة
قوله « وأولُ أفعل » ؛ لأن تصريفه على أولى وأول دليل على أنه أفعل
التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب
« وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لامن « أول » ولا من « وَاَل »
لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا فى أفعل التفضيل^(٢)

(١) الخبعتين : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والداعم البدن ، ومثله الخبعتنة
(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية
(ج ٢ ص ٢٠٢) : « أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثة
أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يستعمل هذا التركيب
إلا فى أول ومتصرفاته ، وقال بعضهم أصله « أو أل » من رأل : أى نجا ، لأن
النجاة فى السبق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ، لأن كل شىء يرجع
إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واوآ

قوله « إنْتَقَلَ » هو الشيخ القَحْل : أى اليابس ، وهو إنْفَعَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجَرِّ دَحَل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كاصطبل
قوله « وَأَفْعُوانُ أَفْعَلانَ »^(١) إِمّا ذلك لِحِجىءِ فَعَوَةِ السَّم ، وأَرْضِ مَفْعَاةٍ ، ولولا

قبلاً شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعل من « وأل » فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب « وول » فقلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعال التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلاً ، وأما قولهم : أوله ، وأولتات ؛ فمن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أوصل على ما يجىء فى التصريف ؛ وعند من قال هر من « وأل » أصل أولى وولى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أو من ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَارَ لُوْلى) لأنه حذف الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفها واستعمالها ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأوائل ، الأولى ، الأوليات ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح لئلا يستعمل منه فعل كأحسن ، ولئلا يستعمل منه اسم كأحلك — خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحلك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرى . فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوماً أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ؛ إذ هى دليل على أن أفعال ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع ، فإن خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر ، لحنفاً وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمدته أولاً بادئاً ، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً اه

(١) الذى ذكره المؤلف من مجىء « فعوة » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتُقَان (١) وَأَقْحُوَان (٢) وَأَسْحُوَان (٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفُعْلُوَان فحكمنا بأنه أَفْعُلَان ؛ لشهادة الفعوة

والذي جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكاني ، وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيبويه أن أكثر ما يستعمل أفعى اسما ، فيجب على هذا أن تنون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أفعى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدثه وسورته فقلب كما قالوا : عاث وعثا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانَهَا وَنَصِيرُهَا » اهـ

وقال في اللسان : « وفوعة السم : حدثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعان » اهـ والذي غر ابن الحاجب والرضي أن سيبويه قال : إن وزن أفعى أفعال ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهري في الصحاح

(١) الاستقان بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرقة عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخم في حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأاقحوان : نبت طيب الريح حوالبه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والمفعلة ، ولا دليل في أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعال ؛ إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كملقى وغير المنون بنحو سلمى ، فقوله « لحيء أفعى » فيه نظر

قوله « إضحيان » يقال : يوم إضحيان : أى مضى ، وليلة إضحيانة ، من « ضحى » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظر أنه إفعالان ، كإسحمان لجبل ، وإزبيان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن فعليان وإفعيالا لم يثبتا

قوله « خنفقيق » هو الداهية ، من الخفق ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبيا في الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛ لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق ملحقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف

قوله « عفرنى » هو الأسد القوى المعفر لفريسته ، والعفر [بالتحريك] التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب في موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عفرناة

قال : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْطَى وَأَوْلَقٍ حَيْثُ قِيلَ : بَعِيرٌ أَرِطٌ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ وَمَرْطَى ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ الْأَمْرَانَ ، وَكَحَسَّانٍ وَحِمَارٍ قَبَّانٍ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أَرِطَى فعلى ؛ لاشتقاق أَرِطٍ ومأروط منه ، والألف للالحاق ؛ لقولهم أرطاة ، وأن يكون أفعال ، بدليل راطٍ ومَرِطَى ، والأرطى : من شجر البرِّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل مألوق ، وأن يكون أفعال بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قبَّان^(١) » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسّ ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّبِ ، وهو الضُّمُور ، أو إلى القَبِّنِ ، وهو الذهب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَا لَكَ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنْ الْأُلُوكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَعَالَ مِنْ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنْ لَأَكَ : أَيُّ أَرْسَلَ ، وَمُوسَى مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ : أَيُّ حَلَقْتُ ، وَالْكَوْفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسٍ ، وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْأُنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ ؛ آجِيءُ أَنْدِسِيَّانَ ، وَتَرَبُّوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سَبَوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ الذُّلُوعُ ، وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ : فُعْلُولُ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ؛ وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهَا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مِنَ الْأَيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ ائْتَدَّ بِمَجْنَقُونًا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِمَجَانِيْقٍ فَمَنْعَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ ائْتَدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَنِيلٌ ، وَمَجَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونَ مِثْلُهُ ، لِحِيءِ مَنْجَنِينَ ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ ، وَأَوْلَا مَنْجَنِينَ لَكَانَ فَعْلُولًا كَمَضْرَفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيْسٌ كَمَنْجَنِينَ »

أقول ل : قوله « وإلا » أي : إن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما في تَنْبَالَةٍ وَتَرَبُّوتٍ وَسُبْرُوتٍ ، أَوْ فِيهَا اشتقاقان

(١) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

أحدهما أوضح من الآخر ، كما في مَلَكٌ ومُوسَى وسُرِّيَّةٌ ، فالأكثر أن في كلا
الموضعين الترجيح

ففي الأول : أي الذي فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة
الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم
يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛
فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تنبألة ، قال سيبويه : هو فعلالة ،
فان فعلالاً كثير كسر داح^(١) ، و تفعال قليل كتلقاء وتهواء ، كما ذكرنا
في المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النبل ، وهو
الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا في سبروت^(٢) ، رجح سيبويه عدم النظير
على الاشتقاق ، فقال هو فعلول كعصفور ، وليس بفعولت لندرته ، والأولى ههنا
كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتنا ملحقا بعصفور — وإن
ندر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذي سبر الطرق
وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرني مثال
تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة ، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

(١) وقع في جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو
خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة
(٢) قال في اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشيء القليل ، مال سبروت
قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ، وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة
سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفي الصحاح
الأرض القفر ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا . في مادة (س ب ر) :
« والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو علي وأنشد

تُطْعِمُ الْمُعْتَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلِ السُّبُرُورَا

قال ابن سيده : فإذا صح هذا فإم سبروت زائدة « اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا
من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تَرَبُّوت ، فسيدويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَرَبُّوت الذَّأُول ، وفي التراب معنى الذلة ؛ قال تعالى (أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال ؛ وهو من الدزبة ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فعلا ولا كقَرَبُوس^(١) ؛ لأن التاء من الغوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأكثر ترجيح

الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَكَ بدليل قوله :

١٢١ - فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَسَكِنْ مِلَأَكَ

تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٢)

(١) القربوس : مقدم السرج المنحنى

(٢) نسب البغدادي هذا البيت لعقمة بن عبدة المعروف بعقمة الفحل ، ولعقمة

قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيدٌ
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى رَقْدٌ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتُ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبٌ

ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد ممن جمع ديوان عقمة ولا ممن شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان عقمة مع شرح الأعلام زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة أبياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لأن الأنبارى فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما فى اللسان - : البيت لرجل من عبد الفيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لآبى وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعقمة . والانسى : واحد الانس ، ويروى فى مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن ملاك » روى فى مكانه صاحب اللسان « ولكن ملاكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملاكا أنت ، وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملاكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع مَلَائِكَةُ أَلْزَمُوا الواحد التَّخْفِيفَ لكثرة استعماله ، كما أَلْزَمُوا يَرَى وأرى ، فقال الكسائي : هو مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلْوَكَةِ ، وهي الرسالة ، فالملك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم « أَلِكْنِي إِلَيْهِ » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلُّ الْكَنْيِ ثم أَلِ الْكَنْيِ ثم خفف بالنقل والحذف لزوماً ، وقال أبو عبيدة : مَلَأَكَ مَفْعَلٌ مِنْ لَأَكَهْ أَى أَرْسَلَهُ ، فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — * دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْهُ هَوَاكَ ^(١) * *

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِ الْكَنْيِ » عنده ليس بمقلوب ، ومَلَأَكَ عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فعَالٌ مِنَ الْمَلِكِ ؛ لأنه مالكٌ للأمر التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفعَالٌ قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمال قوله : « موسى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى حلت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقَدْرِ والنار والدار ، قال :

فلمست بولد إنسانٍ إما أنت ملائِكٌ ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لملائِكٌ » حيث يدل على أن أصل الملك ملائِكٌ نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسلة ، ولكنهم أَلْزَمُوا هذا التخفيف فى ملك كما أَلْزَمُوا فى ذرية ونبي على المشهور من كلام النجاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقبلة :

* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ * *

وتبراك : موضع ببلاد بنى فقعس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « هواك » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ - فَإِنْ تَكُنْ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا

فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهي منصرفة قبل العالمية غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لكونه مُفْعَلًا ، قال أبو عبيدة : لم يسم التنكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أسوت الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسّي بهمز الفاء ، وقال الفراء : هي فُعْلَى ، فلا تنصرف في كل حال ؛ لكونه كالبشرى ، وهو عنده من الميس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واوًا لانضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢) في مثله ، كما يجيء في باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضا مُفْعَلٌ ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجيء مؤنثا لكل أفعال تفضيل ، ومُفْعَلٌ لا يجيء إلا من باب أفعل يُفعل ، فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجمة والعالمية ، وينصرف (٣) بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَسَأِلُهُ أَبْظُرَاءُ أُمِّ مَخْتُونَةَ أُمِّ خَالِدٍ

وبنده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاءً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمُرٌ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي عليه روى القصيدة . والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الحجام ؛ لأنه يمص الدماء ، ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظن أمه ، وعلى الأول يهجو به بأن أمه متبذلة قليلة الحياء . فكيف عن ذلك بأنه قد ختنها رجل ، وعلى الثاني يهجو به بأنها لم تخرتن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاة (٣) هذه الزيادة ساقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقا للخطيات

هو فُعَلَى فينبغي أن يكون ألفه لللاحق بجُخْدَب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فَعْلَان ، وَأَنْدِسِيَان شاذ كعُشَيْشِيَان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأَنَس ؛ لأنه يَأْنَس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هو من الإيناس : أى الإِبصار ، كقوله تعالى : (آَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا) لأنه يُونَس : أى يُبْصِر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإضْحِيَان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) ويقويه تصغيره على أنديسيان ، والاشتقاق من النسيان في غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لَيْلِيَّة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وَسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السَّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيٍّ وَسُهْلِيٍّ ، وهو إما من السَّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى من الحرّة ، وهذا قول أبى بكر بن السريّ ، وإما من السَّر بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرَتْ جارية ، وَتَسَرَّرَيْتْ كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسربها ، وقيل : هو من السَّرِيّ : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشئ ، ؛ لأنها تتركب سرايتها ، فهى على هذين القولين فُعَيْلَةٌ كمرّيق ، وهو العُصْفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تَسَرَّرَتْ » براءين - يمنعهما ، وإن كان تَسَرَّرَيْتْ يوافقهما

قوله « وَمَثُونَةٌ » يقال : هو [من] « مَانَةٌ يَمُونُهُ » إذا احتمل مَثُونَتُهُ وقام بكفائته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونَةٌ بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل : هو من الأوْن ، وهو أحد العدّتين ؛ لأن المَثُونَةَ ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأُونَةٌ

كَمَكْرُومَةٌ ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم المئونة في الأغلب ،
وقال الفراء : هو من الأين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله
مأينة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش
قوله « فإن اعتد بجنقونا » حكى الفراء « جنقناهم » وزعم أن المنجنيق
مَوْلَدَةٌ : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من
كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عون ،
تفقاً فيها العيون ، مرة نُجِنِقُ ، وأخرى نُرَشِقُ » (١) من معنى منجنيق ، لا من
لفظه ، كدَمِثٍ وِدِمِثٍ (٢) ، وثررة وثرثار ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب
جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ،
وذلك كما يتجلى ، وكون منجنيق منفعيلاً لشبهة جنقونا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجنقونا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق
فهو فنعليل ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالميم
أصل ؛ لئلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع
منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ فقال ، والعون :
جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق :
ترمى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرهما - ومثله المنجنون ،
وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى وئنة ؛ قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَ كَتْنِي مَنجْنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْمُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من
الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط
وجعفر - بمناه

مفرده الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يعتدَّ به ، لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فنعليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضا لوجهين : أحدهما ندور فنَعْنَيْل ، بخلاف فنَعْلَيْل كعنتريس ، وهى الناقاة الشديدة ، من العترة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فعَلَيْل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيل فعلليل ، وقال الفراء : بل هو فعليل ، وكذا قال فى دَرْدَبَيْس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كما مر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعلليلا ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيل فعلليل ، وذلك بنحو برقعيد لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَلْطَمَيْس^(١) للشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلا ، سواء ثبت بنحو برقعيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لا يحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

(١) فى القاموس : العلطميس - كزنجبيل - من النوق الشديدة الغالية ، والهامة

الضخمة الصلعاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلولم
يثبت مجانيق لسكنا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج
قوله « وإلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسبيلاً فعلايل ، بل كان
ففعليلاً كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ، وفي هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت
كون سلسبيل فعليلاً بنحو برقعيد وعلطيس فهو وزن ثابت على كل حال
قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما
أصلية أو زائدة ، فان كانت أصلية فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعلييل ،
وإن كانا زائدين فهو فعنيل من مجق ، وإن كان الأول أصلاً دون الثانى فهو
فعلنيل من منجق ، وإن كان العكس فهو فعلييل من منجق ، وإن كان الميم
زائداً فان كان النونان أصليين فهو مفعيل من نجق ، وإن كان الأول أصلاً
دون الثانى فهو مفعنيل من نجق ، وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق ، ومع
زيادة الميم لا يجوز أن يكون اننونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصليين وهما
الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ،
فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلييل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على
ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول
الاسم غير الجارى ، وكذا مفعيل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول
بعدها كما يجىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابة الوزنين ، أعنى منفعيلاً
ومفعليلاً ، فيبقى بمد الثلاثة : فعنيل ، وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفعليل ، والكل
نادر ، إلا فعليلاً كعنتريس

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير ،
وإن كانت أصلية فهو إما فعلييل أو فعانيل^(١) ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول
أن يعتد بقولهم : جنة ونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فعائل على ما اختار سيديويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعني « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من المتن ، إذ لا فائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن لشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [أى مثل] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو لغة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فنعيل وفعليل ومفعيل ، ويجيء فعليل وفعليل ومفعيل ، ويستبعد مفعيل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يجيء جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعليل غريب ، وفعليل ثابت

بأنه على زنة « مفعيل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل « فعليلاً » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعليلاً » فالزائد الياء ويحتمل « فعليلاً » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بجنقونا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعليل » إن كان مفردة « فعليلاً » أو « فلليل » إن كان مفردة « فعليلاً » ، أو يكون على زنة « فلليل » إن كان مفردة « فعليلاً » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعليل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعليل أو فلليل أو فلليل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لا غير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تنمة الفروض في هذه الكلمة

كَبْرَقَعِيد ، فَمَنْجِنِينَ إِذَا فَعْمَلَّلِيلِ مَلْحَقٌ بِرَقَعِيدِ بِتَكَرِيرِ اللَّامِ وَالنُّونِ الْأُولَى
أَصْلِيَّةٌ فَيَكُونُ كَعَرَطَلِيلِ ، وَالْعَرَطَلُ وَالْعَرَطَلِيلُ : الطَّوِيلُ ، وَإِذَا فَعْمَلَّلِيلِ
مَلْحَقٌ بِهِ أَيْضًا بِزِيَادَةِ النُّونِ وَتَكَرِيرِ اللَّامِ ، فَهُوَ كَخَنْشَلِيلِ^(١) وَقَدْ ذَكَرْتُ سَبِيحِي
فِي مَنْجِنُونَ أَيْضًا مِثْلَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فَقَالَ مَرَّةً : هُوَ مَلْحَقٌ بِعَضْرِ فُوطِ^(٢) بِتَكَرِيرِ
النُّونِ ، فَيَكُونُ رِبَاعِيًّا مَلْحَقًا بِالْحَمَاسِيِّ ، وَقَالَ مَرَّةً : إِنَّهُ مَلْحَقٌ بِعَضْرِ فُوطِ بِزِيَادَةِ
النُّونِ الْأُولَى وَإِحْدَى النُّونَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ، فَهُوَ إِذْنٌ ثَلَاثِيٌّ مَلْحَقٌ بِخَمَاسِيٍّ ، وَالْأُولَى
الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِفَعْمَلَّلُولِ وَعَلَى مَنْجِنِينَ بِفَعْمَلَّلِيلِ ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ
الْأُولَى ، وَالْأُولَى الْحُكْمُ بِأَصَالَةِ الْحَرْفِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَأَمَّا إِحْدَى النُّونَيْنِ
الْأَخِيرَيْنِ فَالْغَلْبَةُ دَالَّةٌ عَلَى زِيَادَتِهَا ، وَجَمْعُ مَنْجِنُونَ وَمَنْجِنِينَ عَلَى مَنْجِنِينَ ، كَذَا
يَجْمَعُهُمَا عَامَّةُ الْعَرَبِ ، سِوَاءَ كَانَ فَعْمَلَّلُولًا أَوْ فَعْمَلَّلُولًا ؛ لِأَنَّ حَذْفَ إِحْدَى النُّونَيْنِ
الْأَخِيرَيْنِ لِكُونِهَا طَرَفًا أَوْ قَرِيبَةً مِنَ الطَّرْفِ أُولَى مِنْ حَذْفِ النُّونِ الَّتِي بَعْدَ الْمِيمِ ،
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الْمَكْرَرِ هُوَ الثَّانِي كَمَا يَجِيءُ ، إِذْ لَوْ كَانَ الْأَوَّلُ لَجَازَ مَنْجِنِينَ
وَمَنْجِنِينَ ، بِالتَّعْوِيضِ مِنَ الْمَحْذُوفِ وَتَرْكِ التَّعْوِيضِ^(٣) ، كَمَا فِي سَفَارِجِ وَسَفَارِيحِ ،

(١) الْخَنْشَلِيلُ : الْمَسْنُ ، وَيُقَالُ : عَجُوزُ خَنْشَلِيلِ ، إِذَا كَانَتْ مَسْنَةً وَفِيهَا بَقِيَّةٌ

(٢) الْعَضْرُ فُوطٌ : دَوِيْبَةٌ (انْظُرْ ج ١ ص ٩ ، ٥١)

(٣) اعْلَمْ أَنَّ مَنْجِنُونَ إِذَا كَانَ يَكُونُ « فَعْمَلَّلُولًا » وَإِذَا كَانَ يَكُونُ « فَعْمَلَّلُولًا » وَمَعْنَى
هَذَا أَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِهَا أَصْلٌ وَالْوَاوُ بَيْنَ النُّونَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ زَائِدَةٌ ، وَالنُّونُ الَّتِي بَعْدَ الْمِيمِ
زَائِدَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ أَصْلِيَّةٌ عَلَى الثَّانِي ، وَإِحْدَى النُّونَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ زَائِدَةٌ عَلَى الْخِلَافِ
الَّذِي ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَنْجِنِينَ الَّذِي سَمِعْتُ فِي جَمْعِهِ لَا يَقْطَعُ بِالذَّلَالَةِ
عَلَى زِيَادَةِ أُولَى النُّونَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ، كَمَا لَا يَقْطَعُ بِزِيَادَةِ ثَانِيَتَهُمَا ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا
فَرَضْتَ زِيَادَةَ أُولَاهُمَا وَأَرَدْتَ جَمْعَهُ وَجَبَ أَنْ تَقُولَ : مَنْجِنِينَ ، بِحَذْفِ هَذِهِ
النُّونِ الزَّائِدَةَ وَقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لِأَنَّهَا مَدَّ قَبْلَ الْآخِرِ الْأَصْلِيِّ ، وَإِنْ فَرَضْتَ ،
زِيَادَةَ الثَّانِيَةِ جَازَاكَ أَنْ تَقُولَ فِي الْجَمْعِ : مَنْجِنِينَ ، فَتَحْذِفُ النُّونَ الْآخِرَةَ
وَالْوَاوَ الَّتِي قَبْلَهَا ثُمَّ تَعْوِضُ عَنِ الْمَحْذُوفِ يَاءً قَبْلَ الْآخِرِ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ أَنَّ

قوله « ولولا منجنين لكان فعلولاً » يعني منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كغضرفوط ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أنابينا أن منجنينا لا يحتمل إلا فعلاً على الصحيح ، وفعلية على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضعفناه ، وكذا منجنون فعلاً على الصحيح ، وفعلول على ما أجاز سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بغضرفوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعلولاً » وهو مع وجوده فعلول أيضاً ؟

قوله « وخندريس^(١) كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وليس ذلك في خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فعملية كخندريس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضاً

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولاً ، والواحد إما ظاهر أولاً ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما في رعشن^(٢) وبلغن

الياء على الأول واجبة ، وهي منقلبة عن الواو ، وعلى الثاني جائزة ، وهي زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه عمل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساد هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحاً ، ثم هو يرجح الذي نفاه المؤلف وهو أن الأولى هي الزائدة ، وهذا بعينه يجري في منجنين

(١) الخندريس : القديم من المنطة ومن الخمر ، قال ابن دريد : « أحسبه معرباً »

(٢) انظر (١ ص ٥٩) وانظر أيضاً (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسرّية ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سألتمونيها » من الغوالب في الزيادة كما سيجيء ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناءً في أبنية الرابعي أو الخامس الأصول ، أعني المجردة عن الزائد ؛ أي الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصلته لا يؤدي إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما نقول في سَلْحَفِيَّة^(١) فَعَلْمِيَّة ، وهو وزن غريب ، وَفَعْلَمَّة كَقَدْعَمَلَةٍ غير^(٢) غريب ، وذلك لأننا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرباعي أو الخماسي المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي الزيادة كَتَتَفَل^(٣) ؛ فَإِنْ فَعْلَمًا بضم اللام وَتَفَعْلًا نادران ، وكذا قُنْفَجَر^(٤) فَإِنْ فَعْلَمًا وَفُنْعَلًا غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسي ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من أبنية الخماسي ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسي

وإن كان الحكم لا يزيد واحد منهما بناء غريبا ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليما من المعارض

(١) انظر (١ > ص ٢٦١ ٣٥)

(٢) انظر (١ > ص ٥١)

(٣) التتفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثة ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفجر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر أوله أيضا — : الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس إلا مكسور الأول — كجرد حل ، ومثله القفاخر — كعلا بط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد
وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا في سألحفية ، لأنه كأنه فعالة ؛ لكونه ملحقا به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً في ذى الزيادة لا في المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكم لا يزيد شيء منهما بناء غريباً في المزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ؛ لما ذكرنا الآن سواء

وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى في حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرجح الغلبة ، كما يجيء في سألحفية ، ففي تقديم المصنف عدم النظير كما يجيء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سألتمونيها » ليس من الغوالب ، ولا يؤدي أصلته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصلته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سفراً جل وميم علميس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ قُدِّ فَبِخْرُوجِهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَتَاءِ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونِ كُنْتَأَلٍ وَكَنْهَبُلٍ ، بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ وَنُونِ خُنْفَسَاءٍ وَقَنْفَخِرٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ زِينَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَتَاءِ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ ، وَنُونِ قَنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءٍ مَعَ قَنْفَخِرٍ وَخُنْفَسَاءٍ ، وَهَمْزَةِ النَّجَجِ مَعَ النَّجُوجِ »

الخروج
عن
الاوزان
المشهوره
من أدلة
الزيادة

أقول : التتفل ولد الثباب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتَالُ بالهمز : القصير ، الكَنْهَبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنْهَوْرُ : العظيم من السحاب ، القَنْفَخْرُ : الفائق فى نوعه ، الأَنْجَجُ والأَنْجُوجُ (١) واليَنْجُوجُ : العود

قوله « فَإِنْ فَقَدَ » أى : الاشتقاق الظاهر والخبفى

قوله « فَبَخْرُوجِهَا عَنِ الْأَصُولِ » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخماسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجًا وَخُنْفَسَاءً — بفتح الفاء — فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شىء منها من الغوالب ، إلا همزة النجوج ، ولا تعارض فى النجوج بين الغلبة وعدم النظر ؛ لأن عدم النظر لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى الزيد فيه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظر أيضاً فى المزيد فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والأَنْجَجُ ، واليَنْجَجُ : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « أَنْجَجَ » وبالياء فى « يَنْجَجُ » والدليل على صحة الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزة وبالياء فى « أَنْجَجَ » و« يَنْجَجُ » لما انضم إلى الهمزة وبالياء النون ، والأَنْجُوجُ واليَنْجُوجُ كالأَنْجَجِ واليَنْجَجِ : عود يتبخر به ، وهو يفعل وأفعل ، وقال اللحيانى : عود يَنْجُوجُ وأَنْجُوجُ واليَنْجَجِ ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح « اه

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فإن خرجنا معاً » ، وتَتَفَلُّ وتَرْتُبُ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفَعُلُ وَفَعْلُلُ ، وكذا كُنْتَتَأَلُ ؛ لأن فُعْلَلًا وَفُعْلَلًا لا وَفُعْلَلًا نَوَادِرُ ، وكذا كُنْهَبَلُ ؛ لأن فَعْلَلًا وَفَعْلَلًا نَادِرَانِ ، وكذا خُنْفَسَاءُ ؛ لأن فُعْلَلَاءَ وَفُعْلَلَاءَ غَرِيبَانِ ، وَكَذَا النُّجُوجُ ؛ لأن فَعْنُلُوا وَأَفْنَعُولَا شَاذَانِ

قوله « بخلاف كُنْهَوْرٍ » يعني لو جعلنا نون كُنْتَتَأَلُ أصلاً لكان فُعْلَلًا وهو نادر بخلاف نون كُنْهَوْرٍ ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعْلُولًا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتَتَأَلُ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أي : إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتنونها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التي لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فإن تَتَفَلُّ بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَتَفَلُّ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَتَفَلُّ - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَتَفَلُّ - بفتحها ، وكذا تاء تَرْتُبُ ، وكذا نون قِنْفَخْرٍ - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فَعْلَلًا كجردحل ، وكذا نون خُنْفَسَاءَ - بضم الفاء ، وإن لم يمتنع أولاً اللغة الأخرى أن يكون كقَرْفُصَاءَ ، وكذا همزة النَّجَجِجِ وإن جاز أن يكون فَعْنَلًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاءَ في اللغتين ؛ لأن وزن الكامة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقاً ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجْوَجِ بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَجِ بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتهما ؛ لثلايبي الكامة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأن الِجَّ وَلَنَجَّ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لَجَّ ، كأنه يلج في نشر الراءحة ، والنَجَجِ : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتَا مَعًا فزَائِدٌ أَيْضًا ، كَنُونِ نَرَجِسٍ وَحِنِطًاوٍ ، وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنْ تَشَدَّ الزِّيَادَةُ ، كَهَيْمِ مَرَزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تُزِدِ الْهَيْمُ أَوْلَا خَامِسَةً ، وَنُونِ بَرْنَسَاءَ . وَأَمَّا كُنَائِبِيلُ فَمِثْلُ خَزْعَبِيلِ »

أقول : الحِنِطًاوٍ : العظيم البطن ، والْبَرْنَسَاءُ والْبَرْنَسَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدري أى البرناساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ؛ واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنائيبيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجَتَا مَعًا » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فنقول في نرجس : نَفْعِلٌ ، وإن لم يأت في الأسماء نَفْعَلٌ كما لم يأت فَعْلَلٌ - بكسر اللام - وأما حِنِطًاوٍ فقال السيرافي : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجِرْدَ حَلٍ ، ومثله كِنْتَأُو (١) ، وسِنْدَأُو (٢) ،
وَقِنْدَأُو (٣) ، وقال الفراء في مثابها : الزائد إما النون وَحَدَّهَا فهو فَنَعَلٌ ، وإما النون
مع الواو فهو فَنَعَلُو ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَمَالٌ ، وجَعَلَ النون زائدة
على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،
وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيْلَتُهَا (٤) في الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكمُ
إحداها في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون
أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من
زيادة الهمزة ؛ قال : وإنما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن
الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فَنَعَلُو ، وإليه ذهب
المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد
في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فَعْمَلًا كَجِرْدَ حَلٍ ؛ فعلى
ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد
بالتقدير ين كما قلنا في النَّجْوَجِ وَخُنْفُسَاءِ

قوله «ونون جُنْدَبٍ إذا لم يثبت جُنْدَبٌ» يعني إذا ثبت جُنْدَبٌ - بفتح الدال
- فلا يخرج جُنْدَبٌ بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَبًا فُنْعَلٌ
ثبت جُنْدَبٌ أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَبِ ، ولهذا سمي
جراداً جُرْدِهِ وجه الأرض من النبات

(١) قال في القاموس : « والكنتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحية
الكثيها ، أو الحسنها » اه

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرى المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :
هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه
(٣) القندأو : السى الخاق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد
الرأس ، والجرى المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم يحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصلته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش^(١) ؛ لأن الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدخر ج فتأبت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى فهى فعَلَنْوُلُ

قوله « ونون بر نساء » أى : أن وزنه فعَلَاءُ وإن كان غريبا غرابة فعَلَاءُ ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في خنفساء ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كَنَابِيلُ^(٢) فمثل خَزَعَبِيلِ^(٣) » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كَنَابِيلِ بالألف لا بالهمزة ، والألف في الوسط عنده لا يكون لللاحق كما تقدم

قال : « فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْغَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ الغلبة من أدلة الزيادة ثَلَاثَةَ أَصُولٍ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ وَمَرْمَرِيْسٍ وَعَصْبَبُصْبٍ وَهَمْرِيْسٍ ، وَعِنْدَ

(١) قال في اللسان : المرزنجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه « اهـ

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كَنَابِيلِ بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم باء مشاة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجى وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلِ دَعْوَةٌ عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ وَهُوَ مِنْ أبنية الكتاب « اهـ

(٣) الخزعيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكامة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعيل الأحاديث المستظرفة

الْأَخْفَشُ أَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِعَدَمِ فَعْلَلٍ ، قَالَ : وَإِذَلِكَ
لَمْ يُظْهِرُوا «

أقول : اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل
اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ،
فلا نعيده

الْقَرْدَدُ : الأَرْضُ الْمَسْتَوِيَّةُ ، الْمَرْمَرِيسُ : الدَاهِيَّةُ ، وَهُوَ مِنَ الْمَارِسَةِ ، لِأَنَّهَا
تَمَارَسُ الرِّجَالُ ، فِيهِ مَعْنَى الْاِشْتِقَاقِ وَإِنْ كَانَ خَفِيًّا ، وَالْمَرْمَرِيسُ أَيْضًا :
الْأَمْلَسُ ، وَالْعَصْبُ صَبُّ الشَّدِيدِ ، وَفِيهِ اِشْتِقَاقٌ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى عَصِيبٍ ،
وَالْهَمْرِشُ : الْعَجُوزُ الْمَسْنَةُ ، وَهُوَ عِنْدَ الْخَيْلِ وَسَيْبُوهُ مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشٍ بِتَضْعِيفِ
الْمِيمِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : بَلْ هُوَ فَعْلَلٌ ، وَالْأَصْلُ هَنْمَرِشٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ زَائِدٌ ،
قَالَ : النُّونُ السَّاكِنَةُ إِنَّمَا وَجِبَ إِدْغَامُهَا فِي الْمِيمِ إِذَا كَانَتْ فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوِ مَنْ
مَالِكٍ ، وَأَمَّا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوِ أُنْمَلَةٍ فَلَا تَدْغَمُ ، وَكَذَا لَوْ بَنَيْتَ مِنْ عَمَلٍ مِثْلَ
قِرْطَعِبٍ بِزِيَادَةِ النُّونِ قَبْلَ الْمِيمِ قُلْتَ : عِنْمَلٌ ، بِالْإِظْهَارِ ؛ لِأَنَّ الْيَلْتَبِسُ بِفِعْلٍ
لَكِنَّهُ أَدْغَمَ فِي هَنْمَرِشٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ بِفَعْلَلٍ ؛ لِأَنَّ فَعْلَلًا لَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ ،
قَالَ : وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَضْعَفُ الْعَيْنِ لِلْإِلْحَاقِ أَنَا لَمْ يَجِدْ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ
شَيْئًا مَلْحَقًا بِجَحْمَرِشٍ ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : بَلْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ جَرُوهُ نَخُورِشٍ^(١) .
أَيُّ يَنْخَرِشُ ؛ لِكُونِهِ قَدْ كَبُرَ

(١) تقول : جرو ونخورش - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو
الخبث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة (ن خ ر ش) فيدل على أن النون أصلية
وذكره مرة أخرى في مادة (خ ر ش) فقال : « كلب نخورش كنفوعل - وهو
من أبنية أغفلم - سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

وأما هُمَّقِع (١) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُنْمَقِع لعدم فَعَلَّلِ ،
فإذا صغرت هَمَّرِشاً عند الأخفش قلت : هُنَيْمِر ، وعند سيبويه : هُمَيْرِش .
قوله « لعدم فَعَلَّلِ » الأخفش لا يخص فَعَلَّلًا ، بل يقول : لم يلحق من
الرباعى بجحمرش شيء ، لا على فَعَلَّلِ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد .

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَزَ
سَيْبَوِيَّةُ الْأَمْرَيْنِ » .

تعيين
الزائد
من حرفي
التضعيف

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو سَأَمَّ ، فقال : الأول
لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعَلْ وفَاعِلْ وفِيَعَلْ ، وكذا قال
في نحو جَلَبَبَ وَخَدَبَ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كَجَدَوَلْ وَعَثِيرِ
وشَمَالِ ، وكذا في نحو عَدَبَسَ (٢) لكونه كَفَدَوَكَسَ (٣) وعميثل (٤) ، وكذا
قَفَعَدَدَ (٥) لكونه كَكَنَهَوَرِ (٦) ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

إليه ابن سيده ، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالوا : ليس في الكلام
نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبنا إليه ، فإن الخرش هو الخدش
(١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين
مهملة - : الأحق ، وأثاء همقعة ، وهو أيضاً ثمر التنضب ، ولا نظير له في الوزن
إلا زماق ، ويقال : همقع - كعلبط ، والزماق : من يقضى شهوته قبل أن يفضى إلى
المرأة ، ويقال فيه : زماق ، وزماق - كعلبط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها ،
والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) الفدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلبي

(٤) عميثل - كسفرجل - : البطيء ، والضخم الشديد ، والجلد النسيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيراني

(٦) أنظر (١ > ص ٥٦)

المضعف ، فجعل السلم كجدول^(١) وعشير ، ونحو مهدد^(٢) ككتري^(٣)
 وخدباً^(٤) كخلفنة^(٥) وقفعددا كحبركى^(٦) ، وقرشبا^(٧) كقندأو^(٨)
 وصبو سيبويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت في نحو قرودد^(٩)
 أن الزائد هو الثانى لأنه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان في مقابلة
 العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للحاق —
 حكماً في الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك
 المكرر للحاق في كون المزيد في مقابلة الأصل حتى تجعل مثله في كون الزائد هو
 الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى في المكرر للحاق ، والحكم بزيادة أحدهما
 لا على التعمين في غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .
 قال : « وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلَزَلٍ وَصِيصِيَّةٍ وَقَوَّقِيَّتُ
 وَضَوْضِيَّتُ رُبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكَرُّيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بَدْيٍ زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ
 حَرَفِيٍّ لِيْنٍ لِدَفْعِ التَّحَكُّمِ ، وَكَذَلِكَ سَلَسَبِيلٌ مُخَمَّاسِيٌّ عَلَى الْآ كَثْرٍ . وَقَالَ
 الكوفيون : زَلَزَلٌ مِنْ زَلٍّ وَصَرُّ صَرٌّ مِنْ صَرٍّ وَدَمْدَمٌ مِنْ دَمٍّ لَا تَفْأَقُ
 الْمَعْنَى . »

بيان
 ما يضعف
 وما لا
 يضعف
 من
 الأصول

(١) الشير - كدرهم - : الغبار

(٢) أنظر (١٠ ص ١٤)

(٣) أنظر (١٠ ص ١٩٥ هـ ١٠)

(٤) أنظر (١٠ ص ٥٩)

(٥) يقال : في خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر (١٠ ص ٦١)

(٨) القند أو - كجرد حل - : السىء الخاق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر

ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

(٩) أنظر (١٠ ص ١٣)

سلسبيل^(١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثانياً الكامة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكانت الكلمة من باب يين^(٢) و بئر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قَلَقٍ ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لا يحكم في نحو قَوِّقَيْتَ بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا في عاعيت^(٣)

(١) انظر (١ ص ٩ ، ٥٠)

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الزمخشري ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ، ذكره ابن جنى ، وقال نصر : بين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهي منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سُلَيْمَى ، بَيْنَ يَيْنَ فَمَشَعَرٍ أَبِينِي فَمَا اسْتَجَبَرْتُ إِلَّا لِمُخْبِرِي

ويقال : بين بئر بوادي عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أُمَّ مَا ذِكْرُهُ رَبْعِيَّةٌ تَحْمِلُ بَيْنَيْنِ أَوْ بَأْ كِنَافٍ شُرْبُ

(٣) قال في القاموس : « وفي كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت » اهـ ، وتقول : عاعي ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزُّ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

قال في اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضئنين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاعى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعاة ، ويقال أيضاً : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّقٍ وَلَمْ أَسْتَعْرِهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقٍ » اهـ

وحاحيت^(١) ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في أغزيت وغازيت ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهَدَيْتْ دَهَدَهَتْ^(٢) ؛ لاستعمالهم دهدت بمعناه ، ولا منع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو حَاحَى يُحَاحَى فهو عند سيبويه فَعَمَلٌ يَفْعَلُ ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاةٌ وَحِيحَاءٌ كزلزلة وزلزال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَلٌ يَفَاعِلُ ، بدليل قولهم : محاحاة ومعاعاة ، وقال سيبويه : بل هو مُفَعَّلَةٌ للمرة كزَلَزَلَ يَزَلُزُلُ مُزَلْزَلَةٌ ، والأصل مُحَاحِيَةٌ ، قلبت الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حَاحَى وَعَاحَى ياء قلبت ألفاً ، وإن كانت ساكنة ، لانفتاح ما قبلها كما قالوا في يأس ويوجل : يَأَسُّ وَيَاجِلُ ، قالوا : وإنما أطرد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس وطأى لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حيجاء ومحاحاة ، إذا صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَانِي الْقُرُّ إِلَى سَهَوَاتٍ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهري : « حا : زجر الأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فان أردت التنكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ، لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلاً ، كما أن رجلاً لو أكثر من قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيجاء والعيعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ، إذ كُنَّ للتصويت « اه من اللسان بتصرف

(٢) دهدت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتدهده وتدهدى ، كرهوا التضعيف فأبدلوا ثانی المثلين ياء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتربيت في تربيت ، وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الأبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عِيَعَيْت ، وأما في نحو صِيصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإنما جاز مجيء الواوين بعد المثلين في قَوَّقَيْتُ وَضَوَّضَيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أَغْزَيْتُ ، وإنما قالوا في دَهَدَهْتَ الحِجْر : دَهْدَيْتَهُ ، تشبيهاً للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف اللعة المتماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وَهَاهَى ^(١) أصلان ، وليساً بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبْلِيَّان ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغْزَيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ ^(٢) ، لأن ضمير الفاعل ، أعني النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفاً أغزيت واستغزيت إلى الأصل ، أعني الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أعطائه وأرضائه بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ ^(٣))

(١) قال في اللسان : « وهاء زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر (١٠ ص ٦٨ ، ٥٥)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قُلْ لَوْ شَاءَ

اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأَكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا

قوله « قوقيت » من قوقى الديك قوقاةً : أى صاح ، وضوضيت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء ^(١) فهو مثل القمقام ^(٢) ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوراء ، والألف فى الفيفاء ^(٣) زائدة لقولهم : فيف

تَعْقُلُونَ) . قال القاضى البيضاوى : وقرى (وَلَا أَدْرَأُكُمْ وَلَا أَدْرَأُكُمْ) بالهمز فيهما : على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء معنى الدفع « اه قال العلامة الشهاب « هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مبدلة من ألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطاك ، وقيل : لغة بالحرث ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى ليت لبات ، وهذا على كونها غير أصاية ، وقد قرىء بالألف أيضا ، اه والمتأدر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولدك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرٌ عَلَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرىء بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها منتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر (١٠ ص ١٩٥)

(٢) القمقام : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيفاء : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيغ ، وبالفيغ استدل سيئوبه على أن ألف فيفاء زائدة

بمعناه ، وكذلك الزيزاء^(١) والصيصاء^(٢) ، إذ ليس في الكلام فعلا لا إلا
مصدرا كزلزال ، وقولهم المروراة^(٣) والشجوة جاة^(٤) نحو صمحمح^(٥)
وبرهرة^(٦) ، وليس كعثوثل^(٧) ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوْلاً مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْعَلٌ ،
وَالْمُخَالَفُ مُخْطِئٌ ، وَإِصْطَبِلٌ فِعْلٌ كَقَرِطَعِبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ،
وَمُطْرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا
إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمَرُ كَعَضْرَفُوطٍ ،
وَسَلْحَفِيَّةَ فَعَلِيَّةً ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ؛
وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة
أصول في نحو أحمَرٌ وَأَصْغَرٌ وَأَعْلَمٌ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزيزاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاءة ،
والزيزاة - بكسر الأخيرتين - : ما غاظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة ، والریش
أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذي ليس في
جوفه لب

(٣) المروراة : الأرض أو المفاضة التي لا شيء فيها ، ووزنها فعلعلة لافعولة
وهي واحدة المرورى . قال سيبويه (٢ ص ٣٨٦) « هو بمنزلة صمحمح وليس
بمنزلة عثوثل ، لأن باب صمحمح أكثر من باب عثوثل » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى
والشجوجاة أيضا : العقق ، وهو طائر

(٥) انظر (١ ص ٦٠ ، ٢٥٣)

(٦) انظر (١ ص ٦٣ ، ٢٥٣)

(٧) انظر (١ ص ٦٠)

كَأَرْزَبٍ وَأَيْدَعٍ^(١) ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول
وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته
المصدرة حكمنا بأصالتها ، فقالوا : أَفْكَالٌ^(٢) كَجَهْفَرٍ ، ورد عليهم سيبويه بوجوب
ترك صرف أَفْكَالٍ لو سمي به ، ولو كان فعلاً لصرف ، وأيضاً لو كان فعلاً لجاء
في باب فعلل يفعلل فعلة ما أوله همزة

قوله « إِصْطَبِلَ فِعْلَلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة
زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها
ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج^(٣) محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٌ وَمَضْرِبٌ
مُحْمَلٌ المجهول على المعلوم ، وأما مَعَدٌّ وَمِعْزَى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر
يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلق الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم
الأفوه الأودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت :
« هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من
أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد في النبجة (كالشجرة) وهى
الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب)
بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو
طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة ؛ يخاض الوبر في اللبن فيجدع ويؤكل ،
ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز
أن يسمى به ؛ لأنه على بساط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه
الثلاثة ؛ فليختر مختار منها ما أراد وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها
وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فاذا تقدم على أربعة أصول فصاعدا كما في مَرَزَنْجُوش^(١) حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدْحَرَج اسم فاعل من دَحْرَجَ وَالْمُدْحَرَج اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشِعِرَارٍ واحرِ نَجَامٍ ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَّالٍ ودُلَامِصٍ^(٢) وضَهِيًّا^(٣) وَزُرُقُمٍ^(٤) ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَعَلْبَاءٍ^(٥) وَسَوَدَاءٍ وَحِرْبَاءٍ^(٦) وَحَمْرَاءٍ ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع «الجاري على الفعل» : المتصل بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أي : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلَمِجٍ^(٧) وَيَضْرِبُ ، أو في الوسط كَرَحِيمٍ وَفَلَيْقٍ^(٨) أو في الآخر كاللِيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبجج : موضع ، قال سيبويه : الميم في منبجج زائدة يميز الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فهو موضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (ص ١ ص ٥٩)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كخَيْتَعُور^(١) وسَلْسَبِيل وسُلْخَفِيَّة ، وأما إذا كانت مصدرية مع أربعة أصول بعدها : فإن كانت الكلمة فعلاً كيدْحَرَج فهي زائدة أيضاً ، وإلا فهي أصل كيستعور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في الاستعور ، وهو أيضاً بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما جرى على الفعل» وهم وحقه إلا في الفعل كيدْحَرَج ، لأن الأسم الجارية على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وعُصْفُور وقرْطَبُوس^(٢) وَحِنْطَاو^(٣) ، والألف كحمار وَسِرْدَاح^(٤) وَأَرْطَى^(٥) وَقَبَعْرَى^(٦) ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزداد فيه مطلقاً ، ولذلك كان ورنَتَل^(٧) كجحنفل ، يقال : وقع الناس في ورنَتَل : أي في شر ، والجحنفل : العظيم الجحفة^(٨) .

باطن عنق البعير في موضع الحلقة ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتنلق عن نواه (انظر ١ > ص ٢٥٠)

(١) الخيتعور : السراب ، ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع إلا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَأَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر (١ > ص ٥١ ، ٢٦٤)

(٣) انظر (١ > ص ٢٥٦)

(٤) انظر (١ > ص ٥٧)

(٥) انظر (١ > ص ٥٧)

(٦) انظر (١ > ص ٩)

(٧) انظر (١ > ص ٣٣)

(٨) الجحفة : الشفة الغليظة

قال : « وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ آخِرًا ، وَثَلَاثَةٌ سَا كِنَةٌ نَحْوُ شَرَنْبَثٍ
وَعُرْنَدٍ ، وَأُطْرَدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي
نَحْوِ رَغَبُوتٍ ، وَالسِّينُ أُطْرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَدَّتْ فِي اسْطَاعَ ، قَالَ سيبويه :
هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتَحُّ الْهَمْزَةِ وَحَذْفُ
التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدُّ سِينِ الْكَسْكَسَةِ غَلَطٌ لِاسْتِئْزَامِهِ
سِينَ الْبِكْشِكْشَةِ . »

أقول : أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد
حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وندمان وزعفران ،
أما فيمنان^(١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول
إذ هو من الفن ، وكذا قولهم حسان وحمار قبان^(٢) منصرفين ، فبالصرف
عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وأطردت في المضارع » يعني نَفَعَلْ

قوله « والمطاوع » يعني اَنْفَعَلَ وَاْفَعَنَلَّ وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛
وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مَبْنِي^(٣) كنفوني التثنية والجمع

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في
أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة
حروف معان كالثنوين ، وسيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عد الثنوين من حروف
الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى ، فلا وجه لعدده نون المضارعة من حروف الزيادة
ولكننا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من
حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع
من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن
ينكر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذا الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ؛ على ما تقدم في أول شرح الكافية

قوله « وثالثة ساكنة » كان ينبغي أن يضم إليه قيماً آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَ نَبْثٌ (١) وَقَلَدَسُوَّةٌ (٢)

في تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي ؛ وحينئذ لا وجه لأنكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجاً بدلالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدوم التنوين وباء الجرولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والأسماء المتصلة بها مما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشموني دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُهُ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا حَتْدِي

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اه

(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرايث - كعلابط - القبيح الشديد ، وقيل :

هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبث أيضاً : الأسد . قال سيديويه : النون

والألف يتعاونان الاسم في معنى ، نحو شرنبث وشرايث

(٢) قال في اللسان : « والقلسوة (بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه)

والقلساة (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلسوة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم

رابعه) والقلسية (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلساة

(بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه)

من ملابس الرأس - معروف ، والواو في قلدسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى

أما اللاحق فليس في الأسماء مثل فعلة (بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم)

وأما المعنى فليس في قلدسوة أكثر مما في قلساة . وجمع القلدسوة والقلسية

وَحَبَّنَطَى^(۱)، أو أكثر من حرفين كَجَعِنَظَار^(۲) وأما ما ذكر من « عَرُنْدٍ^(۳) » فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق، لأنه بمعنى العَرُنْدِ والعَرْدِ: أى الصلب، وأيضاً بأننا لو جعلنا النون في عَرُنْدٍ أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرباعى المجرد، وأما زيادة النون في عَنَسَل^(۴) وَرَعَشَن^(۵) فلم يعرف بالغلبة، بل بالاشتقاق، وكذا ذُرْنُوحٍ فى معنى ذُرُوحٍ^(۶)

الشربث: الغليظ الكفين والرجلين، ومثله الشَّرَابُثُ - بضم الشين قوله « والتاء فى التفعيل ونحوه » يعنى بنحوه التفعُّل والتفعُّل والتفعُّل والتفعُّل والتفعُّل والتفعُّل، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى: الاشتقاق؛ فهو غلط، وإن

والقلنساء قلانس وقلاس وقلنس « اه، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة، لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع، من قبل أنهم يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى لا جمع، لأنه ليس على وزن من أوزان الجموع

(۱) انظر (۱ > ص ۵۴، ۲۵۵)

(۲) يقال: رجل جعنظار - كسفرجل، وجعنظار؛ إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم، وإذا كان أكو لا قويا عظيما جسيما أيضا

(۳) العرند، والورد - كعتل - : الشديد من كل شيء، قال فى اللسان: « ونون العرند بدل من الدال » اه يريد انها بدل من الدال فى الورد

(۴) انظر (۱ > ص ۵۹) وكذا (ص ۳۳۳ من هذا الجزء)

(۵) انظر (۱ > ص ۵۹) وكذا (ص ۳۳۳ من هذا الجزء)

(۶) الذرنوح، والذروح - كعصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسكون ثالثة - . الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثة - : دويبة أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، و بيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ، فصحيح

قوله « وفي نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فهذا قال فى سُبْرُوت^(١) فُعْلُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبْرُوت ومَلَكُوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعَفْرِيت^(٢) - من الغوالب ، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفْر - بكسر العين - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التَّحْلِيءِ^(٣) باشتقاقه من حَلَّاتُ ، وفى التَّتْفُلِ^(٤) بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيت فحرف مَعْنَى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استعمل كاستكره واستحجر
قوله « وشذت فى أسطَاع » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أسطَاع - بفتح
الهمزة وقطعها - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ،
وأصله أطوعَ كأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل
السين عوضاً من تحرك العين الذى فاته ، كما جعل الهاء فى أهراق - بسكون
الهاء - عوضاً من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب
تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١ > ١٥ ص ٢٥٦ ،

(٣) التحلىء : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - إلا الجلد يحلؤه

حلاً ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يُسْطِيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولاشك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام ^(١) ، فبقي إسطاع - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذًا ، فالضارع عنده يسْطِيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عدَّ للزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئًا عن حذف التاء في « أسطاع » في باب الادغام ، وإنما ذكره في باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات : أعنى ترك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقارين ، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءة حمزة (قراءة حمزة «فما اسطاعوا» بابدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الإدغام ، حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف هنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعة - ففاضيه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزيادة ، اه

الكشكشة^(١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأما اللامُ فقليلةٌ كزَيْدٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةَ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةَ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِي فَجَجَلٍ - كَجَعْفَرٍ - مَعَ أَفْحَجٍ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهُنَاكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةَ^(٢) وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الْهَيْقَمُ ، وَالْهَيْقُ وَالْهَيْقَلُ : الفتي من النعام ، والأثني هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣٨١) : « وأما سين الكسكة - وهي في لغة بكر بن وائل - فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف ، إذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكرمكس ، فإذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر في إلحاق السين » اه ، وقد نسب صاحب القاموس الكسكة لتميم لالبكر ، فقال : « والكسكة لتميم لالبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : أكرمكس وبكس » اه وقد نسب في القاموس الكشكشة لبني أسد أوريعة ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال : « والكشكشة الهرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفي بني أسد أوريعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش في عليك ، أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة ، تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اه (٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، قال في اللسان : « وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها في زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما في ثرّة وثرثار ، ودمت ودمثر^(١) ، كما يجيء ، وكذا يقول في فحجّل : إنه فعلل كجعفر ، وهو بمعنى الأفحج : أي الذي يتداني صدرا قدميه ويتباعد عقبأها ، والطيسل والطيس : الكثير من كل شيء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما في زيدل وعبدل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دمت ودمثر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال : « وأما الهاء فكان المبرّد لا يعدّها ولا يلزمه نحو أخشه فإنها حرف معني كالتنوين وباء الجرّ ولامه وإنما يلزمه [نحو] أمهات ونحو * أمهتي خندف والياس أبي^(٢) * وأم فعل بدليل الأمومة ، وأجيب بجواز

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء في « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مقترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) « اه كلامه . والضياط : المتمايل في مشيته ، وقيل الضخم الجنبين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فيعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه

وسلم وقوله :

إني لدى الحرب رخي اللبب عند تناديهم بهال وهب

* معتزم الصولة عالي النسب *

والرخی : المرتخي . واللبب : ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللبب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال الفحل صولة ، إذا وثب على الأبل يقاتلها ،

حكى صاحب كتاب العين «تأمَّهتُ فلانة» : أى اتخذتها أمًّا ، والمشهور :
 تأمَّمتها بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصلتها » إلى أن أصل الأم
 يجوز أن يكون أمَّهةً فحذف الهاء التى هى لامٍ وقدرتاء التانيث ، كما فى قَدِرٍ
 ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فعولة بلا خلاف ،
 ولا يجوز أن يكون فعوَّةةً ؛ بحذف الهاء التى هى لامٍ ، والأصل أمومهةة ؛ إذ
 فعوَّةة غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أوها أصلان »
 جواب آخر أقرب من الأول مع بعده ؛ لأن نحو دَمَتْ وِدِمَتْ ولوَاؤُ وِلاؤُ من
 الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهاء
 فى الأمهة والأمهات ، والدِّمَتْ والدِّمَتْ : المكان اللين ذو الرمل وعين ثرة
 وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين التاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،
 كما قلنا فى زلزل وصرَّصرَ ودمدمَ ؛ فثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد
 قوله « ويلزمه نحو أهرَّاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف
 نحو أهرَّاق

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَّاق يُرِّيق ، وفيها لغتان أخريان : هَرَّاق بإبدال
 الهمزة هاء ، يهَرِّيقُ — ببقاء الهاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُورِّيقُ : حذف
 الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع
 الهمزتان ؛ فقلت : يهَرِّيقُ مُهَرِّيقُ مُهَرَّاق ، والمصدر هَرَّاقه ؛ هَرِّقُ ، لا تُهَرِّقُ ،

وقوله « موطأ البيت » - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى مجرورة وقوله « عقار »
 مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - بكسر
 الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى
 لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينجر أطايب الابل واحدة بعد
 أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف
 الغالب فى الاستعمال

الهاء في كلها متحركة ، وقد جاء أهرّاق — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا
يهرّيق إهرّاقه ، مهزّيق ، مهزّاق ، أهرّيق ، لا تهزّيق — بسكون الهاء في كلها —
قال سيديويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في
أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلا من
الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أفعل ، وهذا الباب يلزم أوله
الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا
من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن مابعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء
فصار أهرّاق ، وتوهّمات العرب غير عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب
— بالهمزة — وفي مسيل : مسلان^(١)

الجرع — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ،
ولاشك أن هذا اشتقاق خفي ، وهبّلع^٢ للا كول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا
سَلَبٌ بمعنى السلب ، وهما بمعنى الطويل
والهرّ كولة : الضخمة الأوراك ، وجاء في الهرّ كولة الهرّ كولة — بكسر
الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، وسكون الكاف — والضخامة تناسب الركل
لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها
وأكثر الناس على ما قال ابن جنّي ، وهو أن الهجرع والهبلع فعلل^٣ ،
وهرّ كولة فعلولة ؛ لقلة زيادة الهاء

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصوبة ، من صاب يصوب ؛ إذا نزل
نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها
أن يقال : مصاوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع :
مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنفلوا كسرة الياء
إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فعيل — كقفيز — فجمعوه على مسلان
كقفزان ، والقياس أن يقال في جمعه : مسایل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا

(٢٥ — ٢٣)

قال : « فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكْمٌ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبْنَطَى ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمٍ مَرِيْمٍ وَمَدِينٍ وَهَمْزَةٍ أَيْدَعٍ ، وَيَاءِ تَيْحَانٍ ، وَتَاءِ عَزْوَيْتٍ ، وَطَاءِ قَطَوَطَى وَوَاوٍ أذْلَوَلِي ، دُونَ الْفَهْمَا لَوْ جُودٍ فَعَوَّعَلٍ وَافْعَوَّعَلٍ ، وَعَدَمِ افْعَوَّوَلِي وَافْعَوَّوَلِي ، وَوَاوٍ حَوْلَايَا دُونَ يَائِهَا ، وَأَوَّلِ يَهْيَيْرٍ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةِ أَرْوَانَانَ دُونَ وَوَاوِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتْ رُجِحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالتَّضْعِيفِ فِي تَتِفَانٍ ، وَالْوَاوِ فِي كَوَأَلٍ ، وَنُونِ حِنْطَاوٍ وَوَاوِهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِحَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَمِنْ تَمَّ اخْتِلَافٌ فِي يَأْجَجٍ وَمَأْجَجٍ ، وَنَحْوِ مُحَبَّبٍ عَلَمًا يُقَوَّى الضَّعِيفَ ، وَأَجِيبَ بِوَضُوحِ اشْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالٍ مَهْدَدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارًا فَبِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ كَمِيمٍ مَوْظَبٍ وَمَعْلَى ، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلِبِهِمَا عَلَيْهَا نَظْرًا ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فُعَالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا رُجِحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْبَسِهِمَا ، وَمِنْ تَمَّ اخْتِلَافٌ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ ، فَإِنْ نَدَرَا اخْتِمَلَهُمَا كَأَرْجَوَانَ ، فَإِنْ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعَى ، وَأَوْتَكَانَ ، وَمِيمِ إِمْعَةٍ ، فَإِنْ نَدَرَا اخْتِمَلَهُمَا كَأَسْطُوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَتْ أَفْعُوَالَةٌ ، وَإِلَّا فَفَعْلُوَانَةٌ ، لَا أَفْعُلَانَةٌ ، لِمَجِيءِ أُسَاطِينِ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أو لا يمكن ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كحَبْنَطَى ، أو أكثر كقَيْقَبَانَ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يُخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولاً ، وأعني بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في **يَأْجَجُ** و**مَأْجَجُ** ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون **فَعْمَلًا** ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياساً كما في **قَرَدَد** ، ولو كانا **يَفْعَلُ** و**مَفْعَلًا** وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما طرد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا **يَفْعَلُ** و**مَفْعَلًا** ، لأن **يَأْجَجُ** و**مَأْجَجُ** مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف **أَجَجَ** ^(١)

فنعول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن **يَأْجَجُ** **فَعْمَلٌ** حتى لا يكون الإظهار شاذاً ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه **يَفْعَلٌ** ، وهو الأقوى عندي ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، **كَمَوْرَقٍ** و**مَحْبَبٍ** و**حَيَوَةٍ** ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معاً كمهدد ، فإن **مَهْدًا** و**هَدًّا** مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة **عَيْنٍ** ما **يَحْكُمُ** بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقاً ، وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال : أج في سيره يشح وبؤج أجا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تشج وتؤج أجيجا ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهيها ، ويقال للماء المالح الشديد الملوحة : أجاج - كدخان ؛ فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ: فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر، أو فيهما معا، أو لا تثبت في شيء منهما؛ فإن ثبتت في أحدهما، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولاً، فإن عارضها بمعنى أن أغلبها يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر؛ فالأولى الحكم بالشبهة، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب، وقيل: الأولى الحكم بأغلب الوزنين، وذلك كما في رمان، قال الأخفش: هو فعَّالٌ، وإن كان تركيب (ر م ن) مهملاً^(١)، لأن فعَّالاً أكثر من فعَّالان، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كموظب ومعلّى فإن مفعلاً أكثر من فوعَلٍ وفعلّى وبجعلهما فوعلاً وفعلّى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقاً، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما: فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين، أولاً، فإن تساوى احتملهما، كأرجوان^(٢)، فإن أفعالان في القلة كأسحوان وأقحوان^(٣) مثل فعلوان كعنقوان^(٤) وعنظوان^(٥)، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين، أولاً، فإن عارضه اختلف كما في مورق، وترجيح الأغلب أولى، وخاصة في الأعلام؛ لأن خلاف الأقيسة

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من «رمم» أو من «رمن» بمعنى أقام، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان

(٢) الأرجوان: الأحمر الشديد الحمرة، وقال الزجاج: الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العنظوان - بضم أوله، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش، من الرجال،

والآثى عنظوانة وعنظيانية

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجِحَ بأغلبهما ، كما في حَوْمان ، فان فَعْلانُ أَكْثَرُ من فَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ^(١) ؛ فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كميمِ إِمَّعَةٍ ، فان فِعْلَةٌ ، كدَنَبَةٍ وَقِنِيَّةٍ^(٢) أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كإَوْزَةٍ ، وإن تساويا في القلة احتملها ، كَأَسْطَوَانَةٍ^(٣) وإن خرجت عن الأوزانِ بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن في الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك في الأغلب إذا كان شاذاً بأحدهما قياسياً بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت ، وفرَضْنَا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذاً في كليهما ، في بعض ذلك : روى الرواة يَأْجِجُ - بكسر الجيم - فيكون الإظهار في فَعْلِلٍ شاذاً أيضاً ، كما هو شاذ في يَفْعِلُ ؛ إذ لم يجيء مثل جَعْفِرٍ - بكسر الفاء - حتى يكون يَأْجِجُ ملحقاً به .

وقال سيبويه : نحو قَعْدَدٍ ودُخْلِلٍ - بفتح لامهما الأولى - ملحق بَجُنْدَبٍ ، وإن كان جُنْدَبٌ عنده فُنْعَلًا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجيء في المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب - ولم يكن في الكلمة إظهار شاذ - نظر : فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كَتَثْفَانٍ ؛ لأن الأَفَّ^(٤) مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبة : واحدة القنب ، وهو العبد

الآبق ، وضرب من السكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأقف : القلة ، ومثله الألف - بضم الهمزة ، والأف أيضاً : الوسخ الذي

حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منهما كما في كَوَالِلٍ ، أو تثبت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّيْرِ (١) — بكسر السين — مثلا ، فإن كانت إحدى الزياتين أغلب رجح بها ، كحَوَلَايَا ، فَإِنَّ فَوْعَالَ وَفَعْلَايَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أن زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ، إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً : أي للإلحاق كتَلْبِيبٍ (٢) مثلا ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسِيكٍ (٣) ، فإنك إن جعلته فَعْمِيلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جعلته مَفْعِلاً فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ي ك) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فَعْمِلاً ؛ إذ داعي الغلبة يستحق أن

(١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلاً عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

(٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبيا » بك الأدغام ، والذي فيهما تلب - كفلز ، وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ، ومسيك - كسكير - بمعنى بخيل أيضاً ، وسقاء مسيك ، إذا كان يحبس الماء ولا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق الخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مدّين^(١) أو في الوزن الثابت كمرّيم^(٢)؛ رجح بالخروج اتفاقاً؛ فيقال: هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أي: في الغوالب ، كما في قَيْقَبَان^(٣) وَسَيْسَبَان^(٤) قوله « أو فيهما » أي: الغالبين ، كما في حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً؛ لأنه العظيم البطن ، من حَبِطَتِ الماشية حَبَطًا ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذَّرَقِ^(٥)

قوله « فإن تعين أحدهما » أي: تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معاً؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّحَ بخروجها » الفعل مسند إلى الجار والمجرور: أي يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته؛ فيحكم بزيادة مالا يُخْرِجُ الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقي الزنة مَفْعَلًا ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائداً

(١) مدين: اسم قرية شعيب على نبينا وعلية أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

(٢) قال في اللسان: « ومريم: مفعول من رام يريم: أي برح ، يقال: ما يريم يفعل ذلك: أي ما يبرح » اه بتصرف ، وهو صريح في أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان: شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فعَيْلا ، وهي خارجة عن الأوزان (١)

قوله «وهمزة أيدع» ليس بوجه ؛ لأن فيعلا — بفتح العين — ليس بخارج
عن الأوزان في الصحيح العين ، كصَيْرِفٍ وَضَيْغَمٍ ؛ بلى ذلك خارج في المعتل العين ؛
لم يجيء إلا عَيْنٌ ، قال :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (٢) *

وفيعلٌ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كسَيْدٍ وَمَيْتٍ وَبَيْنٍ ، مفقودٌ في

الصحيح العين

قوله «وياء تَيْحَانٌ» هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش :
يجوز كسر الياء في تَيْحَانٍ (٣) وهَيْبَانٍ (٤) ؛ ففتَعْلَانٌ غير موجود ، وفتَعْلَانٌ موجودٌ ،
كهَيْبَانٍ ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيْحَانٍ ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال في معناه : مَتِيحٌ وَتِيَّاحٌ ، ويجوز أن يكون تَيْحَانٌ
وتِيَّهَانٌ وهَيْبَانٌ فَيَعْلَانٌ لا فَعْلَانٌ ، كقِيَّةَقَبَانٍ وَسَيْسَبَانٍ

قوله «وتاء عزويت» ليس التاء في نحو عَفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

(١) قال في اللسان : «العثير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج
الساطع . . . ولا تقل في العثير التراب ؛ عثيرا ؛ لأنه ليس في الكلام فعيل بفتح
الفاء ، إلا ضهيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعيثرو العثير (كجعفر) :
الأثر الخفي ، مثال الغيب ، وفي المثل «ماله أثر ولا عثير» ويقال : ولا عيثر ؛ مثال
فيعل ؛ أي لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اه ؛ فقد
أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعلا خارج عن الأوزان
ولا يوجد في الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فعيل

(٢) انظر (١٠ ص ١٥٠)

(٣) التيحان : الذي يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيبان : الذي يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت^(١) دون واوه بثبوت فعليت كعفريت ، دون فغويل

قوله « وطاء قَطَوَطَى » لأن فَعَوَّعَلًا موجود كعشوثل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قَطَوَطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ، وكذا اذ لَوَلَى افوعل ، كاعشوشب ، وفَعَوَّيَّ وافَعَوَّلى غير موجودين قوله « وواو حَوَلَايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوَّعَلًا وفَعَلَايَا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضاً فَوَّعَلٌ كتَوَرَّاب ثابت ، وإن لم يثبت فَوَّعَلًا بالألف ، وأما فَعَلَايَا وفَعَلَايَا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهَيَّرٍ والتضعيفِ » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛ فهو إما يَفَعَلٌ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفِيْعَلٌ ، والثلاثة نوادر ، فى عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فإنه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفَعَلٌ موجود كبيرٌ مَعٍ وَيَلْمَعُ^(٢) وفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفَعَلٌ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ي ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يَفَعَلٌ من الهَيَّرِ ، أو يَفِيْعَلٌ من الهَرِّ ، والتضعيفُ فى الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضاً يَفَعَلٌ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويَلْمَعُ ، وأيضاً فإن يَفَعَلٌ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيحمرُّ ، بخلاف يَفِيْعَلٌ قوله « وهمزة أَرَوْنَانَ » لأن أفعالان جاء ولو لم يكن إلا أنْبَجَانَ ، وفَعَوَّلَانَ لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر فى يلع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الخذروف الذى يلعب

به الصبيان ، وهو أيضاً حجارة رخوة إذا فتت انفتت

قوله « كوالل » فيه غائبان : الواو والتضعيف ، فجعلناها زائدين ؛ فوزنه
فَوَعَلَّ ، ملحق بسفرَجَل ، وليست الهمزة غالبية ، ففي عدها من الغوالب نظر ،
وفي حِنطَاوِ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أن
النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنْتَاوِ^(١) وَسِنْدَاوِ ؛ فجعل
كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : فى تقدير زيادة كل واحد
من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار
الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم فى مَهْدَدَ
بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بجمعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذا ، ولو جعلته مفعلا
من هَدَدَ لكان الإظهار شاذا ؛ لأن مفعلا لا يكون ملحقا كما ذكرنا

قوله « وقيل بشبهة الاشتقاق » فقيل : يَأَجِجُ ومَأَجِجُ يَفْعَلُ ومَفْعَلٌ ؛ لأن فى
هذين الوزنين شبهة الاشتقاق ، لأن (أ ج ج) مستعمل فى كلامهم ، وقيل : هما
فَعَلَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأَجِجُ - بكسر الجيم - فان صحت
فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعَلِلَ - بكسر اللام - لم يثبت ،
والمشهورُ الفتح فى يَأَجِجُ ، ومَأَجِجُ وَيَأَجِجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية
والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مَحَبَّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع
أن فيه إظهارا شاذا

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يَأَجِجُ أيضا واضح
الاشتقاق ، من أ ج مثل مَحَبَّبٍ من حَبَّ

قوله « وفى تقديم أغلبهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

(١) انظر (ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

فإن مَوْظَبَ وَمَعْلَى إن جعلتها مَفْعَلًا ففيهما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما ؛ فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم ، وأما رمان فإن جعلته فُعْلَانٌ ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعْلًا فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل ورمٌ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لغلبيتها في نحوه » أى لغلبة زنة فُعْلَالٍ في نحو معنى رُمَانٌ ، وهو ما ينبت من الأرض كالقَلَامِ (١) والجُمَارِ (٢) والكُرَاتِ والسَّلَاءِ (٣) والقُرَاصِ (٤) وفُعْلَانٌ قليل في مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق في الوزنين
قوله « مَوْزَقٌ » إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مَفْعَلًا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجيء إلا مَفْعَلًا — بكسر العين — كالمَوْعِدِ ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفُعْلَانٌ أكثر من فوعال ؛ فجعله من (ح و م) أولى
قوله « فإن نَدَرًا » أى : الوزنان « احتملهما » : أى احتمال اللفظ ذينك الوزنين
وفي قوله ندرا نظر ، أما أولا فلا أنه في أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلا أن أفُعْلَانٌ قد جاء فيه أُسْحَمَانٌ وهو جبل ، وألُعْبَانٌ في اللَّعَّابِ ، وكذا أُفْحَوَانٌ ، بدليل قولك : دواء مَمْحُوٌّ ، وَأَفْعُوَانٌ لقولهم مَفْعَاةٌ ، وفَعْوَةُ السَّمِ (٥) ، وفُعْلُوَانٌ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وَعُنْظُوَانٌ (٦) ، وابعله

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقَلَامٍ وَقَالُوا تَعَشَّهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقَلَامَ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء) (٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما في حدِّ النُدْرَةِ ؛ وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب : النونُ ،
والهمزة ، والواوُ ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أفعالان كاسْحَمَانٍ ، أو
فعلُوانٌ كمنفُوانٍ أو أفعُوالٍ ، ولم يثبت ، فبقي الأولان ، واحتملها ، وفيهما
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أفعَى » إذا جعلته أفعال فففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن
شبهته ؛ لقولهم : فعَوَةُ السم وأرضٌ مفعَاة ، فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقى التعارض
بين الواو والهمزة ، ووتك وأتك مهملان ، وأفعالان ثابت وإن كان قليلا ،
كأنبجان ، وفوعلان غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين
فيه أحدهما

قوله « وميم إمعة » لأن أمع وتمع مهملان ، لكن فعلة أكثر كدنبية
للقصير والقنبية والإمرة ، وإفعلة كأوزة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف
كلمتين ، وهما « أنا معك » كما أن الإمرة مركبة من « أنا مأمورك »
قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كالكلام في قوله قبل « فان ندرا »
والعذر كالعذر

قوله « إن ثبتت أفعوالة » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أسطوالة الوزنين :
أفعوالة ، وفعلوالة ، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفعالنة كاسْحَمَانٍ مع أن فيه شبهة
الاشتقاق لثبوت السطو ، لأن جمعه على أساطين يمنع ، إذ لو كان أفعالنة فالطاءُ
عينُ الكلمة والواوُ لامها ، وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي ؛ فلا يجوز إذن أن
يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن
يقال : حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أفاعلن ؛ إذ هو وزن مفقود

في الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فعَالِينُ ، من تركيب (أ س ط)
المهمل ؛ فأسطوانةُ فعلوانةُ كمنفوان ، من اعتنفتُ الشيء : أى استأنفته ،
أوهو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهى أفعوالةُ ؛ لكن أفعوالة لم تثبت ،
فلم يبق إلا أن يكون فعلوانةُ ، وأساطينُ فعَالِينِ

الخبثى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القطوطى والقطوان : المتبختر .
إذلولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلَايا : اسم رجل . اليهيرُ واليهيرى : السراب
والباطل . يوم أرونانُ : أى شديد ، ويقال : ليلة أرونانةُ . عَجِينُ أَنْبَجَانُ : أى سقى
ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبْجِ وهو الجُدْرَى وكل ما
مَا يَتَنَفَّطُ ويمتلئ ماء ، يقال : جاء على تَنَفَّانِ ذَلِكَ وَتَنَفَّتْهُ وَتَفَّتْهُ أى أوله ، الكوألل :
القصير ، الحنطأ و : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأَجَبُ وَمَأَجَبُ : موضعان ،
وأصحاب الحديد يروون يَأَجَبُ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محببُ : اسم رجل .
مَهْدَدُ : اسم امرأة . مَوْظَبُ : اسم أرض ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث
مَعْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْرَقُ . الحَوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإمعة : الذى
يكون مع كل أحد
